الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الإسبوعي

(608)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقو ق الإنسان	
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	7
حقوق الإنسان في العالم	65

تنظمه شركة الأعمدة الماسية بشراكة إستراتيجية من "العمل والتنمية الاجتماعية"

الرياض تحتضن أول ملتقى لقطاع الاستقدام منتصف إبريل المقبل

المصدر: جريدة سبق الخميس 26 ربيع ثاني 1439هـ - 21 ديسمبر 2017م
https://sabq.org/xzVRP4

صحيفة سبق الإلكترونية - الرياض 0 93,209
تحتضن العاصمة السعودية الرياض في الفترة من 15 إلى 17 إبريل 2018، أول ملتقى ومعرض مخصص لقطاع الاستقدام والخدمات العمالية والمساندة، في مركز الرياض الدولي للمعارض والمؤتمرات، والذي تنظمه شركة الأعمدة الماسية إحدى الشركات الوطنية المختصة في قطاع تنظيم المعارض والمؤتمرات، بالشراكة الإستراتيجية مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وبمشاركة هيئة حقوق الإنسان، والمديرية العامة للجوازات وعددٍ من الجهات.
وقالت الشركة في تصريح لـ "سبق"، إن أهمية هذا النوع من الملتقيات والمعارض تكمن في إبرازها لجوانب التطور الذي تشهده مختلف القطاعات والتي من أبرزها قطاع الاستقدام والخدمات العمالية الذي شهد نموًا واسعًا بفضل القفزات التنموية المتنوعة التي تشهدها المملكة.
وأشار بندر السفير المتخصص في قطاع الموارد البشرية والاستقدام إلى أن وجود معارض وملتقيات تختص بهذا القطاع من شأنها أن تُسهم في إبراز الدور التنموي المحوري الذي بات يلعبه في مختلف جوانب التنمية وما شهده من تطور تنظيمي أدى لبروز الشركات الكبرى وساهم في رفع كفاءة الخدمات العمالية بشكل عام.
من جانب آخر، أوضح المتحدث الرسمي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية خالد أبا الخيل، أن الوزارة تعمل على تقديم كل أشكال الدعم لجميع المنشآت في سوق العمل سعيًا منها إلى تنظيم السوق وتفعيل مختلف مبادرات الوزارة وبرامجها ضمن خطط التحول الوطني، مشيرًا إلى أن الشراكة الاستراتيجية لإقامة معرض مهم يعنى بقطاع الاستقدام تأتي إيمانًا من الوزارة بأهمية تطوير القطاع وتوفير خدمات الاستقدام لعملاء الوزارة بشكل مميز.
وتنطلق أعمال الملتقى والمعرض بمدينة الرياض وذلك بمركز الرياض الدولي للمعارض والمؤتمرات على مساحة تزيد على ألفين وخمسمائة متر مربع، ومن المقرر أن يشارك في المنتدى الذي يأتي برعاية إعلامية إلكترونية من صحيفة "سبق"، مجموعة كبيرة من مكاتب وشركات الاستقدام المعتمدة في سوق العمل السعودية.

66 جلسة تحت قبة "المجلس".. وقرارات تلامس هموم وحاجات المواطن

الملك سلمان يجسد الاهتمام بـ"العمل الشوروي"

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 3 ربيع ثاني 1439هـ - 21 ديسمبر 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1599561

A

فارس القحطاني (الرياض)

يجسد تشريف خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز لمجلس الشورى في كل عام اهتمامه بالعمل الشوري، إذ يرسم من خلال خطابه السنوي سياسة المملكة الداخلية والخارجية، في وقت تمضي المملكة بقوة وثبات نحو تحقيق أهدافها المنشودة، من خلال التحول الوطني 2020، ورؤية 2030 بقيادة خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين الأمير محمد بن سلمان، والتي من خلالها تتبوأ المملكة مكانة مرموقة في مختلف المجالات. وتتجلى رؤية الملك سلمان الحكيمة التي يؤطرها الوضوح والشفافية تجاه عدد من القضايا الداخلية والخارجية.

وكان الملك سلمان بن عبدالعزيز في خطابه تحت قبة الشورى، أخيرا، قد شدد على عزم الدولة على مواجهة كل مَن يدعو إلى التطرف والغلو في الدين أو التطرف المقابل وهو الانحلال، ولاسيما مَن تسوّل له نفسه توظيف الاعتدال أو فهمه وفق سياق خاطئ من شأنه أن يطول ثابت الدين الذي ترسخ عليه كيان المملكة، كل ذلك يؤكّد النهج الوسطي المعتدل الذي أُسّست عليه منذ عهد الملك عبدالعزيز آل سعود - رحمه الله - وتواصل السير على هديه القويم خلال هذا العهد الزاهر.

من جهة أخرى، قدم مجلس الشورى خلال أعمال السنة الأولى من دورته السابعة التي انتهت في الثاني من شهر ربيع الأول 1439، رؤيته في أداء الأجهزة الحكومية تضمنتها قرارات رفعها المجلس إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود بوصفه المرجعية العليا للسلطات في الدولة، وذلك إثر دورة عمل نظامية دقيقة ومناقشات عميقة لتقارير أداء الوزارات والأجهزة الحكومية، بهدف الارتقاء بخدماتها المقدمة للمواطن، الأمر الذي أهل المجلس ليكون سنداً قوياً للدولة ودعامة من دعائم التحديث والتطوير لأجهزتها ومؤسساتها.

وقد تمثلت منجزات المجلس في السنة الأولى في حجم القرارات التي أصدرها في جلساته الـ 66 التي عقدها خلال سنة التقرير، قرارات لامست هموم وحاجات المواطن، وتوخت المصالح العليا للدولة والوطن من خلال دراسة مشاريع الأنظمة، والاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وتقارير أداء الأجهزة الحكومية واستضافة المسؤولين وفق سياق يقوم على بحوث ودراسات ونقاش وتداول للرأي، ووضع للمقترحات والتوصيات، ومن ثم الخروج بالقرارات.

وبلغة الأرقام فقد أنهى مجلس الشورى دراسة ومناقشة (201) موضوع، وأصدر بشأنها (201) قرار منها (11) قرارا داخلية و(190) قراراً موزعةً حسب اللجان المتخصصة والخاصة، وحسب نوع المعاملة والتي تم رفعها إلى مقام خادم الحرمين الشريفين بمقتضى المادة السابعة عشرة من نظام المجلس. وترصد الإدارة العامة للإعلام والتواصل المجتمعي بمجلس الشورى في هذا التقرير بمناسبة افتتاح خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود يوم الأربعاء الموافق 25 ربيع الأول 1439، أبرز القرارات التي أصدرها مجلس الشورى خلال السنة الأولى من الدورة السابعة الحالية، والموضوعات التي لا تزال تحت الدراسة.

فقد مثلت 66 جلسة من جلسات المجلس خلال السنة الأولى الماضية من سنوات الدورة السابعة للمجلس شرياناً مهماً لتغذية العمل الحكومي، ودفعه نحو مزيد من الإنجاز، وتلافي الصعوبات التي قد تواجه أداء الوزارات والأجهزة الحكومية، بهدف الارتقاء بخدماتها المقدمة للمواطن.

وأصدر مجلس الشورى (201) قرار تم رفعها إلى مقام خادم الحرمين الشريفين بمقتضى المادة 17 من نظام المجلس،

شملت الأنظمة واللوائح، وتقارير الأداء السنوية، والاتفاقيات والمعاهدات الدولية ومذكرات التفاهم، والمقترحات التي تقدم بها عدد من أعضاء المجلس.

67 قرارا

وفصَّل التقرير أن المجلس أصدر 67 قراراً تختص بتقارير الأداء السنوية للوزارات والأجهزة الحكومية، و 20 قراراً خاصاً بالأنظمة واللوائح، و 96 قراراً تخص الاتفاقيات الثنائية والمعاهدات الدولية، وغير ذلك من الموضوعات التي تدخل ضمن اختصاصات المجلس.

أما المقترحات التي اقترحها أحد الأعضاء أو عدد من الأعضاء استناداً للمادة 23 من نظام مجلس الشورى وناقشها المجلس خلال السنة الأولى محل التقرير فقد بلغت نحو 13 مقترحاً.

ويأتي في مقدمة الموضوعات من حيث الأهمية التي تلامس هموم المواطنين، التوسع في توفير القروض للاستـثمار في مجال الخدمات اللوجستية، وتمكين المرأة من المناصب القيادية العليا، والإسراع في تطبيق التأمين الصحي على الفئات المستحقة للضمان الاجتماعي، والموافقة على مشروع نظام ضريبة القيمة المضافة مع مراعاة نفاذ الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قبل صدور النظام، وتفعيل برنامج الحساب الموحد للمواطن قبل تطبيق ضريبة القيمة المضافة؛ للحد من الآثار السلبية على المواطن المترتبة من تطبيقها، والتأكيد على بقاء الدعم الحكومي للقمح بعد خصخصة مطاحن الدقيق؛ لضمان استمرار وصول المنتج للمستهلك بالسعر المناسب، والإسراع في تسليم المنتجات الإسكانية للمواطنين، مع التأكيد على إزالة المعوقات لخيار توفير القروض المباشرة.

الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب

وافق مجلس الشورى على مشروع نظام حقوق كبار السن ورعايتهم. وطالب مجلس الشورى وزارة العمل والتنمية التنسيق مع الجهات المعنية للعمل على فصل الجمعيات والمؤسسات الأهلية عن إشراف الوزارة لتكون تحت إشراف هيئة مستقلة ومعالجة القصور في الخدمات التي تقدم في الدور والمراكز والمؤسسات الإيوائية. كما طالب المجلس الوزارة بالإسراع في تطبيق التأمين الصحي على الفئات المستحقة للضمان الاجتماعي والتوسع في إنشاء دور الرعاية الصحية النهارية (Day care centers) لكبار السن، وأصحاب الاحتياجات الخاصة، والمرضى ما بعد العمليات. وطالب مجلس الشورى بنك التنمية الاجتماعية برفع قيمة القروض الإنتاجية كماً وكيفاً؛ لتحقيق الأهداف التي من أجلها أنشئت هذه القروض.

الصحة

وفي قطاع الصحة طالب مجلس الشورى الهيئة العامة للغذاء والدواء بالإسراع في إعداد أنظمتها ولوائحها، وخصوصا في مجالات الغذاء والدواء، والأجهزة والمنتجات الطبية، بما يتفق مع المستجدات العلمية، والمهنية، والفنية، والممارسات العالمية.

كما وافق المجلس على مشروعي كل من «نظام المنشآت والمستحضرات الصيدلانية»، و«نظام المنشآت الصحية الخاصة» وتعديل عدد من نظام مزاولة المهن الصحية، الصادر بالمرسوم الملكي ذي الرقم م/ 59 والتاريخ 4 /11 /1426هـ، بالصيغة المرفقة.

التعليم

وفي الجانب التعليمي وافق المجلس على تعديل المادة (التاسعة) من لائحة المدارس الأجنبية الصادرة بقرار مجلس الوزراء ذي الرقم 26 والتاريخ 4 /2 /1418هـ، وتقضي بأن» يضع مجلس الإشراف التعليمات والقواعد اللازمة لتنفيذ هذه اللائحة، وله على وجه الخصوص الموافقة على القواعد والإجراءات اللازمة لمنح التراخيص والطلبات التي تقدم لافتتاح المدارس الأجنبية والبرامج والمناهج التعليمية والرسوم الدراسية والتبرعات والهبات التي تمنح للمدارس الأجنبية.

وطالب المجلس وزارة التعليم والجامعات بمراجعة سياساتها وأهدافها الإستراتيجية، وبرامجها ومشاريعها التعليمية، وخططها ومناهجها الدراسية، ودراساتها وبحوثها العلمية، بغرض تطوير وتجويد مخرجاتها كماً ونوعاً؛ بما يسهم في تحقيق الأهداف التعليمية الإستراتيجية المرتبطة برؤية المملكة (2030)، ويعزز فرص تفعيل المبادرات التنفيذية التي اشتمل عليها برنامج التحول الوطني (2020)، وتضمين ما يتم بهذا الشأن في تقريرها السنوي القادم.

حقوق الإنسان ومكافحة الفساد

وأولى المجلس اهتمامه بحقوق الإنسان وأعمال هيئة حقوق الإنسان، فبشأن مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة طالب مجلس الشورى الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بالتركيز على مسببات الفساد ومعالجتها؛ من خلال إجراء الدراسات المسحية

لجميع الظواهر، واقتراح الحلول الإدارية والنظامية، ودراسة واقع الفساد في القطاع الخاص، خصوصا في القطاعات المصرفية والتمويلية والتأمين والمقاولات، ومدى تأثيره على القطاع العام.
وفي الشأن الرقابي الذي تقوم به هيئة الرقابة والتحقيق، طالب المجلس الهيئة بدراسة نقل جميع أنواع الرقابة التي تتولاها هيئة الرقابة والتحقيق إلى ديوان المراقبة العامة، وتطوير نظم تأديب موظفي الدولة بما يسمح بإحكام الرقابة الإدارية وتحسين الأداء.
كما طالب المجلس هيئة الرقابة والتحقيق بوضع معايير لأولويات الرقابة على الجهات، وتطوير أدائها وبرامجها بما يحقق توجهات الدولة لتعزيز الشفافية والمحاسبة والمسؤولية وحفظ المال العام.
وأكد المجلس في قراره أهمية أن تقوم الهيئة بالتنسيق مع الهيئة العامة للغذاء والدواء ووزارتي الصحة والشؤون البلدية والقروية في مجال الرقابة على سلامة الخدمات الغذائية (الإعاشة المطهية) في السجون ودور التوقيف.
الثقافة والإعلام والسياحة والآثار
وفي الشأن الثقافي والإعلامي، أكد المجلس ما ورد في البند (ثانيا) من قرار مجلس الشورى ذي الرقم 19/27 والتاريخ 13 /5 /1429هـ، بشأن زيادة تفعيل مضامين برامج الإذاعة والتلفزيون؛ بما يحقق تأصيل قيم المجتمع الإسلامية الثمينة وترسيخ تقاليده العربية الكريمة، والحفاظ على عاداته الخيرة الموروثة، ومقاومة كل ما من شأنه أن يفسد نقاءه وصفاءه.
وطالب المجلس دراسة إنشاء قناة تلفزيونية سعودية وثائقية.
وفي الشأن الثقافي، وافق المجلس على مشروع تعديل المادة الثانية من نظام الأوسمة السعودية، الصادر بالمرسوم الملكي ذي الرقم (م/39) والتاريخ 24 /6 /1434هـ.
وفي الشأن السياحي، طالب المجلس الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني التنسيق مع الجهات ذات العلاقة؛ للإسراع باعتماد ترخيص تأسيس شركة تطوير العقير، والاهتمام بمتطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة (ذوي الإعاقة وكبار السن) في خططها الحالية والمستقبلية لتمكنهم من زيارة المباني الأثرية والتاريخية والمواقع السياحية.
النقل والاتصالات
أكد مجلس الشورى أهمية تطوير الكفاءات الفنية والخدمية التي تعمل في مواجهة المسافرين، مع تقديم خدمات متميزة لكسب رضا العميل.
وطالب المجلس المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية بدراسة عن مدى انضباط مواعيد الرحلات، والعوامل المؤثرة سلباً على انضباطها.
كما طالب مجلس الشورى الهيئة العامة للطيران المدني بتخصيص مسار خاص في المطارات الداخلية والدولية لكبار السن والأشخاص ذوي الاحتياجات، (للدخول، والخروج، والجمارك، والجوازات)، بحيث تكون خدمة شاملة لهم في هذا المسار.
ودعا المجلس الهيئة العامة للطيران المدني بالعمل على استكمال منظومة الخدمة الذاتية لجميع المطارات ومعالجة ارتفاع أسعار التذاكر الداخلية.
وفيما يخص الاتصالات، طالب مجلس الشورى هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بسرعة تنفيذ إستراتيجية توفير شبكات النطاق العريض في جميع مناطق المملكة، وتوفير خدماتها للجميع بسرعات عالية وأسعار مناسبة.
كما طالب المجلس بإلزام شركات الاتصالات بتوسعة شبكاتها للاستمرار بتقديم أفضل الخدمات، والوفاء بالتزاماتها المقدمة للمشتركين، مثل الإنترنت اللامحدود وغيره. وحول السكك الحديدية بالمملكة طالب المجلس المؤسسة العامة للخطوط الحديدية بالتوسع في ربط المدن الصناعية - التابعة للهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن)- بالخطوط الحديدية.
كما طالب المجلس المؤسسة بتطوير خدماتها المقدمة للمسافرين، على أن تشمل الخدمات الإلكترونية، وإصدار البطاقات الذكية، والخدمات الغذائية، وعمل برامج تشجيعية.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"الزكاة": تأجير أو ترخيص العقار السكني مُعفى من ضريبة القيمة المضافة

المصدر: جريدة الحياة الاحد 29 ربيع أول 1439هـ - 17 ديسمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/26111464

الرياض - «الحياة»
نظّمت الهيئة العامة للزكاة والدخل في مقرها في الرياض ورشة عمل عن ضريبة القيمة المضافة للشركات العقارية العاملة في السعودية، لتوعية المنشآت وتسهيل امتثالها لمتطلبات ضريبة القيمة المضافة، تمهيداً لتطبيقها في الأول من كانون الثاني (يناير) المقبل.
وأوضحت «الهيئة» أنه وفقاً لأحكام اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة فإن القطاع العقاري بالمجمل يعد خاضعاً لضريبة القيمة المضافة بنسبة خمسة في المئة، ويُستَثنى من ذلك تأجير أو ترخيص العقار السكني، إذ تم إعفاؤه من الضريبة.
ويُقصد بالعقار السكني مقرّ أو مكان إقامة مصمم لغرض السكن بشكل دائم، وليس لأغراض النشاط التجاري، ويشمل ذلك العقار الثابت غير المنقول، أو المُراد استعماله منزلاً، مثل البيوت والشقق والوحدات السكنية، والعقارات الأخرى المستخدمة ومنها مساكن طلاب المدارس والجامعات.
أما بيع العقار السكني الدائم الشخصي، والمستخدم من المالك، أو من شخص ذي قرابة وثيقة به، مثل الابن، والأخ، والزوج، والصهر، في خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة كون البيع في هذه الحال؛ فلا يُعد من قبيل ممارسة النشاط الاقتصادي المنصوص عليه في اللائحة التنفيذية.
أما بالنسبة للخدمات المرتبطة بالعقارات؛ فأكدت «الهيئة» أنها خاضعة لضريبة القيمة المضافة بالنسبة الأساسية، خمسة في المئة، وتشمل تلك الخدمات على سبيل المثال منح أي حق في العقار، أو التنازل عنه، أو تركه، وأي حق تعاقدي يمكن ممارسته على العقار، مثل تأجير واستئجار غرف الفنادق، أو الأجنحة المفروشة المخدومة.
إضافة إلى أعمال التشييد، أو الهدم، أو التحويل، أو التوسعة، أو الصيانة للعقارات، والخدمات التي يورّدها وكلاء العقارات ومنظّمو المزادات والمعماريون وفنّيّو المساحة والمهندسون وغيرهم ممن يقومون بأعمال تتعلق بالعقارات.
يُذكر أن مواد وبنود اللائحة التنفيذية لضريبة القيمة المضافة عالجت مختلف القطاعات والأنشطة التجارية المرتبطة بها، إذ أوضحت اللائحة الحالات الخاضعة للضريبة بنسبة خمسة في المئة، والخاضعة للضريبة بنسبة الصفر في المئة، أو المعفاة، أو الواقعة خارج نطاق الضريبة، بحيث يحق للمنشآت، التي تزاول نشاطاً اقتصادياً خاضعاً للضريبة، استرداد مبلغ ضريبة القيمة المضافة، الذي سددته على مدخلاتها الخاضعة للضريبة، والمرتبطة فقط في الأنشطة الخاضعة للضريبة بنسبة خمسة في المئة، أو بنسبة الصفر في المئة، بينما لا يحق للمنشآت، التي تزاول نشاطاً اقتصادياً معفياً، استرداد مبلغ ضريبة القيمة المضافة، الذي سددته على مدخلاتها الخاضعة للضريبة.
وأكدت الهيئة العامة للزكاة والدخل أن ضريبة القيمة المضافة ستدخل حيّز التنفيذ في الأول من يناير المقبل، وعلى جميع المنشآت المؤهلة أن تكون مستعدة تماماً لتطبيقها من خلال الاطلاع على الموقع الإلكتروني VAT.GOV.SA، الذي يتضمن «دليلاً» يوفر شرحاً مبسطاً للمفاهيم الأساسية، التي تحتاج إليها المنشآت من أجل تطبيق ضريبة القيمة المضافة، إضافة إلى مجموعة واسعة من الأدوات والمعلومات، التي تعد مرجعاً داعماً للمنشآت لتحقيق جاهزيتها.
وكانت الهيئة العامة للزكاة والدخل دعت المنشآت التي تتخطى إيراداتها السنوية مليون ريال سعودي، إلى التسجيل في ضريبة القيمة المضافة قبل 20 كانون الأول (ديسمبر) الجاري، تجنباً لتعرضها إلى غرامات مالية، وإيقاف عدد من الخدمات الحكومية.

"الإسكان" تعلن عن التفاصيل الأخيرة من برنامج "سكني"

المصدر: جريدة الحياة السبت 28 ربيع أول 1439هـ - 16 ديسمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/26110280

الحياة - الرياض

أعلنت وزارة الإسكان اليوم (السبت)، عن تفاصيل الدفعة الأخيرة من برنامج «سكني» للعام 2017 التي بلغت 36.798 منتجاً سكنياً وتمويلياً، شملت 24.207 وحدات سكنية عبر برنامج البيع على الخارطة، و4591 أرضاً مجانية في عدد من المحافظات والمراكز، إضافة إلى 8 آلاف تمويل مدعوم، فيما تستعد الوزارة للإعلان عن تفاصيل المرحلة الثانية من برنامج «سكني» لعام 2018.

وبذلك تمكنت وزارة الإسكان وصندوق التنمية العقارية من تحقيق أهداف العام 2017 بتخصيص أكثر من 280 ألف منتج سكني وتمويلي للأسر السعودية في جميع مناطق المملكة ضمن برنامج «سكني» الذي انطلق في منتصف كانون الثاني (يناير) الماضي، وتوالت دفعاته منتصف كل شهر مشتملة الأهداف على 120 ألف وحدة سكنية جاهزة وأخرى على الخارطة، و 75 ألف أرض مجانية جاهزة للبناء، و 85 ألف تمويل مدعوم من صندوق التنمية العقارية عبر المصارف والمؤسسات التمويلية.

وأوضح الناطق الرسمي لوزارة الإسكان سيف السويلم أن برنامج «سكني» امتاز بشموليته لجميع المناطق بمختلف مدنها ومحافظاتها، إضافة إلى تنوّع المنتجات السكنية لتلبية مختلف رغبات فئات المجتمع وبما يتناسب مع قدراتهم الشرائية.

وأشار إلى أن تحقيق المستهدف وتجاوزه خلال عام واحد يعكس سعي الوزارة الدؤوب لتحقيق تطلعات الدولة واهتمامها بخدمة المواطنين، بما يمكّنهم من الحصول على السكن الملائم بالخيارات المتنوعة والجودة العالية والسعر المناسب، فيما يبرز اهتمامها بإتاحة خيارات سكنية متنوّعة تتناسب مع جميع الرغبات والقدرات.

وكشف أن إجمالي الوحدات السكنية التي تم عرضها ضمن معارض المعاينة والحجز التي انطلقت ابتداء من آيار (مايو) الماضي، تجاوز 40 ألف وحدة سكنية جاهزة وعلى الخريطة تشمل فلل وشقق بمساحات ومواصفات متنوعة، في حين يجري استكمال إجراءات الحجز للوحدات المتبقية، ضمن المعارض الشهرية التي تقيمها الوزارة في مختلف مدن المملكة، مبيناً أن الوزارة تستكمل إجراءات تسليم الأراضي للمستفيدين ونقل ملكياتها لهم.

وأشار السويلم إلى أنه تزامناً مع الدفعات الشهرية من البرنامج، أتاحت الوزارة للمستفيدين معاينة وحجز أكثر من 43 ألف وحدة سكنية ضمن 11 معرضاً، وتتواصل المعارض بشكل شهري لاستكمال حجز الوحدات المتبقية من بين 120 ألف وحدة سكنية تم الإعلان عنها خلال العام الحالي.

وزير العدل يطلق "التفتيش الإلكتروني" و"خريطة النظر القضائي" و"الإسناد بالتخطيط"

المصدر: جريدة الحياة السبت 28 ربيع أول 1439هـ - 16 ديسمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/26108408

الحياة - الرياض

أعلنت وزارة العدل اليوم (السبت) أن رئيس المجلس الأعلى للقضاء وزير العدل الشيخ وليد الصمعاني أقر قواعد برنامجي خريطة النظر القضائي، والإسناد بالتخطيط والمشورة الذي أتم مرحلته التجريبية الممتدة لـ10 أشهر، مع اعتماد العمل بنظام التفتيش القضائي الإلكتروني، كما دشن أخيراً نظام التفتيش القضائي الإلكتروني في جميع محاكم المملكة، إذ ستنتهي التعاملات الورقية في التفتيش القضائي بنسبة 100في المئة بعد انتهاء المرحلة التجريبية.

وأوضح الصمعاني أن البرنامج من شأنه تحقيق سرعة الإنجاز وتسهيل الأعمال للقضاة والمستفيدين على حد سواء، مشيراً إلى أن المدد النظامية المنصوص عليها في التعليمات بخصوص أعمال التفتيش القضائي منطبقة على العمل في التفتيش القضائي الإلكتروني، وأن استلام ما يصل للقضاة أو ما يرد منهم للتفتيش يُعدُّ استلاماً نظامياً منتجاً.

ووافق الوزير على القواعد المنظمة لبرنامج خريطة النظر القضائي، الذي سينفذ مرحلياً، إذ ستغطي المرحلة الأولى 50 قضية متنوعة الموضوعات.

من جهته، قال رئيس التفتيش القضائي في المجلس الأعلى للقضاء الشيخ ناصر المحيميد، إن البرنامج سيحدد مسار نظر كل نوع من أنواع القضايا المشمولة في البرنامج، ومتطلبات النظر الإجرائية والموضوعية والعلمية وفقاً لما نُص عليه شرعاً ونظاماً، وبما يحفظ استقلال النظر القضائي.

وأشار إلى أن البرنامج يهدف إلى هندسة الإجراءات القضائية الموضوعية، والسعي إلى توحيد إجراءات سير النظر القضائي للقضايا في عموم المحاكم تحقيقاً للعدالة العامة، وتحقيق سرعة الإنجاز والجودة في النظر القضائي، إضافة إلى تيسير الوصول إلى المعلومة الشرعية والنظامية.

ومن أهداف البرنامج: توضيح مراحل التقاضي، ومتطلبات النظر، والمستفيد من الخدمة القضائية، إضافة إلى مساعدة القضاة برسم خريطة لنظر القضايا، وتقريب المعلومة الإجرائية والقضائية، والتسبيبات الشرعية والنظامية، وتقليل مدة البحث والاستدلال، مع توكيد الجودة في العمل.

أما برنامج الإسناد بالتخطيط والمشورة، فيهدف إلى تحقيق سلامة سير القضية وضمان إنجازها في الوقت المناسب مع الحفاظ على جودة الحكم.

وسيضبط مراحل النظر القضائي، وسيساهم في إنجاز القضايا في الوقت المتناسب مع طبيعة القضية ومتطلبات نظرها، وضمان نظر القضية في مسارها الصحيح شرعاً ونظاماً، إضافة إلى تيسير نظر القضية بالإسناد القضائي الفقهي والنظامي والإجرائي والمشورة الموضوعية مع تجويد أعمال الجهات الإدارية المساندة، وتحقيق مفهوم الوقاية من الخلل والخطأ القضائي بالتوجيه والمتابعة الإشرافية.

ويغطي برنامج الإسناد بالتخطيط والمشورة القضايا المتعثرة، والقضايا ذات البعد الدولي والقضايا ذات الاهتمام من الرأي العام، والقضايا الكبيرة ذات التفريعات والخطوات الإجرائية المتنوعة، والقضايا النوعية المستجدة مما تندرج تحت معنى النوازل القضائية المعاصرة.

الحياة
AL HAYAT

"المرور": السماح للمرأة بقيادة الشاحنات والدراجات

المصدر: جريدة الحياة السبت 28 ربيع أول 1439هـ - 16 ديسمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/26096983

الحياة - الدمام

كشف مدير الإدارة العامة للمرور العميد محمد البسامي، عن السماح للمرأة بقيادة الشاحنات والدراجات، وأنه منذ صدور الأمر السامي القاضي بالسماح للمرأة بقيادة السيارة شاركت الإدارة العامة للمرور في اللجنة التي عقدت بهذا الشأن في وزارة الداخلية، وتم إعداد المتطلبات النظامية والإنشائية والإدارية والبشرية الكفيلة بتمكين المرور من القيام بأدواره اللازمة عند بدء السماح بقيادة المرأة، مضيفاً أنه سيتم استبدال رخص القيادة السارية المفعول الصادرة من إدارة المرور المختصة بدول مجلس التعاون الخليجي برخص سعودية مماثلة.

وقال البسامي إن المادة الـ37 من نظام المرور نصت على الإعفاء من شرط اختبار القيادة لمن يحمل رخصة قيادة أجنبية أو دولية معترف بها من الإدارة المختصة في المملكة بشرط أن تكون سارية المفعول، علماً بأنه يمكن القيادة للزائرات للمملكة برخصة القيادة الدولية والأجنبية المعترف بها لسنة واحدة من تاريخ دخولها إلى المملكة أو انتهاء فترة صلاحيتها

أيهما أقرب، مشيراً إلى أن الإدارة العامة للمرور اتخذت عدداً من الخطوات في ما يتعلق بقيادة المرأة منها: «توقيع اتفاقات مع عدد من الجهات الراغبة في افتتاح مدارس تعليم قيادة للنساء بعد استكمال الشروط اللازمة، وإعداد برامج توعية تخص قيادة المرأة تستهدف النساء الراغبات في القيادة».
وبين البسامي أن هناك تنسيقاً بين وزارة الداخلية ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية على استخدام مراكز العناية بالفتيات كمراكز إيقاف في حال وجود مخالفة تستوجب التوقيف أو حادثة مرورية.
وفي ما يخص استقدام سائقات، ذكر البسامي أن استقدام السائقات يخضع لأنظمة وتعليمات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، مضيفاً أنه سيسمح للنساء بقيادة الشاحنات متى ما تم استكمال الشروط اللازمة لذلك، المنصوص عليها نظاماً، والتي تطبق حالياً بحق الذكور.
وعن تمييز لوحات السيارات للنساء بين البسامي، أنه لا يوجد تمييز لسيارات النساء بلوحات وأرقام خاصة بل تخضع لنظام اللوحات نفسه المعمول به حالياً، موضحاً أنه سيسمح للنساء بقيادة الدراجات النارية، فالقرار السامي نص على تطبيق أحكام نظام المرور ولائحته التنفيذية على الإناث والذكور على حدٍّ سواء.
وتابع: «ضوابط الصور في رخص النساء هي الضوابط الموجودة حالياً على رخص الذكور سيتم تطبيقها على رخص الإناث»، موضحاً بأن العمر المحدد لقيادة المرأة للسيارة هو إتمام سن الـ 18 لرخصة القيادة الخاصة وقيادة الدراجات الآلية، وإتمام سن الـ20 لرخص القيادة العامة ومركبات الأشغال العامة، ويستثنى من ذلك من يمنح ترخيصاً موقتاً لا تزيد مدته على سنة لمن أتم سن الـ17.
وعن النظام الجديد في ما يخص السرعة، قال البسامي إن هناك دراسة لإعادة السرعات وفقاً لواقع الرحلات المرورية، وذلك بالتنسيق مع وزارة الشؤون البلدية والقروية في ما يخص داخل المدن، أما خارج المدن فهناك تنسيق بين أمن الطرق مع وزارة النقل، مُضيفاً أنه تم إعداد تعديل مقترح لنظام النقاط المرورية، وعند اعتماده سيتم تطبيقه، وبين البسامي أنه سيتم إدراج التشهير بالمخالف في نظام المرور.
وأعلن أن هناك شراكة مع القطاع الخاص في رصد للمخالفات عبر الكاميرات cctv والعمل جارٍ على زيادة عدد الكاميرات لمزيد من الضبط المروري، وهناك مخالفات جديدة سيتم ضبطها بالكاميرات كحزام الأمان واستخدام الهاتف المحمول باليد أثناء القيادة، كما يوجد حالياً تطبيق «باشر» عبر الأجهزة الذكية يمكن من خلاله تصوير المخالفات المرورية والاستحداث، والتطوير وارد في ظل مواكبتنا لمستجدات التقنية.
وأضاف أن عدم وجود وثيقة تأمين يعد مخالفة منصوص عليها بغرامة مالية لا تقل عن 100 ولا تزيد على 150 ريالاً، ولدينا قناعة راسخة أن ثقافة المجتمع تجاه الالتزام بأنظمة المرور تحتاج إلى زيادة وعي وإدراك لعواقب المخالفات المرورية، وأن الضبط المروري أحد الوسائل في سبيل تحقيق ذلك، ونحن متجهون للضبط الآلي التقني لتحقيق أعلى مستويات من الرقابة المرورية وضبط المخالفين.
وبين أن هناك مخالفة مرورية منصوص عليها بغرامة مالية لا تقل عن 100 ريال ولا تزيد على 150 ريالاً تحت مسمى التباطؤ على نحو يعرقل الحركة، مضيفاً: «ندرك أن أول تحدٍّ يواجهنا هو تجهيز مدارس تعليم القيادة للمرأة، وستكون جاهزة في الوقت المناسب».
وأشار البسامي إلى أن تسديد المخالفات المرورية خاضع لنظام إيرادات الدولة، وهناك لجان تدرس بعض الإشكالات المتعلقة بهذا الجانب وستخرج قريباً ببعض الحلول المناسبة، كما أن هناك أنظمة حالياً تتعلق بتقليل الازدحام، ولدينا خطط مستقبلية لتطويرها والتوسع فيها بالتعاون مع شركائنا في القطاع الخاص، موضحاً بأنه تم الموافقة على إنشاء محاكم مرورية، وهي في طور الإنشاء من الجهات العدلية.
وعن عدم استخدام مقاعد الأمان المخصصة للأطفال، ذكر البسامي أنها تستوجب غرامة مالية لا تقل عن 150 ريالاً ولا تزيد على 300 ريال، كاشفاً أنه لدى إدارة المرور توجه نحو التوسع المروري في المحافظات والمدن، وهنالك هدف استراتيجي لتقليل الحوادث المرورية ويتم العمل عليه ولدينا وسائل كثيرة ستحد من وقوع الحوادث.
من جهته، أوضح مدير القوات الخاصة لأمن الطرق اللواء زايد الطويان، أنه يتم العمل على وضع الترتيبات اللازمة لإنفاذ الأمر السامي الكريم لقيادة المرأة بصورة مكثفة لتهيئة كل الإجراءات والأعمال التنفيذية، حرصاً على الاستعداد المبكر لتطبيقه، موضحاً أنه لا يوجد ما يمنع مستقبلاً لعمل المرأة في الميدان، لما يتطلب العمل مع المرأة عند قيادتها للسيارة والتعامل مع الحالات الميدانية، وهناك خبرات سابقة بالتعاقد مع عدد من النساء بالعمل في مراكز الضبط الأمني على مداخل العاصمة المقدسة أثناء موسم الحج.

وأوضح الطويان أن عمل العنصر النسائي سيكون بمراكز الضبط الأمني ومراكز انطلاق الدوريات للتعامل مع المخالفين ومستخدمي الطرق وفق مقتضيات الحالة (كالتحقق من الشخصية، والتفتيش، والقبض، وتسليم الحالات، والضبط المروري)، ولا يمنع من التحول مستقبلاً إلى وظائف عسكرية بعد عملية التدريب والتأهيل وتطوير القدرات.
وأضاف أنه وفق التوجيهات الصادرة من وزارة الداخلية بأهمية الإجراءات والتدابير الفورية للحد من الحوادث المرورية، يجري حالياً إعادة تحديد السرعات على الطرق السريعة للمركبات والشاحنات والحافلات وفق القدرة الاستيعابية والسرعات التصميمية للطريق، وسيكون التنفيذ بعد استكمال المتطلبات اللازمة على الطرق، وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات الاختصاص.
وذكر الطويان أن عدم قيام أصحاب الحيوانات بإبعادها عن الطريق يعد مخالفة، وقد تم رصد خلال العام الماضي 5160 مخالفة بحق أصحاب الحيوانات، وهنالك تنسيق بين المرور وأمن الطرق في ما يتعلق بملاحقة المخالفين بين المدن والتنسيق قائم ومستمر في كل الجوانب الفنية والإدارية والجانب الضبطي للمخالفات المرورية، وهناك عمل مشترك وبصفة دورية لمتابعة المخالفين.
وقال الطويان هناك تعاون مشترك وقائم مع وزارة النقل إذ يتم إلزام الشاحنات بالدخول لمواقع موازين الشاحنات الثابتة والمتحركة ليتسنى لموظفي وزارة النقل بمتابعة زيادة الحمولة وإصدار المخالفات اللازمة، كاشفاً أنه لا يوجد مانع في تشغيل دوريات نسائية على الطرق الخارجية، والبداية ستكون من خلال توظيف المفتشات في مراكز الضبط الأمني (نقاط التفتيش) ومن ثم مراكز انطلاق الدوريات.
ولفت إلى أنه يسمح للمرأة بالقيادة خارج المدن، ويتم حالياً إضافة برامج إلكترونية جديدة مثل أنظمة cctv لرصد المتحايلين على أنظمة الضبط الإلكتروني، وقد تم تجربته في مركز الضبط الأمني بصلبوخ على طريق الرياض - القصيم، موضحاً أن انتشار الرصد الآلي على الطرق الخارجية أسهم في تعديل سلوك قائد المركبة والإحصاءات تبين ذلك بشكل واضح من خلال دراسة وقياس مستوى تحسن السلامة المرورية، وجميع أجهزة الرصد الآلي توضع بعد اللوحات التحذيرية وفي أماكن ومواقع بارزة على الطرق السريعة.
وبين الطويان أن الأمر السامي القاضي بإصدار نظام منع التحرش لتمارس المرأة السعودية حقوقها المشروعة، وألا تخشى من أحد، وبالإمكان الإبلاغ عن أي مضايقات من خلال هواتف الطوارئ أو مراكز الأمنية.
وشدد الطويان على أنه تم تحديد نقاط الحوادث المرورية السوداء ومعايير تصنيفها التي تقع بشكل متكرر حسب المناطق من حيث بالغة الخطورة، تصنف عند وقوع حوادث السير بشكل متكرر يومي أو أسبوعي (حوادث عدة في اليوم الواحد أو الأسبوع الواحد) ومتوسطة الخطورة: تصنف عند وقوع حوادث السير بشكل متكرر شهري (مرة في الأسبوع أو أقل من 4 مرات شهرياً) ومحدودة الخطورة: تصنف عند وقوع حوادث السير بشكل متكرر سنوياً (مرة في الشهر أو أقل من 13 مرة في السنة).
وشدد على أن الطرق المغطاة بدوريات أمن الطرق لا يوجد فيها مواقع بالغة الخطورة، كما القوات الخاصة لأمن الطرق تقدم مجهودات خدمية وإنسانية لمرتادي الطريق بمختلف فئاته وأجناسه وتتمثل هذه الخدمات في العديد من الطلبات منها (إرشاد تائهين، وسحب سيارة عن الطريق، وتزويد سيارة بالوقود، وطلب مساعدة لسيارة متعطلة).

المرور ينفذ حملته الرابعة ضد مخالفي مواقف ذوي الاحتياجات.. وضبط 413 مركبة مخالفة

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 27 ربيع أول 1439هـ - 15 ديسمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1646728

متابعة - الرياض الإلكتروني
نفذت إدارات المرور بمناطق المملكة اليوم الجمعة حملتها الميدانية الرابعة لضبط المركبات المخالفة التي تستهدف مواقف الأماكن المخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة وإحالة المخالفين لتطبيق النظام بحقهم.

وضبطت إدارات المرور بكافة مناطق المملكة أكثر من 413مركبة مخالفة وتم تطبيق النظام بحق قائديها... ودعى المرور الجميع إلى التعاون وعدم الوقوف في هذه المواقف المخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة.

ديوان المراقبة يكشف المستور ..78 ٪ من أحياء جدة بلا صرف صحي و90٪ من المشروعات متعثرة

تهاون في معاقبة المقاولين ..وتقصير في سحب المشروعات المتأخرة

المصدر: جريدة المدينة الاحد 29 ربيع الأول 1439هـ - 17 ديسمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/552977

داوود الكثيري - جدة

A A

كشف تقرير فني لديوان المراقبة العامة، عن أن 78% من أحياء جدة لم تنفذ بها مشروعات الصرف الصحي رغم المليارات المعتمدة طوال السنوات الماضية.

كما كشف التقرير عن تعثر وتأخر 90 % من مشروعات شركة المياه القائمة بجدة إلى جانب التهاون في تطبيق الغرامات على المقاولين المتعثرين والتقصير في اتخاذ الإجراءات النظامية تجاه المشروعات المتأخرة إلى جانب مجموعة من المخالفات والتجاوزات، وتبيَّن أن الأحياء التي شملتها جميع خدمات الصرف الصحي هي 25 حيًا فقط من إجمالي 113 أي بنسبة 22% فقط.

وأوصى فريق التدقيق الفني، الذي باشر رصد الملاحظات بمساءلة عدد من المسؤولين في الشركة عن أسباب عدم تطبيق دليل وإجراءات إدارة المشروعات وأسباب تأخر سحب المشروعات ذات الإنجاز المتدني ومساءلتهم أيضًا عن أسباب تكرار عدم إجراء التحديثات الضرورية على المخططات والإحداثيات قبل طرحها للتنفيذ في منافسة عامة وأسباب استلام بعض المشروعات استلاما ابتدائيا (جزئيًا)، على الرغم من وجود ملاحظات تعيق الاستفادة وتحقيق المنفعة من المشروع.

نتائج وتوصيات

أولا : 25 حيا فقط

أولا:عدم تغطية نسبة 78% من أحياء محافظة جدة بكامل خدمات الصرف الصحي

من خلال اطلاع فريق التدقيق على البيانات الخاصة بالأحياء المخدومة/وغير المخدومة بخدمات (شبكات) الصرف الصحي بجدة والبالغة (113) حيّا، تبين الآتي:

1. تغطية ما نسبته (22%) فقط من أحياء جدة بخدمات الصرف الصحي بنسبة 100%

حيث تبين أن الأحياء التي شملتها جميع خدمات الصرف الصحي بنسبة 100% من ناحية (التوصيلات المنزلية،الخطوط الفرعية،الخطوط الرئيسية) هي (25) حيا فقط من إجمالي (113) حيا بجدة أي بنسبة 22% تقريبا، ومن تلك الأحياء على سبيل المثال (الأجاويد،الأمير فواز الجنوبي والشمالي،البغدادية الغربية،البوادي،الثغر،الروابي)

2. تبلغ نسبة الأحياء غير المشمولة بخدمات الصرف الصحي نهائيا 20% فقط.

تبين عدم تنفيذ أي مشروعات لخدمات الصرف الصحي (توصيلات/ خطوط فرعية/خطوط رئيسية) في عدد (22) حيا من أحياء جدة، بما نسبته 20% من إجمالي الأحياء، ومن تلك الأحياء على سبيل المثال (البركة،التضامن،التعاون،السرورية،الفضل)،مع ملاحظة أن عقود الخطوط الرئيسة والفرعية والتوصيلات المنزلية تلك الأحياء تم الانتهاء من دراستها وتصميمها.

3. نسبة الأحياء المشمولة بخدمات الصرف الصحي من ناحية التوصيلات المنزلية والخطوط الفرعية 25% من إجمالي الأحياء.

تبين وجود عدد (28) حيا بجدة لم تنفذ بها مشروعات للتوصيلات المنزلة والخطوط الفرعية بنسبة 25% من إجمالي أحياء جدة، ومن تلك الأحياء (الأجواد،الحمدانية،السامر،الرغامة،الكوثر)

4. تبلغ نسبة أحياء جدة المشمولة بجزء من خدمات الصرف الصحي 33% فقط.

تبين بأنه تم تنفيذ جزء فقط من خدمات الصرف الصحي لعدد (37) حيا من إجمالي الأحياء، ومن تلك الأحياء (البساتين،الجوهرة،النزهة،المرجان).

ويرى الديوان بأن خدمات الصرف الصحي المكتملة كليا للأحياء لا تتجاوز نسبتها 22% حسب البيان الذي تم تزويد فريق التدقيق به وليست (34%) بحسب إفادة المختصين وهي نسبة ضئيلة لمحافظة جدة،علاوة على استمرار عدم الانتفاع بجزء كبير من الخدمات التي لم تكتمل حيث أنها مكتملة بجزء فقط إما خدمات التوصيلات المنزلية أو الخطوط الفرعية فقط،أو خطوط رئيسية.

6 أسباب لعدم تنفيذ المشروعات

❶ عدم القيام بتحديث مخططات مشروعات الصرف الصحي القائمة قبل طرحها.

❷ نسبة 89% من مشروعات خدمات الصرف الصحي القائمة متعثرة أو متأخرة.

❸ زيادة مدة تمديد فترات تنفيذ المشروعات لأكثر من 100% عن المدة المحددة بعقود المشروعات.

❹ كثرة أوامر التغيير على مشروعات خدمات الصرف الصحي.

❺ عدم فرض الغرامات اللازمة على التأخير والتقصير والإشراف على المشروعات القائمة أو المشروعات المتأخرة والتي تم سحبها.

❻ التأخر في استلام مشروعات الصرف الصحي المنتهية، حيث بلغ عدد المشروعات المنتهية والتي تم استلامها (24) مشروعا، منها عدد (15) مشروعا تأخر تسليمها عن الوقت المحدد بما نسبته (62,5) من إجمالي المشروعات المستلمة بعد انتهاء تنفيذها.

ثانيا : 13 مشروعًا متأخرًا

وجود تأخر وتعثر في تنفيذ ما نسبته (89,6%) من مشروعات الخدمات البيئية القائمة.

من خلال الاطلاع على بيان مشروعات خدمات الصرف الصحي لمقاولي مشروعات الخدمات البيئية للشركة،وعددها (29) مشروعا، تبلغ تكلفتها الإجمالية (2,287,723,544) ريال، تبين وجود تعثر وتأخر في مانسبته (89,6%) من تلك المشروعات، وفيما يلي إيضاح ذلك:

1. تأخر الانتهاء من تنفيذ عدد (13) مشروعا لخدمات الصرف الصحي القائمة بجدة.

من خلال الاطلاع على بيان مشروعات الخدمات البيئية المقدمة من قبل إدارة المشروعات بالشركة، تبين انقضاء المدد المحددة لتنفيذ بعض عقود المشروعات الجاري تنفيذها وتدني نسب الإنجاز الفعلية للعديد منها،حيث لوحظ تأخر (13)مشروعا، بما يمثل مانسبته (44,8%) من إجمالي المشروعات القائمة للخدمات البيئية بجدة البالغة (29)مشروعا. الأمر الذي يخالف مقتضى المادة (53) من الشروط العامة من عقد الأشغال العامة، والتي أعطت الحق في سحب العمل من المقاول ووضع اليد على الموقع في حال:» إذا تأخر المقاول عن البدء في العمل أو أظهر بطء في سيره أو أوقفه كليا لدرجة يرى معها صاحب العمل أنه لا يمكن معه إتمام العمل في المدة المحددة لإنهائه).

2. تعثر تنفيذ (12) مشروعا لخدمات الصرف الصحي القائمة بجدة.

من خلال الاطلاع على البيانات المقدمة من قبل إدارة المشروعات بالشركة، تبين قرب انقضاء مدد بعض العقود الجاري تنفيذها وتدني نسب الإنجاز الفعلية للعديد من المشروعات، دون قيام الشركة باتخاذ الإجراءات النظامية لمعالجة القصور في تنفيذ المشروعات للاستفادة منها في الأوقات المحددة.

ويرى الديوان بأن التعثر والتأخر لعدد من المشروعات القائمة مع تدني نسب الإنجاز المحققة مقارنة بالمدد المنقضية من تلك المشروعات، أدى إلى التأثير على مواعيد التسليم الابتدائي والنهائي للمشروعات المحددة بالعقود المبرمة مع المقاولين، وبالتالي تأخر الاستفادة منها في الأوقات المحددة، علاوة على هدر الوقت والمال وعدم فرض الغرامات

اللازمة على المقاولين لقاء التقصير في إنجاز الأعمال،مما سوف يؤدي إلى تقاعس المقاولين في إنجاز الأعمال المطلوبة في التواريخ المقررة والمحددة بالجدول الزمني.

ثالثا : قصور في تطبيق الإجراءات

من خلال الاطلاع على بيانات مشروعات خدمات الصرف الصحي بجدة، القائمة والمسحوبة، تبين قصور الشركة في اتخاذ الإجراءات النظامية تجاه تلك المشروعات المتأخرة والمتعثر تنفيذها.

الأمر الذي يعد مخالفة للشروط العامة لعقد الأشغال العامة والتي أعطت الحق في سحب العمل من المقاول ووضع اليد عليه في حال تأخر في سيره بالمشروع، وكذلك وفقا لآلية سحب المشروعات من دليل عمليات وإجراءات المشروعات، يتم اتخاذ الإجراءات النظامية المنصوص عليها.

وبالنظر في نصوص الإجراءات، يتضح وجود تأخر في تنفيذ عدد من المشروعات القائمة، كما أن عدم تطبيق دليل الإجراءات يؤدي إلى هدر الوقت والمال وعدم الاستفادة من تلك المشروعات في وقتها المحدد وتأخر في إعادة طرحها مرة أخرى وتباطؤ المقاولين في إنجاز الأعمال الموكلة لهم لثقتهم في عدم إتباع وتطبيق دليل الإجراءات المنظم لآلية سحب المشروعات.

رابعا : التمديد 235 % من مدة العقد

من خلال قيام فريق التدقيق بالفحص والاطلاع على بيان مشروعات الخدمات البيئية لشركة المياه بجدة، تبين تمديد فترة تنفيذ بعض المشروعات بنسب تجاوزت (200%)، من الفترات المحددة للتنفيذ بالعقد.

لأمر الذي يخالف مقتضى المادة (51) من الغرامات وتمديد العقود من نظام المنافسات والمشتريات الحكومية والتي نصت على أن « يتم تمديد العقد والإعفاء من الغرامة باتفاق الجهة الحكومية المتعاقدة مع وزارة المالية إذا كان التأخير ناتجا عن ظروف طارئة، أو لسبب خارج عن إدارة المتعاقد، بشرط أن تتناسب مدة التأخير مع هذه الأسباب»، وكذا المادة (52) من ذات النظام.

ويرى الديوان بأن تمديد فترات التنفيذ لبعض المشروعات بنسب تجاوزت (200%) من المدة المحددة بالعقد، يؤدي إلى التأخر في إنهائها وتسليمها في الأوقات المرحلية المحددة مسبقا، وبالتالي عدم الاستفادة منها وفقا لما تم التخطيط له، إضافة إلى الآثار السلبية الناتجة عن تداخل فترات التنفيذ بين المشروعات القائمة وبين المشروعات المستقبلية المزمع تنفيذها وكذلك الإشراف على تلك المشروعات وإلغاء الفائدة من وضع فترة زمنية محددة لتنفيذ المشروعات والاستفادة منها.

خامسا : لا تحديث لمخططات المشروعات

من خلال الاطلاع على البيانات الخاصة بمشروعات خدمات الصرف الصحي الجاري تنفيذها وجداول كمياتها المعدلة، تبين عدم تحديث مخططات المشروعات قبل طرحها للترسية،حيث اتضح وجود العديد من جداول الكميات المعدلة بعقود مشروعات الصرف الصحي القائمة، ومن أمثلة ذلك:

- مشروع تنفيذ توصيلات الصرف الصحي المنزلية لأجزاء من حي الصفا.
- عقد مشروع توصيلات منزلية بأجزاء من حي الفيصلية.
- عقد تنفيذ توصيلات الصرف الصحي المنزلي المنطقة الشمالية الوسطى بجدة.

وتجدر الإشارة إلى قيام الشركة كذلك بتمديد عقد مشروع تنفيذ خطوط فرعية وتوصيلات الصرف الصحي المنزلية (طريق مكة القديم – كيلو 14) بجدة، حيث كانت أسباب منح المقاول تمديد مدة عقد المشروع تمديدا كليا بإضافة (264)يوما، إلى المدة التعاقدية للمشروع هو وجود عائق يحول دون البدء في أعمال الخطوط الفرعية وتوصيلات الصرف الصحي المنزلية حيث إنه لا يمكن توصيل أي منزل أو عمل توصيلة منزلية بالكامل إلا بعد الانتهاء من الخط الرئيسي الموقوف وبالتالي، يعتبر كامل المشروع متأثرا من توقف العمل بالخط الرئيسي الموقوف.

الأمر الذي يعد مخالفة للائحة التنفيذية لنظام المنافسات والمشتريات الحكومية، الأمر الذي أدى إلى تعثر تنفيذ بعض المشروعات وتأخيرها، لعدم إيلاء المختصين بالشركة للاهتمام الكافي خلال مراحل دراسة المخططات والتصاميم لمشروعات الشركة وتوفير المعلومات الكافية للمتنافسين قبل اعتماد المشروعات وطرحها للترسية في منافسة عامة.

سادسا : كثرة أوامر التغيير والتعديل

من خلال قيام فريق التدقيق بفحص وتحليل بيانات المشروعات، والتغييرات التي حصلت على المشروعات الجاري تنفيذها، تبين كثرة أوامر التغيير والتعديل المعتمدة والتي تم تنفيذها أو التي لا تزال تحت الدراسة لاعتمادها في بعض المشروعات، حيث تراوح معدل أوامر التغيير الصادرة للمشروع الواحد بين (4) إلى (6) أوامر تغيير أو تعديل على الرغم من أن مدة تنفيذ المشروع في الغالب لا تتجاوز مدة (36) شهرا في معظم مشروعات الشركة.

حيث تقوم الشركة بتنفيذ مشروعاتها من خلال التعاقد مع الشركات الوطنية المؤهلة ويسبق عملية الترسية، وفقا لنظام المنافسات والمشتريات الحكومية،الإجراءات التالية (اعتماد التصاميم النموذجية،إعداد جداول الأعمال والكميات،تطبيق التصاميم ويتبع ذلك التعاقد مع مكتب استشاري للقيام بتطبيق وحدات التصميم على أرض الواقع،..)
بالإضافة إلى استحداث بنود جديدة في بعض المشروعات.
ومما تقدم يتضح أن أسباب كثرة أوامر التغيير تعود لعدة عوامل أهمها (عدم الدقة في إعداد الدراسات والتصاميم النموذجية وتطبيقها على أرض الواقع من جهة، وإيجاد التربة المناسبة لتطبيق تلك التصاميم من جهة أخرى، علاوة على استحداث بنود جديدة والتعديل في بنود أخرى).
ويؤكد الديوان على عدم التوسع في إصدار أوامر التغيير والتعديل على المدد والبنود أثناء تنفيذ المشروعات، وأن تكون في أضيق الحدود من خلال معالجة الأسباب المؤدية إلى ذلك.
سابعا : عدم تطبيق غرامات التأخير
من خلال الاطلاع على بيانات مشروعات خدمات الصرف الصحي بجدة، والتي قامت الشركة بسحبها من المقاولين، ومن خلال بيان المستخلصات المصروفة للمقاولين عن تلك المشروعات، تبين عدم قيام الشركة بفرض غرامات على المشروعات المسحوبة من المقاولين المنفذين قبل عمليات السحب لتلك المشروعات،حيث تم سحب المشروعات بعد انتهاء الفترة الزمنية المحددة لتنفيذها وتسليمها، وكانت نسب الإنجاز وقت سحب المشروعات وانتهاء الفترة الزمنية المحددة للتسليم ضئيلة جدا، مما يمنع معها الانتفاع من المشروعات المسحوبة.
وبالنظر في عدد المشروعات المسحوبة يتضح وجود عدم تناسب نسب الإنجاز المحققة مع المدد المنقضية للمشروعات المسحوبة من الشركة، الأمر الذي يخالف اللوائح التنفيذية لنظام المنافسات والمشتريات الحكومية.
وبمناقشة المختصين في ذلك، أفادوا بأنه في المشروعات المسحوبة يتم تطبيق المادة التعاقدية رقم (53).
الأمر الذي أدى إلى عدم قيام الشركة بتطبيق غرامات التأخير اللازمة على مقاولي تنفيذ المشروعات التي انتهت فترة تنفيذها المحدد بالعقد ولم يتم تسليمها، ويعد من إهدار المال العام والوقت لتنفيذ المشروعات.
ويرى الديوان، بأن عمليات سحب المشروعات تمت بعد انتهاء الفترة الزمنية المحددة بالعقود لتنفيذها، وكان من الواجب قيام شركة المياه الوطنية بتطبيق غرامات التأخير والتقصير الواردة في المادتين (84)، (86)، من اللائحة التنفيذية لنظام المنافسات والمشتريات الحكومية، لعدم اكتمال المشروع وعدم الانتفاع منه، وتجاوزه للفترة المحددة للانتهاء من تنفيذ أعمال المشروع، وعدم الاكتفاء بتطبيق المادة (53).
8 ملاحظات لـ «الديوان»
❶ لم يتم تغطية ما نسبته (78%) من أحياء محافظة جدة بخدمات الصرف الصحي.
❷ تأخر وتعثر في تنفيذ ما نسبته (89,6%) من مشروعات خدمات الصرف الصحي القائمة.
❸ تقصير الشركة في اتخاذ الإجراءات النظامية تجاه المشروعات المتأخرة
تمديد مدة تنفيذ بعض المشروعات بنسبة وصلت إلى (235%) من المدة المحددة بالعقد.
❺ عدم تحديث مخططات مشروعات خدمات الصرف الصحي قبل طرحها للترسية.
❻ كثرة أوامر التغيير والتعديل الصادرة على مشروعات خدمات الصرف الصحي
❼ التهاون في تطبيق غرامات التأخير على المشروعات المسحوبة من المقاولين المتعثرين.
❽ قيام الشركة باستلام مشروع عقد رقم (7) استلاما ابتدائيا جزئيا على الرغم من عدم اكتمال المشروع.
4 توصيات تبدأ بـ«المساءلة»
❶ مساءلة المختصين عن أسباب استلام المشروع استلامًا ابتدائيًا (جزئيًا)، على الرغم من وجود ملاحظات تعيق الاستفادة وتحقيق المنفعة من المشروع، خصوصًا وأن المقاول قد عاين موقع المشروع قبل البدء وتصرف على جميع الظروف المتعلقة بالتنفيذ.
❷ مساءلة المختصين عن أسباب تأخر تكوين لجنة المفاوضات والترسية بوحدة أعمال جدة.
❸ تطبيق غرامات التأخير اللازمة على المقاول لقاء تقصيره بحسم نسبة (10%) من قيمة إجمالي العقد لتأخره في المشروع، حيث قدّم خطابه باستلام الأعمال المنفذة بتاريخ 1433/2/3هـ، في حين أن تاريخ الاستلام الابتدائي بعد التمديد هو 1427/11/7هـ، وتكاليف الإشراف على المقاول حسب ماورد بالمادة (37) من اللائحة التنفيذية لنظام تأمين المشتريات الحكومية وتدقيق مشروعاتها، وتزويد الديوان بمؤيدات ذاك.

❹ ضرورة الإسراع بطرح الأعمال المتبقية في المشروع، منفصل أو ضمن مشروع الصرف الصحي للتوصيلات المنزلية للصرف الصحي والجاري تنفيذه كما ورد بتوصيات اللجنة، وتزويد الديوان بما يؤيد ذلك.

ثامنا: استلام مشروع قبل اكتماله

من خلال اطلاع فريق التدقيق على البيانات الخاصة بمشروع تمديد خطوط رئيسية وفرعية للصرف الصحي لأحياء جدة الشمالية الوسطى، تبين القيام باستلام المشروع ابتدائيا بشكل جزئي على الرغم من عدم اكتمال المشروع.

وكانت توصيات لجنة المفاوضات والترسية في محضر الاستلام الابتدائي (الجزئي)، لمشروع العقد رقم (7) لشبكات الصرف الصحي بأحياء الفيصلية والروضة والخالدية بأنه» بناء على ما سبق فإن اللجنة ترى أنه لا مانع من استلام المشروع ابتدائيا (جزئيا)، من دون أي ملاحظات للأعمال المنجزة والتي تمثل نسبة (99,33%) من إجمالي طول الخطوط المنفذة بالعقد.

الجزء المتبقي والذي يمثل (0,67%) هو نفق أسفل طريق المدينة المنورة الخط 11، وقد تم بحث عدة مقترحات بديلة للعمل بالمسار المذكور ولم تف بالغرض نظرا لتشبع التربة بالمنطقة بالمواد البترولية وجاري دراسة حلول بديلة، مع العلم بأنه لم يتم إدراج الكميات الغير منفذة بمستخلصات المقاول.

وبناء على ذلك، يتم استلام المشروع استلاما ابتدائيا (جزئيا) من خطاب المقاول بتاريخ 1433/2/3 هـ،وعليه يعتبر هذا التاريخ هو الفعلي لبدء فترة الضمان لمدة عام من تاريخه»

وكانت التوصيات الواردة بمحضر لجنة المفاوضات والترسية بوحدة أعمال جدة (بدل فاقد)، حيث اجتمعت اللجنة للنظر في البريد الإلكتروني من قبل سعادة مدير إدارة الأصول المكلف بتاريخ 1437/2/11هـ،والذي يفيد فيه بفقد محضر لجنة المفاوضات والترسية بوحدة أعمال جدة بشأن طلب الموافقة على إلغاء أعمال متبقية بالعقد رقم (7)، وأوصت اللجنة بما يلي:

1. الموافقة على إلغاء الأعمال المتبقية بالعقد والبالغ نسبتها (0,66%)، وقيمتها (382,600) بالخط (Nc3)
2. طرح الأعمال الملغاة من العقد في مشروع منفصل أو ضمن مشروع الصرف الصحي للتوصيلات المنزلية والجاري تنفيذه حاليا ضمن المنطقة المشبعة بالمواد البترولية وبمواصفات خاصة للعمل بمثل تلك المواقع وأن يتم تنفيذها بواسطة مقاولين مؤهلين.
3. الرفع لصاحب الصلاحية لاعتماده أو التوجيه بما يراه.

ويرى الديوان: بأن استلام المشروع محل ملاحظة، استلاما ابتدائيا (جزئيا) على الرغم من وجود ملاحظات تعيق عمل المشروع والاستفادة منه، والتأخر في تكوين لجنة المفاوضات والترسية بوحدة أعمال جدة لمدة (4) سنوات من تاريخ الاستلام الابتدائي الجزئي لتحديد إمكانية تنفيذ الأعمال المتبقية من قبل المقاول أو إعادة طرح الأعمال المتبقية، أدى إلى تأخير الاستفادة من المشروع لفترة طويلة، الأمر الذي يعد خللا واضحا في تنفيذ التخطيط للمشروع محل الفحص والمشروعات المرتبطة به، وكذا ضياع فرص تنفيذ مشروعات أخرى بالمبالغ المالية المعتمدة للمشروع في حال عدم الضرورة الماسة لتنفيذه، يضاف إلى ماسبق فإن هذا الأمر يعد هدرا للمال العام والوقت المنصرف في تنفيذ المشروع والفترة الطويلة لتكوين اللجنة.

13 توصية للارتقاء بالخدمات التعليمية لذوي الإعاقة

المصدر: جريدة المدينة الاحد 29 ربيع الأول 1439هـ - 17 ديسمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/552958

واس _ الرياض

A A

17

اختتم مركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة، مؤخرًا- حلقته النقاشية «حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم العالي»، بـ13 توصية، من بينها إيجاد قواعد معلومات موثقة عن الإعاقة، تشمل النوعَ والعددَ والتوزيعَ الجغرافيَّ، ومدى توفر الخدمة، ومن ذلك البيانات عن مجالات التعليم العالي المتوفرة، وتحديد واقع الخدمات لذوي الإعاقة، ووضع معايير مناسبة لقبول ذوي الإعاقة في التعليم العالي تراعي البيئة المحلية

بجانب التوسع في البرامج الجامعية الموجهة لذوي الإعاقة، وتوفير الدعم المالي للتوسع في البرامج الموجهة لذوي الإعاقة.
وأوضح المدير العام التنفيذي الأمين العام للمركز أحمد بن عبد العزيز اليحيى- أن تنظيم هذه الفعالية يأتي في اطار سعي واهتمام الأمير سلطان بن سلمان بن عبد العزيز ـ رئيس مجلس أمناء المركز بتسخير الإمكانيات لخدمة ذوي الإعاقة.

حساب المواطن: 6 أشهر حداً أقصى لصرف البدل النقدي للموقوفة حساباتهم البنكية

المصدر: جريدة المدينة الاحد 29 ربيع الأول 1439هـ - 17 ديسمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/552950

أمين رزق
أكد برنامج حساب المواطن أمس صرف البدل النقدي لمدة 6 أشهر بحد أقصى للموقوفة حساباتهم البنكية لأي سبب، في حال تم تنشيط الحساب. وأشار إلى إمكان تسجيل الأبناء فوق 24 عامًا كأفراد مستقلين، للحصول على البدل النقدي، وبدون رفع مستندات، مشددًا على أهمية الإفصاح عن جميع مصادر الدخل. وأكد البرنامج عبر موقعه الإلكتروني أن جميع أرقام «الآيبان» في المملكة لها هيكلة معينة تبدأ بـ sa وتتكون من 24 خانة ولا تتم بإدخال كلمة iban مشددًا على أهمية حذف أي فراغات في «الآيبان». ودعا البرنامج إلى ضرورة تنشيط الحساب البنكي حتى يكون جاهزًا لاستقبال البدل في 21 من الشهر الجاري.

البديوي لـ عكاظ : مصلحة المواطن وتشجيع الاستثمار مرتكز حل إشكالية المادة 77

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 29 ربيع أول 1439هـ - 17 ديسمبر 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1598510

حازم المطيري (الرياض)almoteri75
أكدت عضو الشورى عضو لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب في المجلس الدكتورة سلطانة البديوي، حرص اللجنة على ملامسة كل القضايا الاجتماعية والأسرية والشبابية، وقالت: نعمل حاليا على حل إشكالية المادة 77 من نظام

العمل، واضعين نصب أعيننا مصلحة المواطن، وتشجيع الاستثمار بالمملكة، إضافة إلى تبنينا توصية بتعيين المرأة في مناصب قيادية بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وكذلك نظام التأمين الصحي للأسر الضمانية، وإيجاد نظام يعنى بكبار السن، كما عملنا على توصية لفصل المؤسسات والجمعيات الخيرية عن وزارة العمل لتكون هيئات مستقلة.

وأضافت في تصريح إلى «عكاظ»: إن مجلس الشورى يضطلع بدور كبير لا يخفى على المطلعين على أعماله كجهة تنظيمية ورقابية على كل ما يصدر من الجهات التنفيذية من أنظمة ولوائح وتقارير واتفاقات ومعاهدات، إذ إن دوره هو الدراسة وتقديم التوصيات التي ترفع للجهات التنفيذية لاتخاذ القرار، وهذا الأمر ربما يخفى على الكثير ممن يلومون المجلس ويطالبونه بأشياء قد لا تندرج ضمن صلاحياته، ولا يدرك البعض أن السلطات المدرجة في نظام الحكم بالمملكة ثلاث هي: السلطة التنفيذية ويمثلها مجلس الوزراء، السلطة التنظيمية ويمثلها مجلس الشورى، والسلطة القضائية وتمثلها الجهات العدلية. وأكدت البديوي أن دور المجلس تكاملي مع هذه السلطات، ولا يتقاطع معها، فهو معين ومراقب ومستشار لها، ودائما يلعب دوراً متوازنا منسجما مع سياسات المملكة، ومصلحة المواطن، فالقضايا والمواضيع التي تطرح يراعى فيها مدى نفعها للمواطنين، خصوصا ما يتعلق بحق المواطن في السكن، وعودة القرض العقاري كسابق عهده، ورفع جودة الخدمات الصحية والوقوف في صف المعلم والعملية التعليمية، والمطالبة بحقوق المتقاعدين، وتوظيف خريجات كلية المجتمع والتربية القديمة، والتصويت على أنظمة مهمة لحفظ استقرار الوطن كمكافحة الإرهاب والفساد.

مناقشة تحديات تمكين المرأة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 29 ربيع أول 1439هـ - 17 ديسمبر 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1598512

«عكاظ» (جدة) okaz_online@

تعقد اللجنة الاستشارية للمرأة بمنظمة التعاون الإسلامي، في إطار المؤتمر الوزاري حول دور المرأة في التنمية اجتماعها الثاني غدا (الإثنين) بمقر الأمانة العامة في جدة.

وسيتناول الاجتماع ضمن جدول أعماله عرضا عن تقرير تنفيذ توصيات الاجتماع الأول للجنة المنعقدة في 18 مايو بإسطنبول في مجال متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر الوزاري السادس للمرأة، والجهود التي يتعين أن تبذلها اللجنة الاستشارية للمرأة لمتابعة تنفيذ خطة منظمة التعاون الإسلامي من أجل النهوض بالمرأة (أوباو)، والتحديات التي تواجهها عملية تمكين المرأة في الدول الأعضاء خصوصا الأوضاع الصعبة التي تمر بها المرأة في مناطق النزاع وفي ظل الاحتلال.

العمالة المنزلية لا تخضع للضريبة المضافة

المصدر: جريدة الوطن الاحد 29 ربيع أول 1439هـ - 17 ديسمبر 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=324084&CategoryID=2

الرياض: بندر التركي 16-12-2017 11:23 PM

أفصح مدير العمليات لضريبة القيمة المضافة في الهيئة العامة للزكاة والدخل، حمود الحربي لـ«الوطن»، عن أن القائمة النهائية من السلع والخدمات التي لا تخضع للضريبة المضافة تتضمن 21 سلعة وخدمة، بينها العمالة المنزلية.
مع اقتراب تطبيق ضريبة القيمة المضافة في الأول من يناير المقبل، أعلنت الهيئة العامة للزكاة والدخل عن القائمة النهائية من السلع والخدمات التي لن يتم تحصيل الضريبة عليها، وتتضمن 21 سلعة وخدمة، وفي مقدمتها خدمات النقل الدولي ما بين دول مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى النشاط الذي يمارسه الموظفون بقدر ما يكونون مرتبطين ارتباطا تعاقديا مع رب العمل، بمن فيها العمالة المنزلية. وأوضحت الهيئة أنه وفقا لأحكام اللائحة التنفيذية لنظام الضريبة فإن القطاع العقاري بالمجمل يعد خاضعا للضريبة بنسبة 5%، ويستثنى من ذلك تأجير أو ترخيص العقار السكني، حيث تم إعفاؤه من الضريبة.

التصدير والنقل

قال مدير العمليات لضريبة القيمة المضافة في الهيئة العامة للزكاة والدخل، حمود الحربي لـ«الوطن»، إن تصدير السلع إلى خارج دول مجلس التعاون الخليجي، والخدمات الموردة لغير مقيمي دول الخليج لن تنطبق عليها الضريبة أيضا، بالإضافة إلى خدمات نقل الركاب والسلع من المملكة والخدمات ذات الصلة بالنقل. ومن ضمن الخدمات والسلع المعفاة وسائل النقل الدولي المؤهلة «مركبة، سفينة، طائرة» ذات مواصفات خاصة، وقطع الغيار والمواد القابلة للاستهلاك، وخدمات الصيانة والإصلاح الخاصة بوسائل النقل المؤهلة «بشروط خاصة»، علاوة على قائمة الأدوية والمعدات الطبية الصادرة من وزارة الصحة والهيئة العامة للغذاء والدواء.

القطاع العقاري

كانت الهيئة نظمت في مقرها بالرياض ورشة عمل عن ضريبة القيمة المضافة، للشركات العقارية العاملة في المملكة، في إطار ما تنفذه الهيئة من خطط وبرامج توعوية للمنشآت من مختلف القطاعات، وتسهيل امتثالها لمتطلبات الضريبة تمهيدا لتطبيقها. ويقصد بالعقار السكني مقرّ أو مكان إقامة مصمم لغرض السكن بشكل دائم وليس لأغراض النشاط التجاري، ويشمل ذلك العقار الثابت غير المنقول أو المُراد استعماله كمنزل، مثل البيوت والشقق والوحدات السكنية، والعقارات الأخرى المستخدمة كمساكن لطلاب المدارس والجامعات.

اللائحة التنفيذية

يشار إلى أن مواد وبنود اللائحة التنفيذية لضريبة القيمة المضافة قد عالجت مختلف القطاعات والأنشطة التجارية المرتبطة بها، حيث أوضحت اللائحة الحالات الخاضعة للضريبة بنسبة 5%، والخاضعة للضريبة بنسبة صفر بالمئة، أو المعفاة، أو الواقعة خارج نطاق الضريبة، بحيث يحق للمنشآت التي تزاول نشاطا اقتصاديا خاضعا للضريبة استرداد مبلغ ضريبة القيمة المضافة الذي سددته على مدخلاتها الخاضعة للضريبة والمرتبطة فقط بالأنشطة الخاضعة للضريبة بنسبة 5% أو بنسبة صفر بالمئة، بينما لا يحق للمنشآت التي تزاول نشاطا اقتصاديا معفيا استرداد مبلغ الضريبة الذي سددته على مدخلاتها الخاضعة للضريبة.
وكانت الهيئة دعت المنشآت التي تتخطى إيراداتها السنوية 1,000,000 ريال إلى التسجيل في الضريبة قبل 20 ديسمبر 2017، تجنبا لتعرضها لغرامات مالية، وإيقاف العديد من الخدمات الحكومية.

بيع العقار

قال الحربي، أما بيع العقار السكني الدائم الشخصي والمستخدم من قبل المالك أو من قبل شخص له قرابة وثيقة به مثل الابن، والأخ، والزوج، والصهر، فيعد خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة، كون البيع في هذه الحالة لا يُعد من قبيل ممارسة النشاط الاقتصادي المنصوص عليه في اللائحة التنفيذية. وكذلك الرعاية الصحية في المراكز الصحية العامة، والخدمات العامة التي تقدمها الجهات الحكومية وليست بغرض ممارسة النشاط الاقتصادي، مثل تجديد جوازات السفر، ورخصة قيادة السيارات، وغيرها.

الاستثمار بالذهب

يعد النشاط الذي يمارسه الموظفون بقدر ما يكونون مرتبطين ارتباطا تعاقديا مع رب العمل «مرتبات الموظفين التابعين لرب العمل»، من الخدمات التي لن يتم تحصيل ضريبة عليها، وأيضا التوريدات التي تتم بين أعضاء المجموعة الضريبية الواحدة، وتوريدات استثمارات الذهب والبلاتين والفضة، إذا كان مستوى نقائها لا يقل عن 99% وقابلا للتداول في سوق السبائك العالمية.

الحسابات الجارية

أوضح الحربي أن المنتجات المالية القائمة على هوامش الربح، وتشغيل الحسابات الجارية والإيداع والتوفير، بالإضافة إلى خدمات التأمين وإعادة التأمين على الحياة، تعد من السلع والخدمات المعفاة من الضريبة، وكذلك الفائدة أو رسوم الإقراض المحملة بهامش ربح ضمني عن أي شكل من أشكال الإقراض، بما في ذلك التمويل التأجيري.

وتعتبر الفائدة أو رسوم الإقراض المحملة بهامش ربح ضمني عن التمويل، بما في ذلك التمويل التأجيري، وإصدار أو نقل سندات الدين والأوراق المالية، وتأجير العقار السكني من ضمن المنتجات المعفاة، علاوة على التوريدات التي تتم من قبل شخص غير خاضع للضريبة، وفقا للحربي.

حق التنازل

أما بالنسبة للخدمات المرتبطة بالعقارات فأكدت الهيئة أنها خاضعة للضريبة بالنسبة الأساسية 5 %، وتشمل تلك الخدمات على سبيل المثال، منح أي حق في العقار أو التنازل عنه أو تركه، وأي حق تعاقدي يمكن ممارسته على العقار مثل تأجير واستئجار غرف الفنادق أو الأجنحة المفروشة المخدومة، إضافة إلى أعمال التشييد أو الهدم أو التحويل أو التوسعة أو الصيانة للعقارات، والخدمات التي يوردها وكلاء العقارات ومنظمو المزادات والمعماريون وفنيو المساحة والمهندسون وغيرهم ممن يقومون بأعمال تتعلق بالعقارات.

"أبا الخيل": بلا استثناء بالإضافة إلى تحسين وتطوير سوق العمل

"هدف": برامجنا موجهة لدعم جميع المنشآت لرفع معدلات التوطين

المصدر: جريدة سبق الاحد 29 ربيع أول 1439هـ - 17 ديسمبر 2017م
https://sabq.org/sk8qbf

وكالة الأنباء السعودية (واس - (الرياض
كشفت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية وصندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) عن مجموعة من المبادرات؛ لرفع نسب التوطين، بالإضافة إلى تحسين وتطوير سوق العمل، وتمكين السعوديين والسعوديات ورفع مستوى مشاركتهم في بيئات عمل مناسبة ولائقة ومستقرة، حيث تشمل على: "برنامج دعم نمو التوطين بالمنشآت"، وبرنامج دعم نقل المرأة العاملة "وصول"، وبرنامج دعم ضيافات الأطفال "قرة"، وبرنامج دعم العمل الحر، وبرنامج دعم العمل الجزئي.
وأوضح المتحدث الرسمي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية وصندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) خالد أبا الخيل، أن الصندوق يعمل على دعم منشآت القطاع الخاص في مختلف المناطق من خلال مجموعة من حزم البرامج والمبادرات التي أطلقها لدعم توطين فرص العمل لدى المنشآت، بغض النظر عن نطاق المنشأة في برنامج "نطاقات."
وأكد المتحدث الرسمي، أن برامج "هدف" موجهة لجميع المنشآت بلا استثناء؛ سعياً إلى دعم التوطين وزيادة معدلات الكوادر البشرية الوطنية في سوق العمل.

الحادث أثار استياءً بمواقع التواصل ومطالبات بالقبض عليه وإنزال العقوبة الرادعة بحقه

مقطع استفز المتابعين .. سائق يربط كلباً بمؤخرة مركبته ويسحله ويعذبه حتى الموت

المصدر: جريدة سبق الاحد 29 ربيع أول 1439هـ - 17 ديسمبر 2017م
https://sabq.org/Z4QCM9

هادي العصيمي - مكة المكرمة 1 7867,671
أثار مقطع فيديو تناقل عبر منصات مواقع التواصل الاجتماعي لسائق يقود مركبة من نوع جيب ربع يقوم بتعذيب كلب وسحله دون توقف حتى مات وذلك بعد ربطه في مؤخرة سيارته وهو يقود المركبة بسرعة عالية؛ الأمر الذي أثار غضب واستياء المتابعين من رواد مواقع التواصل الاجتماعي، ومطالبات بالقبض على السائق ومحاكمته ليكون عبرة فيما صنع.
وعلى الرغم من استمرار مسلسل تعذيب الحيوانات ومناشدات المختصين والمواطنين من ناحية وتوعد المسؤولين مرتكبي تلك الجرائم الشنيعة ضد الحيوانات بإنزال عقوبات رادعة من ناحية أخرى، إلا أنها تتكرر بصورة مستمرة، تستفز مشاعر المتابعين.
هذه الحادثة أعادت للأذهان حكمًا قضائيًا أصدرته المحكمة الجزائية في جدة في 15 من شهر المحرم من العام الحالي، يقضي بمعاقبة الشاب الذي ظهر في مقاطع فيديو يقتل القطط في جدة، بالسجن لمدة سنة وتغريمه مبلغ عشرين ألف ريال، مع مصادرة الوسائل المستخدمة في القضية، لأن ما قام به ينافي تعاليم وقيم الدين الحنيف من الرفق بالحيوان ومخالفته نظام جرائم المعلوماتية.

تتضاعف الرسوم سنوياً حتى تصل إلى 800 ريال شهرياً في 2020

بعد أسبوعين .. العمالة الوافدة تدفع 400 ريال شهرياً

المصدر: جريدة سبق الاحد 29 ربيع أول 1439هـ - 17 ديسمبر 2017م
https://sabq.org/HjLFxy

خالد علي - الرياض
يدخل قرار تطبيق المقابل المالي على العمالة الوافدة العمالة في القطاع الخاص بعد أسبوعين والذي يندرج ضمن ميزانية عام 2018.

وكشفت وزارة المالية على حسابها الرسمي في " تويتر" أن المقابل المالي على العمالة الوافدة سيدخل حيز التنفيذ مع مطلع عام 2018 ، حيث يدفع من قِبل القطاع الخاص لغرض إحلال العمالة الوافدة بالكوادر الوطنية، ويتراوح المقابل المالي ما بين 400 - 300 ريال في العام المقبل على أن يتضاعف في الأعوام التي تليها.
ووفقًا للقرار سيتم تطبيق رسوم على الأعداد الفائضة عن أعداد العمالة السعودية في كل قطاع بواقع 400 ريال شهريًا عن كل عامل وافد، فيما ستدفع العمالة الأقل من أعداد العمالة السعودية 300 ريال شهريًا.
وفي 2019، سيتم زيادة المقابل المالي للعمالة الوافدة في القطاعات ذات الأعداد الأقل من السعوديين إلى 600 ريال شهريًا، وفي القطاعات ذات الأعداد الأعلى من السعوديين إلى 500 ريال شهريًا.
وفي عام 2020، سيتم تحصيل 800 ريال على الأعداد الفائضة من العمالة الوافدة عن أعداد العمالة السعودية، فيما سيكون المقابل 700 ريال، على العمالة الأقل من أعداد العمالة السعودية.

الحياة
AL HAYAT

إطلاق تطبيق "صحة" في 6 مناطق

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 30 ربيع أول 1439هـ - 18 ديسمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/26138118

الرياض - صديق البخيت
أطلقت وزارة الصحة أمس (الأحد) تطبيق «صحة» الإلكتروني، لتمكين المواطنين من الحصول على الاستشارة الطبية المرئية عبر الهواتف الذكية. وتسعى «الصحة» من هذه الخطوة إلى استثمار التقنيات الحديثة في تعزيز التواصل مع المستفيدين من خدماتها، وإتاحة الفرصة لهم للحصول على الاستشارات الطبية من المختصين، مبينة أن «التطبيق» سيعمل به كمرحلة أولى في مناطق الحدود الشمالية، وعسير، وتبوك، وجازان، ونجران، والجوف، وبعدها سيعمم ليشمل مناطق المملكة كافة، مشيرة إلى أن التطبيق مجاني، ويُمكن تحميله من متجري «أبل» و«غوغل بلاي».
وأوضحت «الصحة» أن فكرة التطبيق تتخلص في توفير خدمة التواصل المرئي والسمعي في الفترة من ٩ صباحاً وحتى منتصف الليل طوال أيام الأسبوع، ومن الواحدة ظهراً إلى منتصف الليل خلال إجازة نهاية الأسبوع، بحيث يمكن الدخول على التطبيق والتواصل مباشرة مع المختص، وتعرض عليه حالة المصاب أو المريض التي بإمكانه مشاهدتها عبر هذا التطبيق، ومن ثم يرد على استفسارات المتصل، ويقدم الاستشارة الطبية بخصوص الحالة، والإجراء الطبي الواجب اتخاذه حيالها.
وكانت «الصحة» أطلقت أخيراً وفعلّت عدداً من البرامج الخدمية النوعية، بهدف تطوير آليات العمل، والارتقاء بمستويات الأداء، بما يسهم في تجويد وتحسين الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين، وكسب رضاهم، إذ نفذت أخيراً مبادرة «الصحة الإلكترونية»، التي تعد إحدى مبادراتها الـ 40 المندرجة ضمن برنامج التحول الوطني 2020، التي ستعمل من خلالها على تحسين كفاءة وفاعلية الرعاية الصحية، عبر اعتماد تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي، لأجل تزويد سكان المملكة بسجلات طبية رقمية موحدة بحلول عام 2020.
وبموجب هذه المبادرة الجديدة، ستدعم المنظومة العاملين في قطاع الرعاية الصحية من أطباء وممرضين، عبر تزويدهم ببيانات مرضاهم أينما كانوا وفي أي وقت يحتاجونها، بما في ذلك المعلومات الصحية الموثقة، إضافة إلى خدمات الدعم الإكلينيكي والإداري والتواصل والحصول على الاستشارات عن بعد، وينتظر من هذا النظام المتطور خفض الأخطاء الطبية والتشخيصية والآثار الجانبية للأمراض، كما سيتيح إمكان التعليم الطبي المستمر عبر الإنترنت.
وتتمحور رؤية وزارة الصحة في تطوير الرعاية الصحية في المملكة من حيث الجودة والمقاييس والمساواة في تقديم خدمات الرعاية الصحية، ولتحقيق هذه الرؤية، أعدت «الصحة» استراتيجية عمل وخطة خمسية، من شأنها أن تجعل الصحة الإلكترونية عاملاً رئيساً في تطوير وتوفير هذه الخدمات. ولذلك، طورت الوزارة استراتيجية «الصحة الإلكترونية» و«خطة العمل الخمسية»، وذلك بالتعاون مع مستشارين سعوديين وعالميين، إذ تدعم استراتيجية الصحة

الإلكترونية الأهداف الرئيسة للوزارة، التي تشمل رعاية المرضى، وربط موفري الخدمة بجميع مستويات الرعاية الصحية وقياس أداء توفير الرعاية الصحية وتحويل توفير الرعاية الصحية بما يتوافق مع المقاييس العالمية.

• صحة الرياض" تحفظ حقوق طبيبة تعرضت للاعتداء اللفظي

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 30 ربيع أول 1439هـ - 18 ديسمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/26138120

الرياض - صديق البخيت
في إطار توجهات وزارة الصحة للملاحقة القانونية لكل من يعتدي على منسوبيها، تمكّنت المديرية العامة للشؤون الصحية بمنطقة الرياض من حفظ حقوق طبيبة من منسوبات أحد مستشفيات المنطقة تعرضت لاعتداء لفظي أثناء ممارسة عملها، ونجحت عبر إدارتها القانونية في استصدار حكم شرعي بجلد المعتدي، تحقيقاً للعدالة، وتطبيقاً للنظام ضد المعتدي، وحفظاً لحقوق كوادرها.
وأوضحت «صحة الرياض» أن أحد الأشخاص اعتدى لفظياً على طبيبة، ومن ثم استعانت الطبيبة بالشؤون القانونية بـ«صحة الرياض»، وتقدمت بالشكوى للمحكمة المختصة، وبالتالي حضرت الشؤون القانونية جلسات المحاكمة، وقدمت العون القانوني للطبيبة وطالبت بحق المنشأة، والحق العام، إذ إن المعتدي لم يلتزم بالأنظمة والتعليمات الخاصة بالمستشفى كمنشأة حكومية، واعتدى لفظياً على إحدى منسوبات المستشفى، وتوالت الجلسات حتى صدر الحكم لصالح الطبيبة بجلد المعتدي.
وكانت وزارة الصحة أكدت في وقت سابق أنها حريصة على سلامة منسوبيها وكوادرها الصحية، ولا تقبل بأي حال من الأحوال المساس بهم أو الاعتداء عليهم لفظياً وجسدياً، مبينة أنها لن تألو جهداً في سبيل حمايتهم، واتخاذ كل الإجراءات النظامية، بما يكفل الحفاظ على حقوقهم، ورد الاعتبار لهم في حالة تعرضهم لأي أذى، مشددة على منسوبيها بالتواصل المباشر مع الجهات المختصة عبر القنوات الرسمية في حال الاعتداء اللفظي أو الجسدي.
يذكر أن وزير الصحة أكد في وقت سابق أن «الصحة» لن تتنازل في الحق العام ضد أي اعتداء على الذين يقدمون خدمة إنسانية للمجتمع.

• هيئة الاتصالات": معالجة 1300 رابط مسيء للأطفال.. ومسودة لدعم أدوات التحكم الأبوي

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 30 ربيع أول 1439هـ - 18 ديسمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/26138076

الدمام - رحمة ذياب
أكدت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات أخيراً، إسهامها بفعالية في دعم جهود مكافحة الجرائم الإباحية، واستغلال الأطفال عبر الإنترنت ووسائل التقنية، من خلال حجب المواد المسيئة للأطفال، وإبلاغ الجهات الأمنية المختصة والمنظمات الدولية المعنية بها أول بأول، مبينة أن عدد الروابط المسيئة للأطفال التي تمت معالجتها العام الماضي أكثر من 1300، مؤكدة أنها تعكف على إعداد المسودة الأولى للإطار التنظيمي لدعم توفير أدوات التحكم الأبوي لمستخدمي

الإنترنت في المملكة، كاشفة عن خطتها الجديدة والتي تضمنت مستهدفات عام 2020، موضحة ارتفاع شكاوى مستخدمي خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات لعام 2016، التي بلغت 77.248، مقارنة بالعام الذي قبله، إذ كانت الشكاوى 51.947 شكوى.

وأوضحت «الهيئة» في تقريرها السنوي لعام 2016 (حصلت «الحياة» على نسخة منه)، أنه ضمن الإطار ذاته وللإسهام في حماية الأطفال والمراهقين من مخاطر الإنترنت، وتفعيل دور الأسرة في الحد من تعرض أبنائهم للمحتوى الضار على شبكة الإنترنت، تعكف الهيئة على إعداد المسودة الأولى للإطار التنظيمي لدعم توفير أدوات التحكم الأبوي لمستخدمي الإنترنت في المملكة، كما تعمل الهيئة بالتوازن مع مقدمي الخدمة على إعادة تفعيل البحث الآمن على أبرز محركات البحث، مشيرة إلى أن تلك الجهود أثمرت عن عدد من الإيجابيات، كاستمرار صعوبة الوصول إلى النطاقات الإباحية المفتوحة عبر محركات البحث، وانخفاض ملحوظ في نتائج البحث الإباحية لدى عدد من أبرز مواقع التواصل الاجتماعي، وانخفاض في عدد التطبيقات الإباحية على مختلف متاجر الأجهزة الذكية، مفيدة أن إجمالي روابط الحجب في 2016 بلغت 938.365، المحجوب منها 524021 رابطاً، بنسبة 56 في المئة، شكلت الروابط الإباحية 384.429، وأخرى 31.939، في حين تم رفع الحجب عن 8387 رابطاً، منها 591 مقبولة، و7796 مرفوضة.

وأشارت «هيئة الاتصالات» في تقريرها إلى أن عدد الاشتراكات في خدمات الاتصالات المتنقلة بلغ 47.9 مليون اشتراك بنهاية 2016، إذ تمثل نسبة الاشتراكات مسبقة الدفع الغالبية العظمى منها بنسبة تتجاوز 82 في المئة، مبينة أن نسبة الانتشار لخدمات الاتصالات المتنقلة على مستوى السكان انخفضت إلى نحو 151 في المئة، نظير انخفاض إجمالي عدد الاشتراكات نتيجة لتطبيق بعض القرارات والأنظمة كربط الشرائح غير الفعالة، مؤكدة أن منح «الهيئة» تراخيص المشغل الافتراضي لشبكة الهاتف المتنقل أسهم في تحسين مستوى الخدمات وزيادة تنوعها وتوسيع سوق الاتصالات، وإتاحة مزيد من الخدمات للمشتركين.

كما أشار «تقرير الهيئة» إلى أن عدد الاشتراكات في خدمات النطاق العريض عبر شبكات الاتصالات المتنقلة بتعريفها الشامل بلغ 23.9 مليون اشتراك، بحيث تشمل هذه الاشتراكات شرائح خدمات المعطيات، وشرائح باقات الاتصالات الصوتية المدمجة، وبذلك تكون نسبة انتشار خدمات النطاق العريض على مستوى السكان 75.2 في المئة، ومن المتوقع المزيد في انخفاض إجمالي الاشتراكات بسبب تطبيق نظام البصمة، فيما زادت نسبة انتشار الإنترنت بمعدلات عالية خلال الأعوام الماضية، إذ كان ارتفاعها الأول في 2011 بنسبة 47 في المئة، إلى أن وصلت في العام الماضي 74.9 في المئة، كما يقدر عدد مستخدمي الإنترنت في المملكة بنحو 24 مليون مستخدم. كما حوى «التقرير» الإيرادات لشركة الاتصالات، إذ كان إجمالي مباشرة عملياتها في المملكة حوالى 71.6 بليون ريال، في نهاية العام الماضي، منخفضة عن العام الذي قبله بنسبة 1.1 في المئة، بحيث تمثل إيرادات خدمات الاتصالات المتنقلة نحو 75 في المئة من إجمالي الإيرادات، في حين تمثل خدمات الاتصالات الثابتة والمعطيات 25 في المئة.

انطلاق ورشة عمل تمكين المرأة في التعاون الإسلامي

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 30 ربيع أول 1439هـ - 18 ديسمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1647169

جدة - منى الحيدري

انطلقت صباح أمس أعمال ورشة عمل منظمة التعاون الإسلامي حول تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية المعنية بالنهوض بوضع المرأة وتمكينها في الدول الأعضاء بالمنظمة، وذلك في مقر أمانتها العامة بجدة، والتي سوف تختم اليوم.

وألقى السفير هشام يوسف، الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية والثقافية والاجتماعية كلمة الأمين العام للمنظمة د. يوسف بن أحمد العثيمين، مشيراً إلى أن المؤتمر الوزاري الأول حول دور المرأة في التنمية والذي عقد في تركيا في نوفمبر 2006، كان قد طلب خطة للنهوض بالمرأة والتي تم اعتمادها في المؤتمر الوزاري الثاني في القاهرة.

وقال السفير هشام إنه وبعد عقد خمسة مؤتمرات وزارية قرر المؤتمر الخامس تطبيق الخطة ومراجعتها وربطها ببرنامج عمل المنظمة حتى عام 2025 وأهداف التنمية المستدامة، لافتا إلى أنه جرى الاتفاق على عقد اجتماع لبحث العقبات التي تواجه تنفيذ هذه الخطة.

وأضاف: بأنه وفي إطار تفعيل الشراكة بين الأمانة العامة والمنظمات الدولية وقع الأمين العام في سبتمبر الماضي مذكرة تفاهم مع منظمة الأمم المتحدة للمرأة على هامش فعاليات الدورة 72 بالجمعية العامة للأمم المتحدة بهدف فتح التعاون بين الجانبين من أجل تمكين المرأة في الدول الأعضاء وتنفيذ مخرجات مؤتمر بكين وخطة منظمة التعاون الإسلامي من أجل النهوض بالمرأة.

واختتم الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية والثقافية والاجتماعية كلمته بالإعراب عن الأمل بأن يسهم هذا الاجتماع في تقييم التقدم الذي شهده وضع المرأة وتنفيذ خطة الإطار والتوصل إلى آلية في تقديم المعلومات عن تنفيذ هذه الخطة في الدول الأعضاء لما يساهم في التقييم الدوري لها.

بدورها قالت وزيرة الأسرة والسياسات الاجتماعية التركية، فاطمة بتول، رئيسة الدورة الحالية للمؤتمر الوزاري حول المرأة، إن الدول الأعضاء لن تظل صامتة إزاء التطهير العرقي الذي يتعرض له المسلمون الروهينغيا حيث يعد معظم ضحاياه من النساء والأطفال، مشيرة إلى أن اللاجئين وبخاصة والنساء والأطفال يشكلون أولوية في السعي لتقديم المساعدة إليهم من ضمن البرامج المطروحة.

مختصون يبحثون دور الوقاية من العنف الأسري في مكافحة الإرهاب

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 30 ربيع أول 1439هـ - 18 ديسمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1647157

الرياض - مناحي الشيباني

بدأت فعاليات البرنامج العلمي (الإجراءات الجزائية في قضايا العنف الأسري) الذي تنظمه جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالتعاون مع برنامج الأمان الأسري الوطني بالمملكة خلال الفترة من 29 ربيع الأول إلى 3 ربيع الثاني بمقر الجامعة بالرياض، ويشارك فيه عدد من العاملين في وزارات الشؤون الاجتماعية والداخلية والتعليم مناقشا عدة موضوعات من بينها العنف الأسري، والإطار القانوني الوطني للحماية منه ودور الشرطة في قضاياه، وأساليب تلقي البلاغات، وطرق البحث والتحري ، وكذلك القواعد القانونية والنفسية والاجتماعية لسماع أقوال الضحايا، والقواعد المهنية لاستجواب المتهم في هذه النوعية من القضايا وإعداد التقارير المتعلقة بها، ودور الشرطة والطب الشرعي في قضايا العنف أو الدور الاجتماعي فيه وأساليب وطرق جمع الأدلة المادية وفحص الأدلة الثبوتية والأنماط الجسدية والنفسية للإصابات في قضايا العنف، ودور النيابة العامة والمحامي في هذه القضايا، وأثر الوقاية من العنف الأسري في مكافحة الإرهاب، ودور الجهات الأمنية في مكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت، إضافة إلى تجارب في قضايا العنف الأسري وغيرها من الموضوعات ذات الصلة.

الشمري: اعتماد التبليغ القضائي "إلكترونياً" سيحد من البيروقراطية

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 30 ربيع أول 1439هـ - 18 ديسمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/553061

ناعم الشهري

أكد المحامي كاتب الشمري بأنه لا شك أن اعتماد الوسائل الإلكترونية في التبليغات القضائية له العديد من الجوانب الإيجابية التي ستساهم في تسريع الإجراءات للدعاوى المرفوعة، وهذا يدل بقدر كبير على اهتمام خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- على تطوير القضاء ومراعاة مصالح الناس الذين تدفع بهم الظروف للجوء للمحاكم القضائية.

وأشار إلى أن اعتماد هذه الوسائل الإلكترونية في التبليغات القضائية سيوفر الوقت والجهد والسرعة في الإجراءات القضائية، فبدلًا من قيام المحضر بتبليغ شخص واحد خلال يوم واحد بسبب الزحام في الشوارع وصعوبة معرفة الموقع بات من السهل عليه الآن إيصال العديد من البلاغات في نفس اللحظة ومن نفس المكان الذي يقف فيه. ثم أن هذا الأمر لن يعطي المدعى عليهم الفرصة للتملص من الحضور أمام القضاء حيث إن المرسل بإمكانه إثبات قراءة المرسل إليه للإعلان من خلال الوسيلة الإلكترونية التي تعطيه هذا التأكيد.

وأضاف الشمري: إن الوسائل الإلكترونية وجدت من الأساس لخدمة المجتمعات والحكومات وهذه الخطوة كنا ننتظرها بفارغ الصبر لأنها ستحد من البيروقراطية ولأنها ستخلق سرعة هائلة في سير الإجراءات القضائية التي يسعى الجميع لها.. حفظ الله خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين ووفقهما لما فيه صالح الإسلام والمسلمين.

"التأمينات" تحذر من تسجيل الموظفين بأجور "متدنية"

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 30 ربيع أول 1439هـ - 18 ديسمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/553006

المدينة - الرياض

A A

كشفت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عن قيام بعض المنشآت المشتركة في نظام التأمينات بتسجيل الموظفين لديها بأجور متدنية تقل عن الأجور الحقيقية بهدف تقليل قيمة الاشتراك المقررة، وقال المتحدث الرسمي للمؤسسة عبدالله بن محمد العبدالجبار إن هذا الإجراء يعدّ تحايلا على أحكام نظام التأمينات الاجتماعية ويسلب حقوق الموظفين، حيث إن حقوقهم المستقبلية كمعاشات أو تعويضات عن إصابات العمل أو تعويضات عن التعطل عن العمل أو معاشات أفراد عائلاتهم بعد وفاتهم سيتم احتسابها بناءً على الأجور المسجلة.

وأهاب بجميع أصحاب العمل الالتزام بأحكام النظام والمبادرة بتسجيل كافة العاملين لديهم سواء كانوا سعوديين أم غير سعوديين وفق أجورهم الصحيحة، حتى لا يتسببوا في حرمان المشتركين من الانتفاع بمزايا النظام العديدة في حالة التقاعد من العمل أو العجز أو الوفاة أو التعطل عن العمل أو عند التعرض لإصابة عمل مشيرا إلى أن المؤسسة أطلقت حملة إعلامية وإعلانية توعوية بعنوان (تأكد من أجرك.. لا ينقص تعويضك)، سعياً من المؤسسة في الحفاظ على حقوق كافة عملائها من المشتركين السعوديين وغير السعوديين.

إلزام المتضررين بالتقديم لتعويض البطالة خلال90 يوماً

الدعم يستمر لمدة 12 شهراً خلال عامين

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 30 ربيع أول 1439هـ - 18 ديسمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/553109

أمين رزق

ألزمت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية الموظفين بضرورة التقديم للحصول على تعويض البطالة في برنامج «ساند» خلال 90 يومًا من ترك العمل؛ لسبب خارج عن الإرادة. ويتم صرف التعويض لمدة 12 شهرًا بواقع 60 % من راتب الأشهر الثلاثة الأولى، و50 % من متوسط الأجور في الأشهر التالية. وتبلغ نسبة الاشتراك في البرنامج 2 % من الأجر الشهري يدفعها صاحب العمل والموظف مناصفةً بواقع 1 %

. ودعت المؤسسة إلى ضرورة تسجيل العاملين بالأجر الصحيح.

وأشارت إلى استبعاد العامل من التأمينات فور تركه العمل وبحد أقصى 15 يومًا من الشهر التالي لإنهاء علاقة العمل. ويهدف نظام «ساند» إلى سد الفجوة في الفترة بين ترك الموظف لعمله لسبب خارج عن إرادته والحصول على عمل جديد، ويستمر الدعم لمدة 12 شهرًا متفرقة أو متصلة خلال عامين. وتفاقمت في الأشهر الأخيرة حالات العمالة المتضررة من الفصل التعسفي بعد التعديلات الأخيرة في نظام العمل، وبدعاوى مختلفة من بينها بطء النشاط الاقتصادي وارتفاع التكاليف.

القتل تعزيراً لأبٍ خنق وطعن أطفاله الثلاثة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 30 ربيع أول 1439هـ - 18 ديسمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/553102

واس - الطائف

أصدرت وزارة الداخلية أمس بيانًا بشأن تنفيذ حكم القتل تعزيرًا في مواطن قتل أطفاله الثلاثة في الطائف. وقال البيان: إن سعد بن سعيد بن ظافر الشهري - سعودي الجنسية - أقدم على قتل أطفاله سهام، ورائد، ولميس، وذلك بخنقهم وطعنهم بسكين طعنات عدة؛ مما أدى إلى مقتلهم.

وتمكنت سلطات الأمن من القبض على الجاني المذكور، وأسفر التحقيق معه عن توجيه الاتهام إليه بارتكاب جريمته، وبإحالته إلى المحكمة العامة صدر بحقه صك يقضي بثبوت ما نُسب إليه ولبشاعة جريمته وعِظمها من حيث تعدد المقتولين وطريقة قتلهم مع عجز الأطفال عن دفع الاعتداء لصغر سنهم، فقد تم الحكم على الجاني بالقتل تعزيرًا، وأيّد الحكم من محكمة الاستئناف ومن المحكمة العليا، وصدر أمر ملكي بإنفاذ ما تقرّر شرعاً، وأيّد من مرجعه بحق الجاني المذكور. وتم تنفيذ حكم القتل تعزيرًا بالجاني يوم أمس بمحافظة الطائف بمنطقة مكة المكرمة.

ذوو ضحايا الأخطاء الطبية يلجؤون لمكاتب المحاماة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 30 ربيع أول 1439هـ - 18 ديسمبر 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=324170&CategoryID=5

بقيق: محمد آل مهري 17-12-2017 10:43 PM

لجأ ذوو ضحايا الأخطاء الطبية في المنطقة الشرقية التي تجاوزت 200 قضية عالقة في الهيئة الشرعية التابعة لصحة الشرقية إلى مكاتب المحاماة بعد انتظار أكثر من 3 سنوات. وأوضحت مصادر لـ«الوطن» أن غالبية ذوي الضحايا، خاصة ضحايا الأخطاء التي تسببت في حالات وفاة، توجهوا إلى مكاتب المحاماة بعد أن تقطعت بهم سبل النظر في قضاياهم والحكم فيها وتعويضهم ومحاسبة المتسببين، وتحمل تكاليف علاج الحالات المرضية التي نتجت عن الأخطاء الطبية، وتسببت في مشاكل صحية أخرى.

مبالغ عالية

بينت المصادر أن بعض أصحاب مكاتب المحاماة استغلوا المدة التي انتظرها ذوو الضحايا، وطالبوهم بمقابل كبير، وصل في بعض الأحيان إلى 50 % من قيمة التعويض الذي سيحصلون عليه، لقبول الترافع عنهم والمطالبة بحقوقهم، وذلك في حال الحصول على تعويض يفوق الـ50 ألف ريال.

وقال سامي الحمد، الذي توفي ابنه بسبب خطأ طبي في مستشفى بقيق العام قبل حوالي 3 سنوات إنه اتجه إلى مكتب المحاماة بعد انتظار طويل لإصدار حكم في قضيته، على الرغم من انتهاء التحقيقات واكتمال المعاملة وتوفير كل الإثباتات التي تؤكد تورط الطبيب والطاقم التمريضي في وفاة ابنه، مبيناً أن المحامي طلب منه الحصول على نسبة من التعويض في حال إصدار الحكم.

3 آلاف قضية

أوضح المتحدث الرسمي للشؤون الصحية في المنطقة الشرقية أسعد سعود لـ«الوطن» أن «الهيئة الصحية الشرعية غير مرتبطة بصحة الشرقية، وأنها جهة مستقلة بذاتها تفصل في القضايا شرعياً، ويرأسها قاض، وتضم في عضويتها أطباء استشاريين مستقلين من خارج الوزارة، وهي تدرس القضايا، وتنظرها بصفتها المستقلة، وتصدر الحكم الشرعي الذي تراه مناسبا».

"صحة الرياض" تغلق 352 منشأة طبية خاصة.. خلال عام

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 1 ربيع ثاني 1439هـ - 19 ديسمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/26164289

كشفت المديرية العامة للشؤون الصحية في منطقة الرياض عن إغلاقها أكثر من 352 منشأة طبية خاصة تشمل عدداً من المجمعات الطبية والمستوصفات خلال العام الماضي 1438 هـ، وذلك لمخالفة تلك المنشآت لنظام المؤسسات الصحية الخاصة. وقالت «صحة الرياض» إنه بخلاف الإغلاقات تم تسجيل مخالفات على المنشآت وأحيلت إلى لجنة النظر في مخالفات منشآت القطاع الصحي الخاص بعدد إجمالي 372 معاملة ضد عدد من منشآت القطاع الخاص، فيما بلغ عدد المعاملات التي صدرت من لجنة النظر في مخالفات منشآت القطاع الصحي الخاص 232 معاملة. وأشارت «صحة الرياض» الى أن هذه المخالفات والإغلاقات جاءت بعد زيارات شملت أكثر من 2286 منشأة.

أمير "الباحة" يوقّع مذكرة تفاهم مع وزير العمل لإطلاق برنامج التوطين الموجّه

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 1 ربيع ثاني 1439هـ - 19 ديسمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/26163568

وقع أمير منطقة الباحة الأمير الدكتور حسام بن سعود بن عبدالعزيز، مع وزير العمل والتنمية الاجتماعية الدكتور علي بن ناصر الغفيص، في مقر إمارة المنطقة أمس، مذكرة تفاهم لإطلاق برنامج التوطين الموجه بالمنطقة، وذلك من أجل زيادة مشاركة السعوديين في سوق العمل.

وتضمنت مذكرة التفاهم العمل على زيادة إسهام الكوادر الوطنية في سوق العمل، وتوطين فرص العمل في القطاع الخاص بالمنطقة، بما يوفر فرص العمل اللائقة لأبنائها وبناتها، من خلال توفير حلول نوعية تعزز التوطين المنتج والمستدام لسوق العمل، وذلك بالاستفادة من خدمات الدعم والتدريب والتوظيف والدعم الريادي المقدم من منظومة العمل والتنمية الاجتماعية، لضبط وتطوير سوق العمل بالمنطقة، كَمَا تهدف المذكرة إلى تعزيز الشراكة والتعاون بين إمارة منطقة الباحة ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ودعم التكامل بين جهودهما في تنظيم سوق العمل وتحقيق أهداف التوظيف والتوطين بالمنطقة.

وتحقيقاً لذلك تم الاتفاق بين أمير منطقة الباحة رئيس اللجنة العليا لبرنامج التوطين الموجه بالمنطقة، ووزير العمل والتنمية الاجتماعية، على بدء تطبيق برنامج التوطين الموجه في المنطقة، بهدف زيادة إسهام الكوادر الوطنية في سوق العمل وتوفير حلول نوعية تعزز التوطين المنتج والمستدام.

وبموجب ذلك الاتفاق سيتم بدء توطين عدد من الأنشطة في غرة شهر شعبان المقبل، تتضمن توطين وكالات ومعارض السيارات، ومحال بيع قطع غيار السيارات، والمراكز التجارية، ومحال بيع الأجهزة الكهربائية والإلكترونية، فيما نصت مذكرة التفاهم على قيام منظومة العمل والتنمية الاجتماعية بتقديم الدعم في مجالات عدة، منها مجالات التدريب والتأهيل اللازم لتوطين الأنشطة المستهدفة بالتوطين، وتقديم البرامج التدريبية الإلكترونية اللازمة لتأهيل الشباب في الأنشطة المستهدفة عبر منصة دروب، وتقديم الدعم الفني والتمويلي للشباب، من الجنسين، الراغبين في العمل الريادي الحر، إلى جانب إقامة الملتقيات الوظيفية اللازمة لتحقيق المواءمة بين أصحاب العمل والباحثين عن العمل، بما في ذلك الاستفادة

من البوابة الوطنية للعمل، وتقديم الدعم في مجال التفتيش، ومتابعة قرارات التوطين، بالتكامل مع لجان التوطين ببرنامج التوطين الموجه، وتقديم دعم نقل المرأة العاملة، من خلال مبادرة وصول ودعم ضيافة الأطفال، من خلال مبادرة «قُرَة».
بعد ذلك عقد الأمير حسام بن سعود اجتماعاً مع الدكتور الغفيص وأعضاء لجنة التوطين بالمنطقة، جرى خلاله بحث بنود مذكرة التفاهم وآلية تطبيقها، كَمَا تم الاطلاع على آخر جهود اللجنة في عملية توطين الوظائف بالمنطقة.
وأكد أمير منطقة الباحة، خلال الاجتماع، أهمية العمل على تطبيق البنود وفق ما جاء بها، مقدماً شكره لوزير العمل والتنمية الاجتماعية على تعاونه واهتمامه ببرامج الوزارة كافة بالمنطقة، وما أبداه من تفهم للحاجات الفعلية للباحة، التي سيتم اعتمادها في القريب، منوهاً بما تحظى به المنطقة من رعاية واهتمام من الدولة أيدها الله.
من جانبه، أكد وزير العمل والتنمية الاجتماعية أنه سيتم تكوين لجنة عاجلة لحل المعوقات والعمل على إنهاء تلك المشاريع في ظل وجود الإمكانات، مشيداً بالتعاون البناء بين الوزارة وإمارة الباحة، الذي سيسهم في تنمية المنطقة في ما يتعلق بأعمال الوزارة وفق متابعة وتوجيهات أمير الباحة.

الحياة
AL HAYAT

جامعة الملك عبدالعزيز تبحث المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 1 ربيع ثاني 1439هـ - 19 ديسمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/26163562

أبدت جامعة الملك عبدالعزيز، ممثلة بمركز مواءمة مخرجات التعليم مع سوق العمل، رغبتها في الشراكة مع اللجان القطاعية في «غرفة جدة»، وذلك خلال اللقاء الذي استضافته الغرفة يوم أمس «الإثنين» في حضور مساعد الأمين العام للغرفة لقطاعات الأعمال مازن بن خالد كتبي، ومدير شؤون اللجان مبارك بن حسين آل سراج، ومدير مركز المنشآت الصغيرة والناشئة بندر بن سامي عرب، وممثل الجامعة بالمركز الدكتور هاني بن محمد زبير شودري.
وجرى، خلال اللقاء، التعريف بمركز مواءمة مخرجات التعليم مع سوق العمل بجامعة الملك عبدالعزيز، وبحث سبل التعاون بين غرفة جدة والمركز، لسد حاجة سوق العمل من الكوادر النوعية، وبحث مشاركة المركز في مناسبات «غرفة جدة»، للتعايش مع متطلبات مجتمع الأعمال من خريجي الجامعة، إضافة إلى المشاركة في معارض شباب الأعمال، التي تقيمها الغرفة في صورة مستمرة.
وركز اللقاء على مدى استفادة غرفة جدة من الدراسات والأبحاث التي تجريها الجامعة، واستقبال الطالبات في إدارة السياحة بغرفة جدة؛ كل فصل 60 طالبة، بحسب الاتفاقات، ويجري عمل دورة تأهيلية مجانية لهم والمضي نحو ترسيخ روح القيادة وريادة الأعمال في خريجي الجامعة، مع التواصل بين مسؤولي الجهات الحكومية، مثل صندوق الموارد البشرية لمعرفة حاجاتهم، ومن ثم تأهيل الخريجين على أساس تلبية حاجات سوق العمل.
كما تناول اللقاء إشراك مركز مواءمة مخرجات التعليم مع سوق العمل في الزيارات، التي تقوم بها غرفة جدة لأهم المشاريع التي تستهدف شواغر بسوق العمل، مثل مطار الملك عبدالعزيز، وشركات كبرى عدة، تنسق «غرفة جدة» لزيارتها قريباً.
يذكر أن مركز مواءمة مخرجات التعليم مع سوق العمل أنشأته الجامعة منذ طرح رؤية المملكة 2030، في ظل اتجاهها نحو تحقيق أهدافها في مجال التعليم والمشاركة في بناء مجتمع حيوي مبني على الاقتصاد المعرفي وبناء الكوادر السعودية المؤهلة لقطاع الأعمال، وذلك لضمان التوافق وسد الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل.
وتتمثل رؤية المركز بأن يكون مركزاً رائداً يسهم بفاعلية في ربط مخرجات التعليم مع سوق العمل، من خلال تطوير البرامج التعليمية ومجتمع المعرفة بالجامعة، لتلبية حاجات سوق العمل وفق رسالته المتمثلة بالإسهام في إعداد خريجين مؤهلين لتلبية حاجات سوق العمل، إذ تتمثل مهماته في إعداد البرامج والخطط لمواءمة مخرجات التعليم مع سوق العمل، بما يتوافق مع الإطار الوطني للمؤهلات، ودعماً لتحقيق رؤية المملكة2030.

كما تنصب مهمات المركز في تطوير وتحديث الخطط الدراسية لتحقيق التوافق مع حاج سوق العمل ومعرفة توجهات وخطط قطاعات الأعمال في التوظيف والمهن المستقبلية، ووضع الآليات للتعاون مع مؤسسات قطاعات الأعمال، لتطوير التعليم والتنسيق لتدريب الطلاب مع مؤسسات التوظيف وقطاع الأعمال إلى جانب عمل الدراسات عن حاجات سوق العمل من البرامج التعليمية والمهارات.

العمل: لا يحق للمنشآت تشغيل العامل أكثر من8 ساعات باليوم

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 1 ربيع ثاني 1439هـ - 19 ديسمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1647491

تابعة - الرياض الإلكتروني
أكد المتحدث الرسمي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية خالد أبا الخيل اليوم الاثنين أنه لا يحق تشغيل العامل تشغيلًا فعليًا أكثر من 8 ساعات باليوم، مشدداً على أن الوزارة لاحظت مخالفة بعض المنشآت وسيتم ضبطها محاسبتها.
وقال أبا الخيل عبر حسابه الرسمي في (تويتر) "حسب نظام العمل فإنه لا يجوز تشغيل العامل تشغيلًا فعليًا أكثر من 8 ساعات باليوم"، وأضاف: وقد لوحظ أن بعض المنشآت تخالف ذلك؛ بتشغيل مواطنين ومواطنات بالأنشطة التي صدر فيها قرارات توطين وتأنيث لساعات أطول، حيث يجري ضبط هذه المنشآت ومخالفتها".

"الشورى" يناقش مشروعي اتفاق لتوظيف العمالة المنزلية الكينية والموريتانية

حسم إنشاء صندوق احتياطي للتقاعد يستهدف العجز وتحسين المعاشات.. الثلاثاء

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 1 ربيع ثاني 1439هـ - 19 ديسمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1647476

الرياض - عبدالسلام البلوي
يحسم مجلس الشورى الثلاثاء المقبل، قبول أو رفض مقترح نظام الصندوق الاحتياطي للتقاعد المقدم من عضو الشورى ووزير الشؤون الاجتماعية السابق سليمان الحميّد.
وقد خلصت لجنته المالية إلى عدم مناسبة الاستمرار في دراسة المقترح، مؤكدةً أن مصادر تمويل الصندوق المقترح تعتمد على فرضية وجود فوائض في حسابات الميزانية وأيضاً استخدام الاحتياطي العام، وترى اللجنة أن التحديات

الحالية مع انخفاض الإيرادات يضعف إمكانية تمويل هذا الصندوق من هذا المصدر، كما أن استخدام الاحتياطي العام يخضع لأولويات وطنية وتنموية شاملة.
وأكدت اللجنة المالية أن معالجة العجوزات الاكتوارية لمختلف صناديق التقاعد تتطلب إجراء تعديلات على أنظمتها، ومراجعة سياساتها وتطوير كفاءتها الاستثمارية، مشيرة إلى أن الشورى قد أصدر قرارات في هذا الشأن كان آخرها على تقرير التأمينات الاجتماعية وسبقه بأيام قرار مشابه على تقرير المؤسسة العامة للتقاعد واللذان تضمنا اتخاذ الاجراءات التصحيحية والنظامية لمعالجة العجوزات النقدية والاكتوارية، ومراجعة استراتيجية الاستثمار، ورفع معدل العائد الاستثماري بما يماثل المعدلات الاستثمارية التي تحققها أفضل المؤسسات التقاعدية في العالم، وأوضحت اللجنة المالية أن قرارات المجلس السابقة تأتي منسجمة مع ما توصلت إليه اللجنة المشكلة لدراسة العجوزات الاكتوارية لصناديق التقاعد بموجب قرار مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.
من جهته، أكد صاحب المقترح أن إنشاء الصندوق يأتي لدرء مخاطر عجز أنظمة صناديق التقاعد وتحسين المعاشات، وحذر من نفاد كامل احتياطات نظام التقاعد العسكري بعد ثلاث سنوات والمدني بعد نحو 19 سنة، واستمرار ارتفاع العجز الاكتواري وعدم تمكن الأنظمة التقاعدية من الوفاء بالتزاماتها ليصل العجز الحقيقي في عام 1459 إلى 191 مليار ريال في النظامين المدني والعسكري، ويرى أن أحد الحلول لمواجهة العجوزات التي توقعت الدراسات أن تتعرض لها أنظمة التقاعد الثلاثة المدني، العسكري، التأمينات هو إنشاء "الصندوق الاحتياطي للتقاعد" ليمكن المملكة من الاحتفاظ بجزء من الفوائض المالية الكبيرة بسبب ارتفاع أسعار البترول والإنتاج للأجيال القادمة كما سيمكن الدولة من تحسين المعاشات ودرء المخاطر التي تحدق بدون شك لصناديق التقاعد العسكري والمدني والتأمينات، معبراً عن قناعته بأن المعاشات الدنيا في الأنظمة التقاعدية الثلاثة غير كافية لمواجهة الأعباء الضرورية للمواطن والمواطنة الذين حسب قوله يستحقون أفضل من ذلك، مؤكداً صعوبة رفع الاشتراكات التي تدفع من قبل المشتركين في الأنظمة الثلاثة فمستوى الرواتب والأجور لا يساعد على ذلك لمواجهة العجز المتوقع، مبيناً أن النظام المقترح للصندوق الاحتياطي للتقاعد نص في بعض مواده على قصر الصرف من موارده على الدعم المالي للصناديق التقاعدية وإعفاء موارده من الضرائب والرسوم، وتمتعه بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي.
إلى ذلك يصوت الأعضاء على توصية اللجنة المالية بدعم مناسبة الاستمرار في دراسة مقترح إنشاء الصندوق الاحتياطي للتقاعد فور الانتهاء من مناقشة تقريرها وفي حال رفض توصيتها فيحال المقترح إلى لجنة خاصة لدراسته.
من ناحية أخرى، تخضع للمناقشة يوم الأربعاء التاسع من ربيع الآخر الجاري تقارير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بالمجلس بشأن مشروع اتفاق بين المملكة وجمهورية كينيا لاستقدام العمالة المنزلية وكذلك مشروع اتفاق آخر بين المملكة والجمهورية الإسلامية الموريتانية لتوظيف العمالة المنزلية، ويصوت الأعضاء في ذات الجلسة على توصية تطالب المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني بتحديث مناهج المعاهد التقنية الثانوية بما يتلاءم مع حاجة سوق العمل، وتنمية ثقافة احترام العمل التقني والمهني، وتعزيز صورته الإيجابية في المجتمع، وخصوصاً في أوساط الشباب والفتيات، عن طريق تنسيق الجهود الإعلامية وتكثيفها، ودعوة المؤسسة إلى مراجعة برامجها التدريبية، ورفع مستوى جودتها وكفايتها لتفي مخرجاتها بمتطلبات سوق العمل المتجددة.

إمارة تبوك: المُهدِّد بقتل ابنه في فناء مدرسة.. معتل نفسياً ضبط شخص هدد طفلا بالقتل بـ "سكين" داخل مدرسة ابتدائية في ضباء

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 1 ربيع ثاني 1439هـ - 19 ديسمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1647470

متابعة - مناحي الشيباني
أوضح المتحدث باسم شرطة منطقة تبوك أنه في تمام الساعة الحادية عشر صباحاً من هذا اليوم الاثنين الموافق 30/3/1439هـ تلقت شرطة محافظة ضباء بلاغاً من مدير مدرسة المويلح الابتدائية عن حضور شخص للمدرسة، ويحمل بيده طفلا ويهدد بقتله بسلاح أبيض (سكين) ، ويتكلم بعبارات غير مترابطة، وتمت السيطرة عليه من قبل العاملين بالمدرسة، وتخليص الطفل منه ، وجرى الانتقال لموقع الحادث ، وضبط الشخص والسلاح المستخدم ، وتسليم الطفل لوالدته ، واستكمال إجراءات الضبط ، وبسماع أقوال ذويه أفادو أن إبنهم بدأت تظهر عليه آثار اعتلالات نفسية وعدم ترابط في الحديث منذ حوالي ستة أشهر ، وتم إيقافه وإحالته لفرع النيابة العامة بالمنطقة لإكمال الإجراءات النظامية بحقه.
وأكدت إمارة منطقة تبوك أنه تبين للجهات المختصة أن الأب يعاني من اضطرابات نفسية، وسبق أن تم إيقافه لدى الجهات الأمنية.
ولفتت إمارة تبوك إلى أن الواقعة كانت محل متابعة أمير المنطقة الأمير فهد بن سلطان بن عبدالعزيز منذ حدوثها، مشيرة إلى توجيهه كافة الجهات المعنية الأمنية والصحية والاجتماعية بدراسة وضع الأسرة بالكامل وتقديم المساعدة لهم وتوفير كل ما يحتاجونه والرفع بتقرير عاجل له عن حالتهم.

تطبيق "القيمة المضافة" على المطاعم المسجلة بمليون ريال .. العام المقبل

المُسجلة بإيرادات 375 ألف ريال تدفع الضريبة في 2019

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 1 ربيع ثاني 1439هـ - 19 ديسمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/553258

بسام بادويلان - جدة
كشف مصدر مسئول في الهيئة العامة للزكاة والدخل، أن ضريبة القيمة المضافة ستُطبق العام المقبل على المطاعم التي بلغ حد تسجيل إيراداتها مليون ريال، مبينًا أنها مجبرة على التسجيل لدى الهيئة، بينما ستطبق الضريبة على المطاعم التي

إيراداتها السنوية تصل إلى 375 ألف ريال في العام 2019، وسيكون التسجيل في العام 2018 اختياريًّا. وإذا سجل بالضريبة تحسم منه ويسترد المبلغ الذي دفعه، مبينًا أن التسجيل متروك حسب الرغبة ولكن في مصلحته حتى يسترد الضريبة. ملفتًا إلى أن المطاعم المخالفة التي لم تسجل في الوقت المحدد، ستفرض عليها عقوبة تتضمن غرامات.
وأوضحت اللائحة التنفيذية لضريبة القيمة المضافة أنه في حال تخلف أي شخص ملزم بالتسجيل.
وأعد الدليل الذي أعلنت عنه الهيئة المنشآت كافةً، والتي تجاوزت مبيعاتها الخاضعة لضريبة القيمة المضافة خلال مدة الاثني عشر شهرًا الماضية، أو مبيعاتها المتوقعة الخاضعة لضريبة القيمة المضافة خلال الاثني عشر شهرًا المقبلة، حد 375 ألف ريال ملزمة بالتسجيل في ضريبة القيمة المضافة، وتحصيلها وتوريدها إلى هيئة الزكاة والدخل. في عام 2018، فقط المنشآت التي تجاوزت مبيعاتها الخاضعة لضريبة القيمة المضافة خلال مدة الاثني عشر شهرًا الماضية، أو مبيعاتها المتوقعة الخاضعة لضريبة القيمة المضافة خلال الاثني عشر شهرًا المقبلة حد مليون ريال؛ ملزمون بالتسجيل في ضريبة القيمة المضافة وتحصيلها وتوريدها إلى هيئة الزكاة والدخل. إضافة إلى ذلك، هنالك فئتان من هذه المنشآت يكون التسجيل في ضريبة القيمة المضافة اختياريًّا بالنسبة لهما: (المنشآت التي تتراوح مبيعاتها الخاضعة لضريبة القيمة المضافة بين 187,
5 ألف - 375 ألف ريال):
يمكن لهذه المنشآت التي تتراوح مبيعاتها الخاضعة لضريبة القيمة المضافة خلال الاثني عشر شهرًا الماضية، أو مبيعاتها المتوقعة الخاضعة لضريبة القيمة المضافة خلال الاثني عشر شهرًا المقبلة؛ بين 187,
500 ريال
و 375,000 ريال أن تختار التسجيل أو عدم التسجيل في ضريبة القيمة المضافة). و(المنشآت التي تتجاوز مبيعاتها الخاضعة لضريبة القيمة المضافة 375,000 ريال، والتي تبيع حصريًّا منتجات خاضعة لضريبة القيمة المضافة بنسبة الصف). أما المنشآت غير الخاضعة للضريبة، فهي: المنشآت التي تكون مبيعاتها السنوية الخاضعة لضريبة القيمة المضافة أقل من 187,500 ريال، والمنشآت التي تكون جميع المنتجات أو الخدمات التي تقدمها معفاة من ضريبة القيمة المضافة. ويعتمد الموعد النهائي للتسجيل في ضريبة القيمة المضافة على مبيعات المنشأة السنوية الخاضعة لضريبة القيمة المضافة، كمرحلة انتقالية، فإنه يجب على المنشآت التي تتجاوز مبيعاتها السنوية الخاضعة لضريبة القيمة المضافة مليون ريال أن تسجّل في أو قبل 20 ديسمبر 2017.

المرور يسعى لإضافة منهج للسلامة في التعليم العام

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 1 ربيع ثاني 1439هـ - 19 ديسمبر 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=324289&CategoryID=5

الرياض: سليمان العنزي 2017-12-19 1:25 **AM**
تعكف لجان مختصة على إعداد تنظيم جديد يعيد صياغة مهام وصلاحيات جميع الأجهزة الرقابية في المملكة، والمعنية بمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة، وذلك لفك الاشتباك ومنع تداخل المهام بينها، والذي تسبب خلال السنوات الماضية بإرباك الجهات الحكومية ومضاعفة كلفة الرقابة، وإضعاف النتائج المرجوة. وفيما أوصت لجنة مختصة في مجلس الشورى بدمج الأجهزة الرقابية في كيان واحد، استبعدت مصادر مطلعة في تأكيدات لـ«الوطن» أن يتم دمج الأجهزة الرقابية في جهاز واحد، مؤكدة أن العمل يتم حاليا على وضع تنظيم جديد يحدد مهام وصلاحيات الجهات الرقابية، ويصحيح 3 أخطاء سابقة شابت عمل تلك الأجهزة تتمثل بـ«التداخل، والتعارض، وتنازع الصلاحيات»، حيث يتم إعداد تنظيم جديد يعتبر بمثابة «حوكمة للأجهزة الرقابية» يحدد صلاحية كل جهة ومهامها، ويمنع التداخل فيما بينها، من خلال تحديث وإعادة بناء أنظمة الرقابة والتحقيق، وبما يتفق مع المعايير الدولية للرقابة، ودمج أجهزة الرقابة الإدارية والمالية لضمان عدم تداخل الاختصاصات وتكرار العمل، وتوحيد الكادر الإداري لدى أجهزة الدولة.

ملحوظات على أداء الأجهزة الرقابية
الازدواجية وتداخل المهام
تعدد الاختصاصات
تنازع الصلاحيات
تعارض المهام
ارتفاع التكلفة
الجهات الرقابية في المملكة
ديوان المراقبة العامة
هيئة الرقابة والتحقيق
الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد
المباحث الإدارية

تراجع البطالة والتضخم

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 2 ربيع ثاني 1439هـ - 20 ديسمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/26189466

الرياض – شعبان الدواري
أظهرت مؤشرات الأداء الاقتصادي الرئيسة خلال الربع الثالث من عام 2017 بعض التحسّن في النمو الاقتصادي، وخاصة في المؤشرات الرئيسية للاستهلاك الخاص، ومنها نمو المبيعات عن طريق نقاط البيع بارتفاع قدره 8 . 9 في المئة على أساس سنوي، مقارنة بمتوسط نمو 7 . 5 في المئة للنصف الأول من العام.
كما تشير بيانات نشرة سوق العمل الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، إلى أن معدلات البطالة للسعوديين بلغت نحو 8 . 12 في المئة حتى نهاية النصف الأول من العام، مقارنة بـ 3 . 12 في المئة في نهاية 2016. وتراجع مؤشر الرقم القياسي لكلفة المعيشة على أساس سنوي بمتوسط 3 . 0 في المئة حتى شهر أكتوبر 2017 مقابل نمو بالموجب نسبته 8 . 3 في المئة في الفترة نفسها من العام السابق، وحسب توقعات وزارة الاقتصاد والتخطيط، سيسجل الرقم القياسي لتكاليف المعيشة نمواً سالباً قدره 1 . 0 في المئة بنهاية عام 2017، مقابل نمو بالموجب نسبته 5 . 3 في المئة في العام السابق، ويتوقع أن يساهم الاستهلاك الخاص والحكومي في الربع الأخير من العام الحالي في تقليل معدل الانخفاض السلبي للتضخم.
وتوضح بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي التقديرية لميزان المدفوعات حدوث تحسن إيجابي في الحساب الجاري حتى منتصف عام 2017، إذ حقق فائضاً بلغ 4 . 14 بليون ريال، مدفوعاً بالتحسن المحقق في ميزان السلع والخدمات والدخل الأولي اللذين سجلا فائضاً قدره 1 . 54 و 7 . 30 بليون ريال على التوالي، نتيجةً لتعافي أسعار النفط. أما ميزان الدخل الثانوي فقد سجل عجزاً بما يقارب 4 . 70 بليون ريال، مدفوعاً بتحويلات العاملين التي بلغت حوالى 7 . 62 بليون ريال خلال النصف الأول من عام 2017. ومن المتوقع استمرار تسجيل الحساب الجاري فائضاً حتى نهاية العام الحالي بما يعادل 5 . 2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.
وتشير البيانات إلى أن إجمالي الصادرات السلعية للمملكة حتى نهاية شهر سبتمبر من العام الحالي 2017 بلغ حوالى 591 بليون ريال، بارتفاع نسبته 3 . 20 في المئة مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق 2016، نتيجة لارتفاع قيمة الصادرات النفطية بـ 3 . 26 في المئة للفترة نفسها. أما الصادرات غير النفطية فقد بلغت قيمتها للفترة نفسها من العام الحالي 2017 نحو 136 بليون ريال، مسجلة ارتفاعاً بلغت نسبته 2 . 4 في المئة. وفيما يخص الواردات السلعية حتى نهاية شهر سبتمبر من عام 2017، فقد بلغت 364 بليون ريال، بانخفاض نسبته 7 . 8 في المئة مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، وذلك لانخفاض واردات السلع الاستهلاكية والوسيطة.

ولي العهد: تحسين المستوى المعيشي للمواطنين في صميم جهود الحكومة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 2 ربيع ثاني 1439هـ - 20 ديسمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/26185500

الرياض - «الحياة»
أكد ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية الأمير محمد بن سلمان، أن تحسين المستوى المعيشي للمواطنين يأتي في صميم الجهود التي تبذلها حكومة المملكة لتنويع الاقتصاد وتحقيق الاستقرار المالي، من خلال تحفيز القطاع الخاص، والمساهمة بتوليد مزيد من الوظائف للمواطنين.
وقال عقب الإعلان عن الموازنة العامة للدولة أمس: «إن الإعلان عن أكبر برنامج للإنفاق الحكومي في تاريخ المملكة يعتبر دليلاً راسخاً على نجاح جهودنا في مجال تحسين إدارة المالية العامة، رغم تراجع أسعار النفط بشكل كبير عن السنوات السابقة»، مؤكداً أن موازنة 2018 التوسعية تضمنت مجموعة شاملة من المبادرات التنموية الجديدة، التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، الذي رسمت ملامحه «رؤية 2030»، من خلال تحفيز القطاعات الاقتصادية الرئيسية، ما يساهم بتوليد فرص العمل، وتحسين الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين، وتنمية مشاريع البنية التحتية.
وأوضح أنه تم تنسيق إنفاق الجهات العامة في الدولة لتحقيق أهداف التنمية للسنة المالية المقبلة، إذ سيأتي الإنفاق من ثلاثة مصادر أساسية؛ فالإنفاق من الموازنة يصل إلى 978 بليون ريال، وإضافة إلى ذلك ستخصص 50 بليون ريال من صناديق التنمية المنضوية تحت صندوق التنمية الوطني، التي ستمول مشاريع سكنية وصناعية وتعدينية، كما ستوفّر حزم تحفيز للقطاع الخاص، والمصدر الثالث من مصادر الإنفاق الرأسمالي والاستثماري الذي سيدعم الاقتصاد والتنمية، هو الإنفاق الاستثماري داخل المملكة من صندوق الاستثمارات العامة، لتمويل مشاريعه الجديدة والقائمة، ويتوقع أن ينفق الصندوق ما يصل إلى 83 بليون ريال خلال العام المالي المقبل، وبذلك يزيد إجمالي الإنفاق العام إلى أكثر من 1,1 تريليون ريال سعودي تقريباً في العام 2018.
وأكد أن حكومة المملكة ستبذل كل ما في وسعها لتعزيز النمو الاقتصادي، وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين، مبيناً أن نسبة كبيرة من مجمل الإنفاق الرأسمالي المقدر في العام 2018 - البالغ 338 بليون ريال سعودي تقريباً - سيأتي من صندوق الاستثمارات العامة وصندوق التنمية الوطني، بمقدار 133 بليوناً، وسيكون الإنفاق الرأسمالي من الموازنة 205 بلايين ريال سعودي، وتشكل قفزة كبيرة في الإنفاق الرأسمالي. وأفاد ولي العهد بأن إنفاق صندوق الاستثمارات العامة للعام المقبل سيؤدي إلى مزيد من التنمية الاقتصادية، وخلق مزيد من الفرص الوظيفية للمواطنين، ويساعد القطاع الخاص في فتح مجالات جديدة للاستثمار، مشيراً إلى أن الموازنة تتضمن اعتمادات مخصصة لتوفير مزيد من المنتجات السكنية، كما سيدعم توصيل 700 ألف منزل بشبكة الألياف البصرية، لتوفير خدمات اتصالات تساعد المواطنين في الحصول على مزيد من الخدمات عن طريق الإنترنت عالي السرعة.
ونوّه إلى أن برامج الإصلاح الاقتصادي تحت رؤية المملكة 2030 بدأت تحقق نتائج ملموسة، إذ سيموّل ما يقارب الـ 50 في المئة من موازنة هذا العام من دخل ومصادر غير نفطية، بما في ذلك الإيرادات الجديدة غير النفطية، إضافة إلى متحصلات أدوات الدين، مشيداً بالجهود التي تبذلها جميع الوزارات والهيئات الحكومية لرفع كفاءة الإنفاق وتوفير الأموال عبر اعتماد أكثر أساليب العمل كفاءة وتطوراً في القطاع الحكومي.
وقال: «إن هذه التطورات تعتبر دليلاً ملموساً على التقدم المنجز في هذا الإطار، كما أنها تؤكد ضرورة مواصلة السير على نهج تحقيق الاستدامة المالية والتنوع الاقتصادي، الذي نسعى من خلاله إلى تقليل اعتمادنا على مصدر رئيسي واحد للدخل».

"هدف" يحفز التوطين في منشآت القطاع الخاص عبر دعم العمل الجزئي

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 2 ربيع ثاني 1439هـ - 20 ديسمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/26184300

الرياض - «سعاد الشمراني »
يحفز برنامج دعم العمل الجزئي، الذي أطلقته أخيراً وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالتعاون مع صندوق تنمية الموارد البشرية «هدف»، نمو التوطين في منشآت القطاع الخاص وذلك بدفع نسبة من حصة اشتراك التأمينات الاجتماعية نيابة عن المنشآت التي تحقق نمواً في أعداد الموظفين السعوديين العاملين في نظام العمل الجزئي.
ويسهم «هدف» في دعم منشآت القطاع الخاص من خلال دفع مبلغ 300 ريال، ما يمثل نسبة من حصة اشتراك التأمينات الاجتماعية الشهرية لشريحة 1500 للموظفين المستجدين، تدفع مباشرة لحساب المنشأة الموظفة في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بشكل شهري.
ووفقاً لآلية عمل البرنامج، فإن الدعم سيستمر 24 شهراً من بداية شهر تشرين الاول (أكتوبر) 2017، ويشترط فيه ألاّ يقل عمر الموظف عن 15 سنة ولا يزيد على 60 سنة، ويُستثنى منه الموظفون على رأس العمل المسجلين بدوام كامل، والموظفون في الأعمال الموسمية أو المتقاعدون، ومن لديه سجل تجاري أو ترخيص.

رغم تراجع أسعار النفط
الإعلان عن أكبر موازنة في تاريخ المملكة عند978 مليار ريال لعام 2018

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 2 ربيع ثاني 1439هـ - 20 ديسمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1647749

الرياض - واس
صدر اليوم الثلاثاء مرسوم ملكي بشأن الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 1439 / 1440هـ فيما يلي نصه:
الرقم : م / 35
التاريخ : 1 / 4 / 1439هـ
بِعَوْنِ الله تعالى
نحن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود
ملك المملكة العربية السعودية
بعد الاطلاع على المواد (72، 73، 76، 78) من النظام الأساسي للحكم، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ / 90) بتاريخ 27 / 8 / 1412هـ.

وبعد الاطلاع على المواد (25، 26، 27) من نظام مجلس الوزراء، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ / 13) بتاريخ 3 / 3 / 1414هـ.
وبعد الاطلاع على المرسوم الملكي رقم (م / 6) بتاريخ 12 / 4 / 1407هـ الذي يَنُصُّ على بدء السنة المالية للدولة في اليوم العاشر من برج الجَدِي من كل عام.
وبعد الاطلاع على قراري مجلس الوزراء رقم (157) بتاريخ 12 / 9 / 1420هـ، ورقم (153) بتاريخ 17 / 4 / 1435هـ.
وبعد الاطلاع على الأمر السامي رقم (14364) بتاريخ 25 / 3 / 1439هـ، وقرار مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (1 - 4 / 39 / ق) بتاريخ 3 / 3 / 1439هـ.
وبعد الاطلاع على البيانات الخاصة بإيرادات ومصروفات الدولة، وإيرادات ومصروفات المؤسسات العامة ذات الميزانيات الملحقة بالميزانية العامة للدولة، وإيرادات ومصروفات الأمانات والبلديات للسنة المالية 1439 / 1440 المرفوعة بخطاب معالي وزير المالية رقم (2481) بتاريخ 25 / 3 / 1439هـ.
وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (176) بتاريخ 1 / 4 / 1439هـ.
رَسَمْنَا بما هو آت:
أولاً :تُقَدَّر إيرادات وتعتمد مصروفات الدولة للسنة المالية 1439 / 1440، وفقاً لما يلي:
- 1تُقَدَّر الإيرادات بمبلغ (783.000.000.000) سبع مئة وثلاثة وثمانين مليار ريال.
- 2تُعتمد المصروفات بمبلغ (978.000.000.000) تسع مئة وثمانية وسبعين مليار ريال.
- 3يقدر العجز بمبلغ (195.000.000.000) مئة وخمسة وتسعين مليار ريال.
ثانياً : تعتمد ميزانيات المؤسسات العامة ذات الميزانيات الملحقة بالميزانية العامة للدولة للسنة المالية 1439 / 1440 وفقاً لما يلي:
1- تُقَدَّر مصروفات المؤسسات العامة للسنة المالية 1439 / 1440 بمبلغ (112.288.759.000) مئة واثنى عشر مليار ومئتين وثمانية وثمانين مليونًا وسبع مئة وتسعة وخمسين ألف ريال.
2- تُقَدَّر إيرادات المؤسسات العامة للسنة المالية 1439 / 1440 بمبلغ (12.387.322.000) اثنى عشر مليارًا وثلاث مئة وسبعة وثمانين مليونًا وثلاث مئة واثنين وعشرين ألف ريال.
3- يُعْتَمَد في الميزانية العامة للدولة الفرق ما بين الإيرادات المباشرة والمصروفات ومقداره (99.901.437.000) تسعة وتسعون مليارًا وتسع مئة وواحد مليون وأربع مئة وسبعة وثلاثون ألف ريال.
ثالثاً : تعتمد ميزانيات الأمانات والبلديات للسنة المالية 1439 / 1440 وفقاً لما يلي:
1- تُقَدَّر مصروفات الأمانات والبلديات للسنة المالية 1439 / 1440 بمبلغ (53.650.811.000) ثلاثة وخمسين مليارًا وست مئة وخمسين مليونًا وثمان مئة وأحد عشر ألف ريال.
2- تُقَدَّر إيرادات الأمانات والبلديات للسنة المالية 1439 / 1440 بمبلغ (6.955.911.000) ستة مليارات وتسع مئة وخمسة وخمسين مليونًا وتسع مئة وأحد عشر ألف ريال.
3- يُعْتَمَد في الميزانية العامة للدولة الفرق ما بين الإيرادات المباشرة والمصروفات ومقداره (46.694.900.000) ستة وأربعون مليارًا وست مئة وأربعة وتسعون مليونًا وتسع مئة ألف ريال.
رابعاً :1- تُسْتَوْفَى الإيرادات المشار إليها في الفقرة (1) من البند (أولاً) من هذا المرسوم طبقاً للأنظمة المالية، وتُوْدَع جميعها في حساب جاري وزارة المالية بمؤسسة النقد العربي السعودي.
2- تحدد وزارة المالية آليات إيداع إيرادات الأمانات والبلديات والمؤسسات العامة وما في حكمها وما يزيد على المقدر منها وما لم يتم صرفه من المبالغ المسحوبة من اعتمادات الميزانية، على أن تستمر تلك الجهات بالعمل وفق ما هو معمول به حالياً إلى حين قيام وزارة المالية بوضع آلية وبرنامج زمني لاستكمال تنفيذ ما قضى به الأمر الملكي رقم (55685) بتاريخ 30 / 11 / 1438هـ.
-3التأكيد على ما قضت به المادتان (الخامسة والسادسة) من نظام إيرادات الدولة والمادتان (الثامنة والتاسعة) من لائحته التنفيذية.
خامساً : تُصْرَف النفقات وفق الميزانية العامة للدولة والتعليمات الخاصة بها.
سادساً : تفويض وزير المالية - في شأن تغطية عجز الميزانية العامة للدولة - بما يأتي:
1- التحويل من حساب الاحتياطي العام للدولة إلى حساب جاري وزارة المالية.

2- الاقتراض (بما في ذلك إبرام أي اتفاقيات أو أي معاملات مشابهة في طبيعتها للاقتراض أو تقتضي تجارياً الاقتراض وما في حكمه) وإصدار أدوات الدين وإصدار الصكوك بأنواعها - داخل المملكة العربية السعودية وخارجها - وما يتطلبه ذلك من:

أ تأسيس شركات داخل المملكة وخارجها وتحديد شكلها بما يخدم الأغراض التي أُسست من أجلها.

ب - إبرام العقود والاتفاقيات اللازمة في هذا الشأن بما في ذلك تضمينها الأحكام التي تستلزمها طبيعة تلك العقود أو الاتفاقيات؛ وبخاصة الأحكام الواردة في قرار مجلس الوزراء رقم (313) بتاريخ 25 / 7 / 1437هـ والأمر السامي رقم (36612) بتاريخ 27 / 7 / 1437هـ.

ج إصدار الضمانات الحكومية للأجهزة الحكومية والأمانات والبلديات، والمؤسسات العامة وما في حكمها الملحقة ميزانياتها بالميزانية العامة للدولة لدعم الاقتراض الخاص بهذه الجهات وما تصدره من أدوات دين وصكوك. على أن يُراعى - من أجل رفع كفاءة إدارة الدين العام - ما يلي:

- **1**لا يحق للأجهزة الحكومية والأمانات والبلديات، والمؤسسات العامة وما في حكمها الملحقة ميزانياتها بالميزانية العامة للدولة؛ الاقتراض أو إصدار أي نوع من أدوات الدين أو إصدار الصكوك بأنواعها أو إصدار أي ضمانات حكومية، إلا بعد موافقة وزارة المالية.

- **2**لا يتم دعم الجهات الأخرى غير الملحقة ميزانياتها بالميزانية العامة للدولة ولا إصدار ضمانات حكومية بشأن ما تقترضه من مبالغ، سواء من خلال الحصول على قروض أو إصدار أداوت دين وصكوك أو أي وسيلة أخرى من وسائل الاقتراض، ما لم تصدر موافقة خطية من وزير المالية.

سابعاً : مع عدم الإخلال بما تقضي به الفقرة (1) من البند (سادساً) من هذا المرسوم، يحوّل ما قد يتحقق من فائض في إيرادات الميزانية العامة للدولة إلى حساب الاحتياطي العام للدولة، ولا يجوز السحب منه إلا وفقاً للإجراءات النظامية المتبعة.

ثامناً : 1 - تتم المناقلات بين اعتمادات أقسام وفصول وفروع الميزانية والميزانيات الملحقة بقرار من وزير المالية، وللوزير المختص أو رئيس الجهة ذات الميزانية المستقلة إجراء المناقلات بين بنود النفقات التشغيلية، وبين اعتمادات البرامج والمشاريع، على ألا يزيد ما يُنْقَل إلى أي بند أو برنامج - أو يضاف إلى أي منهما - على نصف اعتماده الأصلي، فيما عدا بنود وبرامج الرواتب وما يزيد على نصف الاعتماد فيكون النقل منها بقرار من وزير المالية.

2- تتم المناقلات بين تكاليف المشاريع المعتمدة بقرار من الوزير المختص أو رئيس الجهة الحكومية ذات الميزانية المستقلة، على ألا يزيد ما يضاف إلى تكاليف أي مشروع معتمد على نسبة (10) بالمئة من التكاليف الكلية المعتمدة له.

3- تتم المناقلات بين تكاليف كل من برامج التشغيل والصيانة وما يزيد على (10) بالمئة من التكاليف المعتمدة للمشاريع بقرار من وزير المالية.

4- لا يجوز النقل بين اعتمادات مبادرات برامج تحقيق الرؤية أو إلى أي بنود أخرى معتمدة في الميزانية، إلا بموافقة فريق العمل الدائم ووزارة المالية.

تاسعاً : لا يجوز استعمال الاعتماد في غير ما خُصِّصَ له أو إصدار أمر بالالتزام أو بالصرف بما يتجاوز الاعتماد أو الالتزام بأي مصروف ليس له اعتماد في الميزانية، وتطبق القواعد والإجراءات المقررة نظاماً في حق مَنْ يخل بذلك.

عاشراً : لا يجوز إصدار قرار أو إبرام عقد من شأن أي منهما أن يُرَتِّب التزاماً على سنة مالية مُقْبِلَة، ولا يشمل ذلك ما يتصل بالعقود ذات التنفيذ المستمر أو التنفيذ الدَوْرِي - كعقود الإيجار والعمل والخدمات وتوريد الإعاشة والأدوية والمستلزمات الطبية وعقود الخدمات الاستشارية وبرامج التشغيل والصيانة - التي يَتَكَرَّر رَصْد اعتمادات سنوية لها، وأن تكون قيمة العقد السنوية في حدود اعتمادات الميزانية ويتخذ من اعتماد السنة المالية الأولى مقياساً لتحديد قيمة العقد وألا يُرْتَبَطَ على المبلغ المعتمد لأغراض أخرى.

حادي عشر: إذا ظَهَرَ خلال السنة المالية 1439 / 1440 أن هناك مبالغ تم الالتزام بها خلال السنوات الماضية بما يتجاوز الاعتماد المُقَرَّر، جَازَ لوزير المالية - أو من يُنِيْبُه - الإذن بصرف تلك المبالغ من اعتمادات السنة المالية 1439 / 1440، وإذا كان التجاوز في هذا الالتزام ناتجاً عن تصرف غير مبرر فيتم الرفع عن ذلك إلى رئيس مجلس الوزراء لاتخاذ ما يلزم نظاماً في هذا الشأن.

ثاني عشر: تُعْتَمَد التشكيلات الإدارية (الوظيفية) لكل جهة بحسب ما صَدَرَت به الميزانية العامة للدولة، ولا يجوز تعديلها إلا وفقاً للإجراءات النظامية المتبعة.

ثالث عشر: لا يجوز تعيين أو ترقية الموظفين والمستخدمين والعمال إلا على الوظائف المعتمدة في الميزانية العامة للدولة وبالشروط والأوضاع المبينة في الأنظمة واللوائح المتبعة.

رابع عشر: 1 - لا يجوز خلال السنة المالية إحداث وظائف أو مراتب أو رُتَب خلاف ما هو معتمد في الميزانية العامة للدولة.

- **2**يُسْتَثْنَى من الفقرة (1) من هذا البند تعيين الوزراء، ومن في مرتبة وزير وموظفي المرتبة الممتازة وما يعادلهما، والوظائف التي تُحْدَث وفقاً للشروط التي تضمنها نظام الوظائف المؤقتة.
- **3**لا يجوز خلال السنة المالية رفع المراتب والرُتَب المعتمدة في الميزانية العامة للدولة.
- **4**يجوز بقرار من وزير الخدمة المدنية تحوير مسميات الوظائف وفقاً لمقتضيات قواعد تصنيف الوظائف، وذلك بناءً على توصية من لجنة مكونة من مندوبين من وزارة المالية ووزارة الخدمة المدنية والجهة ذات العلاقة، ولوزير الخدمة المدنية ووزير المالية منح صلاحية التحوير أو جزء منه للوزير المختص وفقاً لضوابط توضع لهذا الغرض.
- **5**يجوز بقرار من وزير الخدمة المدنية تخفيض المراتب وذلك بناءً على توصية من لجنة مكونة من مندوبين من وزارة المالية ووزارة الخدمة المدنية والجهة ذات العلاقة، ولوزير الخدمة المدنية ووزير المالية منح صلاحية التخفيض للوزير المختص، وفقاً لضوابط توضع لهذا الغرض.
- **6**يجوز بقرار من وزير المالية نقل الوظائف المعتمدة بين فصول وفروع الميزانية وداخل التشكيل الإداري الواحد، وذلك بناءً على توصية من لجنة مكونة من مندوبين من وزارة المالية ووزارة الخدمة المدنية والجهة ذات العلاقة.

خامس عشر: التأكيد على الأجهزة الرقابية الاستمرار في متابعة تطبيق ما تقضي به الأوامر والمراسيم الملكية والأنظمة والتنظيمات واللوائح والقرارات والتعليمات ذات الصلة.

سادس عشر: يُصْدِر وزير المالية التعليمات اللازمة لتنفيذ هذه الميزانية في حدود القواعد المنصوص عليها في هذا المرسوم.

سابع عشر: لا تسري الأحكام التنظيمية الواردة في هذا المرسوم على المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية.

ثامن عشر : على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ورؤساء الأجهزة المعنية المستقلة - كل فيما يَخُصُّه - تنفيذ مرسومنا هذا.

شوارع الطائف ·أيقونة المعاناة" للمعاقين وكبار السن

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 2 ربيع ثاني 1439هـ - 20 ديسمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/553389

سعيدالزهراني.. الطائف.. تصوير: أحمد باروم

وصف مغردون شوارع الطائف بـ»أيقونة المعاناة»، لافتين إلى ما يتكبده ذوو الاحتياجات الخاصة وكبار العمر من معاناة فى ظل إلغاء إشارات المرور والمطبات الصناعية حتى أن الكبار باتوا يلتزمون منازلهم في ظل الخوف من حوادث الدهس قال المغرد صقر: ياليت أن تكون كاميرات ساهر في شارع من شوارع الطائف بما فيها الشوارع الفرعية للحد من التهور.. أما المغرد المواطن المثالي فقال: في الطائف حضرت الانسيابية وغابت الإنسانية.. في إشارة منه إلى خطوة الشوارع والاهتمام بحركة السيارات وإغفال حقوق المشاة.. المغرد السعيدي قال: أتمنى أن تحقق طلبا بسيطا أن يكون في الطائف بكل شارع جسر مشاة ملينا من حوادث الدهس والديات.. أما المغرد أبو عبدالله فقال: هناك تزايد في انتشار حوادث الدهس.. ولانعرف ماهو دور الجهات ذات العلاقة في الحد منها.. أما المغرد عبدالله حامد فقال: الشريان الرئيس في الطائف وادي وج لاتجد إشارة واحدة تشير للسرعة أو كاميرات مراقبة وجسر مشاة وحيد فتكثر حوادث الدهس.. مغرد آخر قال: إلغاء إشارات المرور.. انتهاك صارخ لحقوق المشاة.

وكان أمين الطائف المهندس محمد ال هميل قد أشار في وقت سابق هناك لجنة مختصة بالنقل والمرور تضم المختصين بالأمانة وإدارة المرور لوضع الحلول والبدائل الممكنة والتي تسهل تدفق الحركة المرورية وتمنح المشاة مساحة أكبر للتحرك بحرية.

وزير العمل لـ المدينة : برامج لدعم النقل والحضانة للمرأة العاملة

مجلس تشريعي لشؤون الأسرة وحمايتها من العنف

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 2 ربيع ثاني 1439هـ - 20 ديسمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/553376

عمر محمد الغامدي – الباحة

اكد «على بن ناصر الغفيص» وزير العمل والتنمية الاجتماعية في حديث خاص «للمدينة» - أن هناك برامج مدعومة، منها برنامج النقل وبرنامج الحضانات، تدعم مصاريف النقل والحصانة والتأمينات الاجتماعية؛ لدعم تمكين المرأة من العمل. وكان وزير العمل والتنمية الاجتماعية قد قام بعدد من الجولات الميدانية «المفاجئة « للمحلات التجارية والمنشآت في منطقة الباحة.

«المدينة» تواجدت في مطار الملك سعود لالتقاء الوزير قبيل مغادرته المنطقة، وبسؤاله عن انخفاض نسب الوظائف في الباحة والمناطق الطرفية ومدى الاستفادة من توقيع اتفاقية التوطين مع أمير الباحة - أوضح أنه لا يوجد في المملكة منطقة نائية أو طرفية جميعها تشهد تنمية متوازنة، وجارٍ التركيز على برامج التوطين التي تمكّن شباب وشابات المنطقة من العمل في القطاع الخاص، مبينًا أنه تم توقيع اتفاقية برامج التوطين في الباحة، وبرامج التوطين عمت أرجاء المملكة كافةً، وهذا البرنامج مشترك مع وزارة الداخلية ووزارات أخرى داعمة، هي وزارة التجارة والبلديات، فيما تتولى وزارة الداخلية الجانب الأمني، من خلال التفتيش ومتابعة توطين الوظائف، وهذا البرنامج سيمكن شابات وشباب المنطقة لفرص عمل واعدة وداعمة للاقتصاد الوطني.

برامج التوطين

وأضاف الدكتور علي الغفيص أنه قام بجولة واسعة على المحلات التجارية، ورصدت من واقع الميدان انطلاقة برنامج التوطين، وتأكدت بنفسي من تطبيق برامج المرحلة الثانية والثالثة من تأنيث المستلزمات النسائية وتوطينها، وهي بلا شك ستحقق فرص عمل كبيرة لبنات الباحة، مؤكدًا أن هناك برنامج مع بنك التنمية الاجتماعي الذي يقدم الدعم للمنشآت الصغيرة، ويمكّن الراغبين في بناء الاستثمارات الناشئة. مضيفًا أنه هناك برامج تدعم تمكين المرأة في برامج التوظيف ومنها برنامج أصول وبرامج النقل وبرنامج الحضانات؛ حيث يتحمل الصندوق التأمينات الاجتماعية، ويتحمل مصاريف النقل والحضانات، وعن جولاته الميدانية لأسواق الباحة أكد الغفيص أنه خلال جولته الميدانية لاحظ أن العاملات لا يعرفن عن تلك البرامج المدعومة، والتي تمكنها من العمل وأنا من خلال جريدتكم الموقرة أدعوكم لإيصال المعلومات الموثقة للاستفادة من تلك الفرص التي تدعمها الدولة.

ساعات العمل

كما أشار وزير العمل أنه لاحظ خلال جولاته عدم التزام تلك المحلات بساعات العمل المقررة حسب العمل 48 ساعة عمل في الأسبوع، سواء كانت 9 ساعات في خمسة أيام أو 8 ساعات في ستة أيام، داعيًا العاملين والعاملات لإدراك ذلك، ومعرفة حقوقهم والتزاماتهم الوظيفية كافةً، والاطلاع على نظام العمل الصادر من الوزارة.

وأشاد الغفيص بالتزام الشباب والشابات وجديتهم الأكيدة، ورغبتهم في تطوير أنفسهم، وبسؤاله عن هاجس الأمان الوظيفي والمادة 77 قال الغفيص: «إن التوطين حصري، ولا يمكن بأي حال من الأحوال التلاعب فيه، وإن قامت المنشأة بإقصاء أو إبعاد أي موظف سعودي- ستلزم المنشأة بتوظيف سعودي بديل؛ لذا فإن المنشأة تحرص على تطوير مهارات السعوديين العاملين لديها ودعمهم، ويبقى على الشاب الالتزام الجيد في أداء العمل، إذ لا يمكن الاستغناء عن أي شاب سعودي وإحلاله بأجنبي، وهذه مخالفة صريحة يعاقب عليها النظام، وقد رصدت الوزارة خلال الأيام الماضية عددًا من المخالفات، وطبق بحقها النظام ورصدت الغرامات».

تطبيق النظام
وعن سَعْوَدة أسواق الذهب واستثناءات بعض الجنسيات قال الغفيص: «أي مخالفة تُرصد سيتم تطبيق النظام والغرامات، وتتدرج إلى إغلاق المحل»، مؤكدًا أنه ليس هناك أي نوع من التردد في تطبيق الغرامات والسَّعْوَدة في سوق الذهب ملزمة وبنسبة 100 %
، ولا يمكن قبول أي نوع من الاستثناءات أو التراخي أو التهاون في هذا القرار، وبسؤال الوزير عن احتساب المطلقات والأرامل ضمن حساب المواطن- أفاد وزير العمل والتنمية الاجتماعية أنه لا بد من التفريق بين حساب المواطن والضمان الاجتماعي الذي يدرس الحالة الاجتماعية للأسر والأفراد (المطلقة، المعلقة، والمهجورة...)، بينما حساب المواطن الذي أقره مجلس الوزراء هدفه تخفيف آثار الإصلاحات الاقتصادية التي تعمل عليها الحكومة.
رؤية 2030
وعن ارتفاع معدلات العنف الأسري خاصةً ضد الأطفال والمرأة- أوضح وزير العمل والتنمية الاجتماعية أن الرعاية الاجتماعية ضمن مسئوليات الوزارة لضبط العنف وحماية الأسر، مؤكدًا أن هناك مجلسًا لشؤون الأسرة الذي بدأ أعماله مؤخرًا، ويضم ثلاث لجان رئيسة «المرأة، كبار السن والطفولة»، ومن مهام هذا المجلس التشريع والتنظيم لمثل هذه الممارسات، أما الجانب التنفيذي فيمارس من قبل الرعاية الاجتماعية، وقد أعد لها جوانب تنفيذية وتنظيمية، إضافةً الى تعاون وعمل مشتركين مع وزارة العدل، وعن البرامج الهامة التي تعمل عليها وزارة العمل والتنمية الاجتماعية لمواكبة رؤية المملكة 2030 - قال وزير العمل: «إن من أهم البرامج التي تعمل الوزارة على تحقيقها لتتماشى مع رؤية 2030 رفع مشاركة المرأة في سوق العمل، وتمكين توطين سوق العمل، ومتابعة برامج التوطين، وتمكين المرأة من العمل».

الموافقة على مقدار وضوابط الدعم

استمرار حساب المواطن 5 سنوات.. والتقييم بعد 6 أشهر

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 2 ربيع ثاني 1439هـ - 20 ديسمبر 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1599284

«عكاظ» (جدة) @okaz_online
علمت «عكاظ» أن الجهات العليا وافقت على ضوابط الدعم المقدم عبر برنامج حساب المواطن، وآلية احتساب مقدار الدعم بناء على المعايير الواردة في الضوابط وآلية احتساب مقدار الدعم المرفقة لها، على أن يخصص الاستحقاق الفعلي لكل متقدم حسب عدد التابعين، وأعمارهم، إضافة إلى مجموع الدخل الشهري وإجمالي ثروة المتقدم وتابعيه.
وجاء في تعميم حصلت «عكاظ» على نسخة منه، استمرار العمل ببرنامج حساب المواطن لمدة 5 سنوات قادمة، ما لم يُعد تقييمه قبل ذلك، وأن يكون رفع أول تقرير عن سير عمل البرنامج بعد 6 أشهر من تاريخ صدور قرار اعتماده.
وأشار التعميم إلى أنه لا يحتسب ضمن الدخل الشهري والثروة المساعدات النقدية أو العينية من المؤسسات والجمعيات لحكومية أو الأهلية لأغراض العلاج، وكذلك الصدقات والمساعدات التى تصرف في حالة الكوارث. وفي حال وفاة المستفيد الأساسي خلال فترة الدعم، فعلى أحد أفراد أسرته أن يتقدم بطلب مستقل من خلال إنشاء حساب إلكتروني باسمه، وإنهاء إجراءات التسجيل، وفي حال زواج أحد الأبناء سواء من الذكور أو الإناث فلا يحتسب ضمن الأسرة لأغراض تحديد مقدار الدعم، ويجوز لمن تتوفر فيه المتطلبات أن يتقدم بطلب مستقل من خلال حساب إلكتروني باسمه وإنهاء إجراءات التسجيل.
وبين التعميم أن احتساب الاستحقاق الفعلي لكل متقدم سيكون باتباع خطوتين، أولاهما تقدير العبء على الأسرة خط الأساس، بحيث يكون اعتماد الأسرة خط الأساس على بيانات مسوحات الدخل والإنفاق التي تجريها الهيئة العامة للإحصاء، ويكون مستوى الإنفاق الشهري المعتمد لقياس الأثر هو إنفاق الأسرة وسطية الدخل، والخطوة الثانية

تخصيص الاستحقاق الفعلي لكل متقدم حسب الدخل وعدد التابعين وسنهم. كما سيتم وقف صرف الدعم مؤقتا عن المستفيد، إذا فقد أيا من المتطلبات الواردة في الضوابط على أن يعاد صرف الدعم بعد انتفاء سبب الإيقاف، دون الإخلال باستمرار صرف الدعم لبقية المستفيدين، على أن يكون حد الإعفاء من التناقص والحد المانع من الحصول على الدعم متغيرا لكل متقدم حسب عدد التابعين وأعمارهم، وذلك وفقا لآلية احتساب مقدار الدعم المرافقة للضوابط.

وأوضح التعميم أن استحقاق الفرد المستقل وحد الإعفاء للفرد بحسب المعادلة التالية؛ إذ يكون استحقاق الفرد المستقل يساوي الاستحقاق الأساسي مقسوما على 2.9، وحد الإعفاء للفرد المستقل يساوي حد الإعفاء الأساسي مقسوما على 2.9 وسيتم احتساب مقدار الدعم الكامل من خلال المعادلة التالية:

1- عدد التابعين لمن عمره 18 عاما فأكثر (مضروبا في) 50% (مضروبا في) استحقاق الفرد المستقل.

2- عدد التابعين أقل من 18 عاما (مضروبا في) 30% (مضروبا في) استحقاق الفرد المستقل.

ويحتسب مقدار الدعم الكامل في حساب المواطن، وفقا لما يلي:

1- المستفيد الأساسي 100% من استحقاق الفرد.

2- أي تابع 18 عاما فأكثر 50% من استحقاق الفرد.

3- أي تابع أقل من 18 عاما 30% من استحقاق الفرد. على أن يكون الاستحقاق الأدنى للجميع 300 ريال شهريا، فيما يتم تخصيص الاستحقاق الفعلي لكل متقدم حسب الدخل الشهري، وفي حال كان الدخل الشهري أقل من حد الإعفاء يصبح الاستحقاق الفعلي هو مقدار الدعم الكامل.

كما بين التعميم أن يتم احتساب مقدار الأثر المباشر لضريبة القيمة المضافة ليكون 5% من معدل إنفاق الأسرة خط الأساس على مجموعة الأغذية والمشروبات باستثناء المنتجات المفروض عليها ضريبة السلع الانتقائية من خلال المعادلة التالية: معدل إنفاق الأسرة على مجموعة الأغذية والمشروبات (مضروبا في) نسبة ضريبة القيمة المضافة.

اعتداء 3 أشقاء على معلم داخل المدرسة

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 2 ربيع ثاني 1439هـ - 20 ديسمبر 2017م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=324341&CategoryID=5

جازان: عبده راجحي 20-12-2017 12:47 **AM**

باشرت شرطة محافظة بيش شمال جازان أمس حادثة تعرض معلم بمدرسة الفطيحة المتوسطة والثانوية لاعتداء نتج عنه إصابات متفرقة بأجزاء مختلفة من جسده من قبل ثلاثة أشقاء.

واستنكر المتحدث الرسمي لتعليم صبيا علي خواجي هذا التصرف من قبل الأشخاص المعتدين على المعلم، مؤكدا إبلاغ الشرطة التي بدأت البحث عن المعتدين، مشيرا إلى نقل المعلم إلى المستشفى، حيث تواجد مشرف التخطيط في المستشفى للاطمئنان على صحته، قبل مغادرته المستشفى.

الحياة
AL HAYAT

خطوات متسارعة لتحقيق رفاهية المواطن

المصدر: جريدة الحياة الخميس 3 ربيع ثاني 1439هـ - 21 ديسمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/26209690

الدمام - محمد الشهراني

حرص خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز منذُ توليه مقاليد الحكم على جعل المواطن السعودي محوراً أساسياً في سياسات الدولة وخططها، وأصدر عدداً من القرارات لتؤكد عزمه العمل على تقديم أفضل الخدمات للمواطن وتحقيق استقراره ورفاهيته بمختلف السبل. ونجحت المملكة وسط المتغيرات الدولية والإقليمية في تنويع مصادر الدخل، وتقليل الاعتماد على النفط، وهو ما حقق موارد جديدة للمملكة كان أول المستفيدين منها المواطن عبر العديد من المبادرات والقرارات والآليات التي سعت في مجملها إلى تحقيق الأفضل للمواطنين. وعُرف عن الملك سلمان منذ توليه إمارة منطقة الرياض سعيه الدائم إلى خدمة المواطنين وحل قضاياهم عبر مجلسه المفتوح فهو الملك الذي يجمع بين الحزم واللين، والساعى دوماً إلى خدمة وطنه عبر تحمله للمسؤوليات الجسام في عهد ملوك المملكة رحمهم الله، إذ تولى العديد من المهام وأدارها بنجاح لافت. وبدأ الملك سلمان بن عبدالعزيز عند توليه مقاليد الحكم بخطوات متسارعة ركزت على التنمية الشاملة والمتوازنة في مناطق المملكة كافة وتحقيق تطلعات المواطنين في مختلف المجالات، إذ قال في إحدى كلماته: «وضعت نصب عيني مواصلة العمل على الأسس الثابتة التي قامت عليها هذه البلاد المباركة منذ توحيدها تمسكاً بالشريعة الإسلامية الغراء، وحفاظاً على وحدة البلاد، وتثبيت أمنها واستقرارها، وعملاً على مواصلة البناء وإكمال ما أسسه من سبقونا من ملوك هذه البلاد، وذلك بالسعي المتواصل نحو التنمية الشاملة المتكاملة والمتوازنة في مناطق المملكة كافة، والعدالة لجميع المواطنين، وإتاحة المجال لهم لتحقيق تطلعاتهم وأمانيهم المشروعة في إطار نظم الدولة وإجراءاتها».

حماية الأسر السعودية

} يشير المحلل الاقتصادي عبدالرحمن أحمد الجبيري، إلى أن حساب المواطن يأتي كأحد المبادرات الساعية إلى تحقيق رفاهية المواطن، ويقول في ذلك: «الاتجاهات المستقبلية لحساب المواطن مطمئنة في ظل استراتيجية أدائه المتوقعة وتركيزها على حماية المستهلك في ظل الإصلاحات الاقتصادية كإنشاء غرفة عمليات مشتركة ومركز للاتصال الموحد وتطبيق إلكتروني وخطط توعوية وبرامج إعلامية موجهة تركز على ثقافة الاستهلاك، ويأتي كل ذلك في إطار حرص القيادة على تسهيل سبل المعيشة وتوازنها مع مداخيل الأسر واستهلاكها، وفي الوقت ذاته يحقق حماية الأسر السعودية من الأثر المباشر وغير المباشر المتوقع من الإصلاحات الاقتصادية المختلفة، والتي قد تتسبب بعبء إضافي على بعض فئات المجتمع مما سيسهم في خلق ثقافة استهلاكية متوازنة تستند إلى التخطيط الأسري للدخول المنخفضة والمحدودة وحماية أصحابها». واختتم الجبيري: «هناك تفاؤل كبير بتحقيق مخرجات مميزة للمشاريع كافة والبرامج الاستثمارية لتقود مستقبل اقتصاد المملكة إلى مصاف الدول المتقدمة كأحد أهم وأقوى اقتصادات العالم، ومن ثم المضي قدماً نحو غد أفضل لهذا الجيل والأجيال القادمة وصولاً إلى اقتصاد مزدهر، ومجتمع المتقدم، ووطن الطموح». من جانبه، أكد الإعلامي محمد بن عبيد أن حكمة وحنكة ملك الحزم أسهمت في تجنيب المملكة العديد من المخاطر السياسية والاقتصادية فضلاً عن العمل الدؤوب الذي قام به خادم الحرمين في فتره وجيزة من إصلاحات متعددة في الشأن الداخلي، والذي انعكس بدوره على المواطن في المقام الأول. وشدد على أن حرص خادم الحرمين الشريفين على رفاهية المواطن وتيسير سبل العيش الكريم بدا جلياً من خلال العديد من القرارات النوعية التي اتخذها ويأتي في مقدمها ما تشهده المملكة العربية السعودية من إصلاحات اقتصادية ضخمة، وقال: «على رغم المتغيرات الدولية والإقليمية في الاقتصاد والسياسة نجحت المملكة في عهد الملك سلمان بن عبدالعزيز في تنويع مصادر الدخل، وتقليل الاعتماد على النفط، وهو ما حقق موارد جديدة للمملكة كان أول المستفيدين منها المواطن، ولم يغفل الملك سلمان عن الآثار الجانبية لبعض الإصلاحات الاقتصادية فأقر خطة حماية المستهلك والتي تهدف لتعزيز الدور الحكومي في حماية المستهلكين من الارتفاعات غير

المبررة لأسعار السلع والمنتجات، وكل المخالفات التجارية المتزامنة مع تطبيق الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة المقبلة».

•التجارة»: خطة رقابية لمنع الاستغلال

المصدر: جريدة الحياة الخميس 3 ربيع ثاني 1439هـ - 21 ديسمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/26208477

الرياض - الحياة
أعلنت وزارة التجارة والاستثمار أخيراً ، عن تنفيذ خطة عمل للرقابة على الأسواق ومنافذ البيع في مختلف مناطق المملكة، تعتمد على تكثيف جولاتها الميدانية، لضمان عدم استغلال إطلاق برنامج «حساب المواطن»، الموجه لدعم الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط على تحمل كلف الإصلاح الاقتصادي.
وأكدت الوزارة في بيان لها ، متابعتها وضبطها أي حالات ارتفاع غير المبرر في أسعار السلع، إضافة إلى التحقق من وفرة المعروض من السلع والمنتجات، وضمان تعدد مورديها لخلق منافسة حرة تصب في مصلحة المستهلك.
وشددت الوزارة على جاهزية مركز البلاغات وزيادة العاملين فيه، وتكليف فرق رقابة ميدانية إضافية، لضمان سرعة مباشرة بلاغات المستهلكين، والتحقق من توافر السلع الأساسية وضمان استقرار أسعارها، والتأكد من التزام المنشآت تطبيق الأنظمة بما في ذلك نظام مكافحة الغش التجاري ونظام البيانات التجارية ونظام العلامات التجارية.
واتخذت الوزارة الاحتياطات اللازمة لسرعة التدخل في مختلف مناطق المملكة بالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية، لضمان عدم استغلال الدعم المالي للمستهدفين في برنامج «حساب المواطن»، عبر تكثيف الجولات الميدانية قبل وبعد التطبيق، ومتابعة المتغيرات بالأسعار في الأسواق وتحديد أسبابها.
وشددت على عدم التهاون في إيقاع العقوبات على مرتكبي المخالفات التجارية، ومنها الامتناع عن البيع، وتخزين السلع، وعدم إعطاء الفواتير، وعدم التزام الأسعار المقررة لبعض السلع، وعدم وضع بطاقة السعر على المنتجات.
ودعت وزارة التجارة والاستثمار المستهلكين إلى الإبلاغ فوراً عن أي ملاحظات يتم اكتشافها أو أي شكاوى من خلال الاتصال على مركز البلاغات في الوزارة على الرقم 1900، أو من طريق تطبيق «بلاغ تجاري»، أو عبر الموقع الإلكتروني للوزارة على الإنترنت.

•البرنامج» يشمل أسر حاملي بطاقة التنقل

المصدر: جريدة الحياة الخميس 3 ربيع ثاني 1439هـ - 21 ديسمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/26208476

الرياض - الحياة
حددت الفئات الأساسية المستفيدة من برنامج حساب المواطن في الأسر السعودية، وأسر حاملي بطاقة التنقل، وأسرة المرأة السعودية المتزوجة من غير سعودي، وزوجة المواطن السعودي، وكذلك الفرد مستقل السكن سواء أكان ذكراً أم أنثى، وذلك بحسب ما أعلن سابقاً عبر حساب برنامج حساب المواطن في «تويتر».
فيما أشارت تصريحات سابقة إلى أن البرنامج سيشمل الأسر المسجلة في البوابة الإلكترونية للبرنامج من ذوي الدخل المتوسط والمنخفض، إذ إن البوابة الإلكترونية للبرنامج هي المنصة الوحيدة المخصصة لتلقي طلبات التسجيل في البرنامج، ما يعني أن أي حسابات أخرى أو تطبيقات على الهواتف الذكية ليست رسمية.

يذكر أن «حساب المواطن» يحتفظ بخصوصية جميع المسجلين، وأن التواصل مع المستفيدين من خلالها رب الأسرة والفرد المستقل، الذي قام بإنشاء حساب، وتقديم المعلومات المطلوبة الخاصة به والتابعين، إن وجدوا، وكذلك إرفاق المستندات المطلوبة في حال طلبها.
وكان «حساب المواطن» بدأ باستقبال طلبات المواطنين للتسجيل في شباط (فبراير) الماضي، وذلك لتخفيف وطأة الآثار الاقتصادية الناتجة من الإصلاحات المختلفة على الأسر السعودية المستحقة، باعتبار أن الإصلاحات الاقتصادية قد تتسبب بعبء إضافي على بعض فئات المجتمع، ومن المنتظر أن يتم صرف قيمة الدعم المقدمة للأسر المستحقة قبل تنفيذ أي من الإصلاحات التي قد تمس المواطن.

"العمل": 5829 سعودياً وسعودية سجلوا في بوابة "العمل الحر"

المصدر: جريدة الحياة الخميس 3 ربيع ثاني 1439هـ - 21 ديسمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/26203152

الرياض - الحياة
كشف الناطق باسم وزارة العمل والتنمية الاجتماعية وصندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) خالد أبا الخيل عن تسجيل 5829 سعودياً وسعودية في بوابة العمل الحر، منذ انطلاق البرنامج في 20 محرم الماضي حتى أمس (الثلثاء)، وذلك عبر بوابة البرنامج، مشيراً إلى أنه تم إصدار وثيقة العمل الحر خلال تلك الفترة لـ2024 ممارساً وممارسة للعمل الحر.
وأوضح أبا الخيل أن «هدف» يساهم في دفع نسبة من قيمة اشتراك المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية نيابة عن ممارس العمل الحر المشترك في البرنامج، بهدف توفير الحماية الاجتماعية لهم.
وأضاف أن الصندوق يدعم ممارسي العمل الحر بدفع نسبة من حصة اشتراك التأمينات الاجتماعية للحاصلين على رخصة عمل حر، تُدفع مباشرة لحساب المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بشكل شهري، وذلك من خلال مساهمة «هدف» بدفع مبلغ 540 ريالاً شهرياً للسنة الأولى، و 360 ريالاً شهرياً للسنة الثانية، موضحاً أن مدة دعم المستفيد تصل إلى 24 شهراً من تاريخ اشتراكه الاختياري في التأمينات الاجتماعية.
ودعا أبا الخيل السعوديين والسعوديات إلى التسجيل في بوابة العمل الحر، والتسجيل في البرنامج للاستفادة من الدعم الذي يقدمه «هدف».
ويشمل برنامج العمل الحر رواد ورائدات الأعمال وأصحاب المشاريع الذاتية في سوق العمل، وذلك لتوفير الحماية الاجتماعية لممارسي العمل الحر، بما يضمن رفع استقرار القوى الوطنية وفق بيئة عمل ملائمة ومحفّزة للإنتاج والتطوير.

3 مقيمين يتحرشون بـ4 فتيات ويطلقون النار عليهن في جدة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 3 ربيع ثاني 1439هـ - 21 ديسمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/553559

المدينة - جدة

A A

ألقت شرطت جدة القبض على 3 مقيمين قاموا بالتحرش بأربعة فتيات، وإطلاق النار عليهن، وصرح المتحدث الإعلامي لشرطة منطقة مكة العقيد د.عاطي القرشي، بأن شرطة جدة تلقت بلاغا عن تعرض مقيمات من الجنسية الآسيوية لإطلاق النار من قبل سيارة يستقلها ثلاثة أشخاص حاولوا التحرش بهن ودفعهن لمرافقتهم قبل أن يقوم أحدهم بإشهار سلاح (مسدس) وإطلاق النار نحوهن مما أدى إلى إصابة إحداهن في كتفها وإصابة زميلاتها بسحجات وجروح نتيجة محاولتهن الهرب، ثم فر المعتدون لجهة غير معلومة».

وأضاف: تم تشكيل فريق مختص لتعقب الجناة، وأسفرت الملاحقة عن تحديد هوية المتهمين والقبض عليهم وهم مقيمان وثالث مخالف لنظام الإقامة، وقد عثر على السلاح المستخدم والسيارة.

ضبط أكثر من 240 الف مخالف لأنظمة الإقامة والعمل بالمملكة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 3 ربيع ثاني 1439هـ - 21 ديسمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/553474

واس - الرياض

أسفرت الحملات الميدانية المشتركة التي بدأت يوم الأربعاء الموافق 26 صفر 1439 هـ ، وحتى نهاية يوم الثلاثاء غرة ربيع الآخر لتعقب وضبط مخالفي أنظمة الإقامة والعمل وأمن الحدود والتي تمت في جميع مناطق المملكة عن النتائج التالية: -

أولاً : بلغ إجمالي المخالفين الذين تم ضبطهم بالحملات الميدانية الأمنية والمشتركة في جميع مناطق المملكة (240933) مخالفاً، منهم (131111) مخالفاً لنظام الإقامة، و(77974) مخالفاً لنظام العمل، و(31848) مخالفاً لنظام أمن الحدود.

ثانياً : بلغ إجمالي من تم ضبطهم خلال محاولتهم التسلل عبر الحدود إلى داخل المملكة (2933) شخصاً، (72%) منهم يمنيو الجنسية، و(26%) إثيوبيو الجنسية، و(2%) جنسيات آخرى، تم ترحيل (2610) منهم، كما تم ضبط (49) شخصاً لمحاولتهم التسلل عبر الحدود إلى خارج المملكة.

ثالثاً : بلغ إجمالي المتورطين في نقل وإيواء مخالفي أنظمة الإقامة والعمل وأمن الحدود والتستر عليهم الذين تم ضبطهم (508) أشخاص.

رابعاً : بلغ إجمالي المواطنين الذين تم إيقافهم لتورطهم في نقل أو إيواء وافدين مخالفين للأنظمة (88) مواطناً، تم استكمال الإجراءات النظامية بحق (65) منهم وإخلاء سبيلهم، وتستكمل الجهات المختصة تنفيذ الأنظمة بحق بقية الموقوفين وعددهم (23) سعودياً.

خامساً : بلغ إجمالي من يتم إخضاعهم حالياً لإجراءات تنفيذ الأنظمة (14684) وافداً مخالفاً، منهم (12680) رجلاً، و (2004) نساء.

سادساً : تم إيقاع العقوبات الفورية بحق (33936) مخالفاً، وإحالة (34888) مخالفاً لبعثاتهم الدبلوماسية للحصول على وثائق سفر، وإحالة (38544) مخالفاً لاستكمال حجوزات سفرهم، وترحيل (50627) مخالفاً.

نساء يلجأن لحيل قانونية تحرم الأزواج من الميراث

المصدر: جريدة الوطن الخميس 3 ربيع ثاني 1439هـ - 21 ديسمبر 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=324382&CategoryID=3

جدة: نجلاء الحربي 21-12-2017 AM 1:34

فيما وضع الشرع قواعد خاصة بالميراث يلتزم بها المسلمون، تتحايل بعض الزوجات الثريات لحرمان أزواجهن من الميراث بعد وفاتهن لدوافع مختلفة من بينها الخيانة الزوجية، حيث أظهرت الإحصائيات أن 1609 قضايا شهدتها محاكم الأحوال الشخصية في المناطق سجلت منذ مطلع عام 1439.

الحرمان من الميراث

كشف مصدر لـ«الوطن» أن «مكاتب محامين بعدة مناطق تلقت طلبات استشارات قانونية من زوجات ثريات يمتلكن ما يقارب 65 مليون ريال، ويبحثن عن طرق قانونية تحرم أزواجهن من الميراث في حالة وفاتهن، بحيث لا يتمكن الزوج من الثراء السريع».وقالت المصادر إن «بعض تلك المكاتب تأتي لها من استشارتين إلى أربعة استشارات شهريا حول طرق قانونية يحرم بها الزوجات الأزواج من الأموال والعقارات التي قد يرثوها كأنصبة شرعية بعد الوفاة».

وأوضح مصدر قانوني أن «زوجة ثرية تمتلك 35 مليون ريال ورثتها بعد وفاة أبيها لجأت إلى مكاتب مستشارين قانونيين بحثا عن حلول تحرم بها زوجها من نصيبه من الميراث بعد وفاتها».

خيانة الزوج

أكد محامي لـ«الوطن» أن «حالات ترد للمكتب من زوجات ثريات يمتلكن أموالا طائلة، من بينهن سيدة أعمال معروفة تمتلك ثروة تقدر بـ 30 مليون ريال حصلت عليها بعد وفاة والدتها التي كانت تمتلك عقارات وأموالا بعدة مدن، وطلبت السيدة من المكتب طريقة قانونية تحرم بها زوجها من نصيبه كوريث شرعي بعد وفاتها، وذلك لاكتشافها بأنه له علاقات غير شرعية مع نساء أخريات».

طرق قانونية

قال المحامي وليد المسند لـ«الوطن» إن «بعض النساء يمتلكن ثروات طائلة حصلن عليها عن طريق ورث أو تركات كالعقارات والأموال والأسهم يبحثن عن طرق قانونية حتى لا يرث أزواجهن أنصبتهم في حالة وفاة الزوجات، وذلك لوجود خلافات أو مشاكل أسرية بين الزوج وزوجته، وهناك حلول قانونية قد تساعد الزوجة في ذلك، كإنشاء شركة مغلقة بينها وبين أبنائها، وتسجيل جميع العقارات باسم الشركة، بحيث تخصص نصيبها من تلك الشركة 60%، وكل 5 سنوات يتناقص نصيبها من تلك النسبة، حتى إذا جاء زوجها ليرث بهذه الحالة سيرث الربع من 5% أي سيحصل على ما يقارب 500 ألف ريال من 100 مليون على سبيل المثال».

وأضاف «هناك حل قانوني آخر، وهو أن تكتب الزوجة جميع أملاكها بأسماء أبنائها قبل وفاتها، ويتم أخذ وكالات منها على أن تقوم هي بإدارة تلك الأملاك بحياتها».وأبان المسند، أن «هناك عدة أسباب تدفع النساء الثريات إلى السعي لحرمان أزواجهن من الميراث من بينها الخيانة الزوجية»، موضحا أن البحث عن طرق لحرمان الأزواج من الميراث تعد من الحالات الغريبة التي تمر على المحامين.

قضايا الإرث

أوضحت إحصائية عدلية أن «محاكم الأحوال الشخصية في المناطق سجلت منذ مطلع عام 1439 عددا من القضايا حول المطالبة بتوزيع تركات وأرث بلغ عددها 1609 قضايا، وسجلت منطقة مكة المكرمة 447 قضية، والمنطقة الشرقية 261 قضية، والرياض 248 قضية، وجازان 133 قضية، وعسير 157 قضية، والمدينة المنورة 78 قضية، وتبوك 69

قضية، والقصيم 63 قضية، فيما بلغ عدد قضايا الميراث في الباحة 52 قضية، والجوف 51 قضية، وحائل 22 قضية، ونجران 18 قضية، وكانت الحدود الشمالية الأقل من حيث عدد قضايا الميراث بـ10 قضايا».

"اللاحم": تقديم شكوى رسمية لرئيس المحكمة وأخرى لرئيس القضاء الأعلى

طرد محامية من المحكمة العامة بالرياض لكشفها الوجه .. و"العدل" ترد

المصدر: جريدة سبق الخميس 3 ربيع ثاني 1439هـ - 21 ديسمبر 2017م
https://sabq.org/2mBkSy

خالد علي - الرياض 2 10277,041
طردت المحكمة العامة بالرياض، محامية بسبب كشفها لوجهها خلال مراجعة دورية لمبنى المحكمة وفقًا للمحامي عبدالرحمن اللاحم.
وذكر اللاحم في برنامج "معالي المواطن على قناة " MBC"، أن المحامية السعودية، وهي متدربة في مكتبه كانت في مراجعة لدى المحكمة العامة بالرياض يوم أمس الأربعاء، واتصل أحد الموظفين برجال الأمن بناء على توجيهات القاضي وطلب إبعادها فقط لأنها كاشفة.
وقال "اللاحم" إنه تم تقديم شكوى رسمية لرئيس المحكمة وغدًا سنقدم شكوى لرئيس مجلس القضاء الأعلى، حيث إن القاضي يحمل آراء فقهية خاصة يرى أن كشف المرأة لوجهها محرم.
من جانب آخر، قال وكيل وزارة العدل المساعد للشؤون القضائ ية، الشيخ عبدالرحمن القاسم، إن المحامية ارتكبت مخالفات عدة وفقًا للمعلومات الأولية انها رفعت الصوت ولم تقدم ما يثبت بأنها محامية، مشيرًا إلى أن القضية ما زالت قيد النظر والتحقق من قِبل رئيس المحكمة، وسيتم التحقق من الشكوى واتخاذ اللازم وسيتم الكشف عن تفاصيل الواقعة.

الربيعي: الجهات التنفيذية هي المسؤولة عن التنفيذ

مواطنة تنتظر حكماً لإلزام مستوصف بدفع تعويض من جراء ثقب طبلة أذن

المصدر: جريدة سبق الخميس 3 ربيع ثاني 1439هـ - 21 ديسمبر 2017م
https://sabq.org/8ztCXj

سعود الدعجاني - الطائف 1 610,267

تنتظر مواطنة بمحافظة الطائف منذ 6 أشهر إلزام أحد المستوصفات الخاصة تنفيذ حكم شرعي بدفع 32 ألف ريال لها بعد أن اتهمت المستوصف بالمماطلة في تنفيذ الحكم، بعد أن تسبب طبيب بالمستوصف بثقب طبلة أذنها، والتسبب لها بآلام حادة تعانيها حتى الوقت الحاضر، وتعرضها للإغماء حينها بالمستوصف الخاص من جراء هذا الثقب.

وقال زوج المواطنة إنه بعد تعرض زوجته للخطأ الطبي وثقب طبلة أذنها تقدم بشكوى للشؤون الصحية من جراء ما لحق بزوجته من أضرار نفسية وجسدية من جراء هذا الخطأ وتم الحكم قبل ستة أشهر من قِبل المحكمة بإلزام المستوصفات بدفع 32 ألف ريال من جراء هذا الخطأ.

وأضاف: منذ ذلك الوقت وحتى الآن لم يتم التنفيذ فالمستوصف يماطل في دفع المبلغ، داعيًا الجهات المعنية متابعة القضية وإلزام المستوصف بالدفع وتنفيذ الحكم.

يُشار إلى أن الزوج راجع بزوجته مستشفى القوات المسلحة بالهدا وقت تعرض زوجته للخطأ الطبي من المستوصف الخاص، واتضح أنها تعاني ثقبًا في الأذن من أثر الغسيل الذي أجري لها في المستوصف، وأحالت "صحة الطائف" حينها الشكوى لإدارة القطاع الخاص لإجراء التحقيقات اللازمة.

من جهة أخرى ذكر المتحدث الرسمي لصحة الطائف عبدالهادي الربيعي: في حال صدور حكم، من يلزم المستوصف بدفعه هو الجهات التنفيذية التي أحالت لها أوراق الحكم من الهيئة الشرعية.

العدل أساس الحياة

المصدر: جريدة الوطن الاحد 29 ربيع أول 1439هـ - 17 ديسمبر 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=35964

هالة القحطاني

نظام إيقاف خدمات ضحايا وزارة العمل، غير عادل، ونطمح أن يجد وزير العدل، حلا سريعا لإنقاذ هذه الشريحة من الظلم الواقع عليهم، بعد أن فقدوا وظائفهم.

العدل أساس كل شيء في الحياة، ومثل ما اعتدنا أن ننقد ونتناول في طرحنا، معاناة أفراد المجتمع وكل ما يمس احتياجاته الأساسية من الداخل. علينا أيضا أن نعترف، بأن هذا النقد المستمر الذي بدأ منذ سنوات، لم يضع هدراً، بل أخذ يحقق ثماره تدريجيا ويوما بعد يوم. ومثلما عبرنا عن استيائنا وغضبنا، ضد خدمات وأداء عدد من الوزارات. اليوم نثمن التغيير حتى لو كان طفيفاً، وأصبح واجبا علينا، الإشادة بزوايا التحسين والتطوير المختلفة، التي طرأت على عدد من الخدمات والوزارات أيضا .

اليوم سأبدأ بوزارة العدل، إذ لدي قناعة شخصية، مبنية على أن أداء وزارة العدل يأتي، على هرم الوزارات الأخرى، فإذا تحسن وتطور، وأصبحت أنظمته أكثر إحكاماً وإنصافاً، تحسن أداء الوزارات والقطاعات الأخرى، لأن العدل الوزارة الوحيدة التي من شأنها، أن تعيد إلى المواطنين حقوقهم وتنصفهم، فاليوم يستطيع أي فرد متضرر، أن يرفع قضية ضد أي وزارة أو مسؤول، لذلك أصبحت ثقة الناس بالوزارة، في ارتفاع مستمر، خاصة بعد إنصاف الفرد، أمام أجهزة حكومية كبيرة، وإنصاف نسبة كبيرة من النساء في قضايا الحضانة والنفقة .

والمراقب اليوم، لأداء وزارة العدل، ليس مثل مراقب الأمس، الذي كان يبني معلوماته، على أساس تكهنات ومعلومات منقولة فقط، دون أن يعلم مصدرها، أو يدرك معاييرها، أو المؤشرات التي تقيسها .

فمن يزور بوابة وزارة العدل اليوم، سيجد أنها أتاحت الكثير من المعلومات، وسهلت الوصول إليها بكل شفافية. فبعد أن وضعت مؤشرات عدلية، تشتمل على بيانات وإحصاءات، تعكس واقع العمل في المحاكم وكتابات العدل، حرصت على متابعة تلك المؤشرات، وربطها بشكل إلكتروني دقيق، لمتابعة تقييم أداء وأعمال الوزارة. كما وسّعت أيضاً من نطاق الخدمات الإلكترونية وأتاحتها للجميع. حيث وفرت أكثر من 20 خدمة إلكترونية على موقع الوزارة، وأتاحت للمهتمين والباحثين، الاطلاع بكل شفافية على 95 مؤشرا رئيسيا إلكترونيا، وأكثر من 475 مؤشرا فرعيا ناتجا من تلك المؤشرات الرئيسية .

فعلى سبيل المثال، تستطيع اليوم قراءة التقرير الشهري للوزارة، ومعرفة أن عدد صكوك الطلاق في المملكة وصل إلى 5,337 صكا، مقابل 10,305 لعقود النكاح، والتي صدر أكثر من نصفها من منطقتي مكة والرياض في شهر صفر .

ومن الأمور اللافتة للنظر في التقرير الشهري أيضاً، أن طلبات التنفيذ الواردة لمحاكم التنفيذ، لنفس الشهر «صفر»، بلغت 97,32% من المطالبات المالية، مقابل 2,68 % من طلبات التنفيذ، لحقوق أخرى مثل (الحضانة والنفقة والزيارة). وتستطيع معرفة أن غالبية تلك الطلبات، صدرت من محاكم الشرقية، ومكة والرياض، التي تصدرت المجموع العام لبقية مناطق المملكة. وهذه الشفافية من تطوير وتوثيق لإجراءات العمل، لا تكشف للمواطن فقط حجم الأعمال التي تقوم بها وزارة العدل، بل توثق المجهودات التي يقوم بها منسوبو الوزارة حاليا، مقارنة بأدائهم في الأعوام الماضية .

وعند المطالبات المالية، دعونا نتوقف عند نقطة مهمة، بحاجة إلى تصنيف وتدقيق أكبر من وزارة العدل. فمن المفترض أن يكون هناك تفريق بين مطالبات الأفراد ضد الشركات، والبنوك ضد الأفراد، والأفراد ضد الأفراد وهكذا. والأهم أن يستمر النظام بفلترة أنواع قضايا المطالبات المالية، للوصول إلى مزيد من الدقة، فما يهم الكثير أن نفصل بين قضايا مطالبة البنوك للعسكريين، بسبب غيابهم الطويل، والمتعطلين عن العمل بسبب انقطاع راتبهم الشهري. ونحن نعرف جيدا أن البنوك بالذات، من أكثر القطاعات المستفيدة داخل المملكة، وأرباحهم السنوية تشهد بذلك. لذا لابد أن تجد وزارة العدل، حلا عادلا ومنصفا، لمن تكشف بياناته للمحكمة، بأنه معسر ولا يملك في رصيده قرشاً للتسديد، إذ أصبح ضروريا أن تفرق العدل في نظام الإيقاف، بين المعسر المعدم، والهارب من تسديد مستحقات الآخرين .

فهناك حالات متعددة، وقعت لعسكريين، مرابطين على الجبهة، لم تخجل البنوك من رفع قضايا عليهم، ولم تنتظر حتى عودتهم من جبهات القتال. وهناك حالات أخرى، تم إثباتها لدى البنوك، بأنهم فُصلوا من أعمالهم، بسبب ضعف أداء وزارة أخرى مثل وزارة العمل، التي سهلت فصل آلاف الموظفين تحت بنود كارثية مثل (77، 75) وحولتهم إلى عاطلين. ومع ذلك لا وجود للإنسانية في الأنظمة البنكية، التي تستطيع أن تُحدِثها مؤسسة النقد، تبعاً لما يحدث من تغييرات اجتماعية، ولكنها لا تريد أن تفعل، ولم تطلب منهم أي جهة وضع تلك المتغيرات في الاعتبار. ونحن بلد معروف بأن أحد أهم أساساته التكافل الاجتماعي. نظام إيقاف خدمات ضحايا وزارة العمل، غير عادل، ونطمح أن يجد وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء، حلاً سريعا لإنقاذ هذه الشريحة من الظلم الواقع عليهم، بعد أن فقدوا وظائفهم، وراتبهم الشهري. فإيقاف الخدمات بالنسبة لهم، قطع لجميع سبل الحياة، فلا يوجد أي حل متاح أمامهم سوى الدخول إلى السجن، للحصول على صك إعسار. ودخول السجن من أجل إصدار صك إعسار، أمر غير منصف، لأن بعض المعسرين حقاً، لا يملكون من متاع الدنيا شيئا.

دور المنشآت الصغيرة في الاقتصاد الوطني

المصدر: جريدة اليوم الاحد 29 ربيع أول 1439هـ - 27 ديسمبر 2017م
http://www.alyaum.com/article/4219663

عبدالرحمن العومي

كشف وزير التجارة والاستثمار الدكتور ماجد القصبي في تصريح له يوم الخميس الماضي بمجلس الغرف السعودية أن الدولة خصصت مبلغ 72 مليار ريال سعودي، تشمل دعم قطاع الإسكان وقطاع المنشآت الصغيرة.

يأتي هذا الدعم للمنشآت الصغيرة لأهميتها في دعم اقتصاد أي بلد، حيث بينت الإحصائيات أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة في السعودية لا تتعدى نسبة مساهمتها في الناتج المحلي أكثر من 20%، بينما تبلغ نسبة مساهمة هذه المنشآت الصغيرة في الاقتصاديات المتقدمة أكثر من 70%، بل إنه في بعض اقتصاديات دول كبرى مثل إيطاليا على سبيل المثال تتعدى هذه النسبة حيث تساهم هذه المنشآت في توظيف ما يقارب 60% من القوى العاملة، كما تساهم بحوالي 50% من مجموع الصادرات الإيطالية للعالم.

أما في اليابان فتعتبر المنشآت الصغيرة لها اليد الطولى والدور الريادي في الابتكار وخلق صناعات جديدة، كما تساهم هذه المؤسسات الصغيرة في دعم وتغذية الشركات الدولية الكبرى. فمصانع السيارات في اليابان تعتمد من 40% إلى 60% على المنشآت الصغيرة التي تغذي شركات صناعة السيارات العملاقة مثل ميتسوبيشي ونيسان، وهذا يدل على أن الشركات الكبرى لا تستغني عن المنشآت الصغيرة التي تمدها بالموارد لإنتاج المنتج النهائي الذي يصل الى المستهلك حول العالم.

ولهذا يعتبر كثير من الاقتصاديين أن المنشآت الصغيرة هي حجر الأساس في تطور ونمو أي اقتصاد، كما أن نسبة الأيدي العاملة في المنشآت الصغيرة تكون عالية وهذا يخلق فرصا وظيفية لأي اقتصاد، كما أن التطور والابتكار غالبا ما يأتي من هذه المنشآت لسهولة اتخاذ القرارات وبعدها عن البيروقراطية والفساد كون غالبا هذه المنشآت تشغل وتدار من الملاك مباشرة، وعلى الرغم من الدور المهم لهذه المنشآت إلا انها تواجه تحديات كبيرة تعيق إنشاءها واستمرارها. ولهذا قامت كثير من الدول بوضع خطط وسياسات مستقلة لهذه الشركات لحمايتها وضمان استمراريتها.

الصين تعزز حقوق الإنسان بنموذج خاص

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 30 ربيع أول 1439هـ - 18 ديسمبر 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=35971

شارلوت غاو*

الواضح أن الصين عاقدة العزم على توسيع وجودها على الصعيد الدولي، وأن يكون لديها صوت في مجموعة متنوعة من المجالات، بما في ذلك حقوق الإنسان، وهو مجال يعتبره المجتمع الدولي نقطة ضعف في الصين.

وفي الفترة من 7 إلى 8 ديسمبر استضافت الصين أول منتدى لحقوق الإنسان في بكين. وذكرت وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا) أن أكثر من 300 ممثل من أكثر من 70 دولة نامية حضروا المنتدى، لكن شينخوا لم تكشف عن القائمة الكاملة للحضور. وبعث الرئيس الصيني شي جين بينج برسالة تهنئة إلى المنتدى، قال فيها:

»لا يمكن تحقيق تنمية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم بدون الجهود المشتركة للبلدان النامية التي تمثل أكثر من 80% من سكان العالم. وفي غضون ذلك، لا بد من تعزيز حقوق الإنسان، ولا يمكن تعزيزها إلا في ضوء ظروف وطنية محددة لاحتياجات الناس. وينبغي للبلدان النامية أن تحافظ على عالمية حقوق الإنسان وخصوصيتها، وأن ترفع باطراد مستوى حماية تلك الحقوق .«

وفي خطابه الافتتاحي أمام منتدى حقوق الإنسان، صرح وزير الخارجية الصيني وانج يى بأن الصين أكثر وضوحا، قائلا: تُظهر تجربة الصين أن حقوق الإنسان يمكن حمايتها بأكثر من طريقة. ويمكن للبلدان أن تحدد نماذجها الخاصة لحماية حقوق الإنسان في ضوء ظروفها الوطنية واحتياجات شعوبها. وإن العامل الرئيسي الذي أسهم في إنجازات الصين الملحوظة في مساعيها في مجال حقوق الإنسان هو التزامها الراسخ بمسار تنمية حقوق الإنسان بخصائص صينية.

وعلاوة على ذلك، تعهَّد وانج ليس فقط بأن الصين «ستتبع بمفردها وبشكل ثابت مسار تنمية حقوق الإنسان ذات الخصائص الصينية»، بيد أنها دعت جميع الدول النامية إلى حماية حقوق الإنسان بطرقها الخاصة، حيث إنه لا يوجد قالب واحد يناسب الجميع في حماية حقوق الإنسان.

وفي معرض تقديمه لخبرة الصين، حث وانج الدول النامية على رفع صوتها بشأن النظام العالمي لحوكمة حقوق الإنسان. وفي نهاية المنتدى، اعتمد جميع المشاركين «إعلان بكين»، الذي يؤكد أنه ينبغي لكل بلد أن يطوِّر حقوق الإنسان على أساس الظروف الوطنية.

وكان التعاون فيما بين بلدان الجنوب، النابع من مؤتمر باندونغ عام 1955، منبرا هاما للبلدان النامية في آسيا وإفريقيا لتبادل الموارد والتكنولوجيا والمعرفة. وتقليديا تعتبر بكين أن مؤتمر باندونج معلما بارزا في التاريخ الدبلوماسي لجمهورية الصين الشعبية، لأن أول رئيس وزراء في جمهورية الصين الشعبية، تشو ان لاي، حقق أول ظهور له على الساحة الدولية بعد الحرب الكورية في ذلك المؤتمر، حيث دعا البلدان النامية إلى الاتحاد .

ويُمكن النظر إلى أحدث «منتدى لحقوق الإنسان بين بلدان الجنوب» باعتباره نهجا جديدا لبكين لتحقيق دور قيادي بين البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، عُقد المنتدى قبل بضعة أيام فقط «يوم حقوق الإنسان» في 10 ديسمبر، كما كشف توقيت وموضوع المنتدى عن طموح بكين في تحدي الأعراف الغربية والدعوة إلى نموذج الصين.

***باحثة في الشؤون الآسيوية - مجلة (ذا ديبلومات) - الأميركية**

ليس بهكذا تُنصَف المرأة يا وزير العدل

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 30 ربيع أول 1439هـ - 18 ديسمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/553018

أسامة حمزة عجلان

كنتُ ولا زلتُ من أوائل وأشد المطالبين بإنصاف المرأة في حقوقها المشروعة والمنصفة جميعها (وإن شاء الله سوف أكتب مقالاً عن خطأ التوسُّع في توظيف وعمل المرأة على حساب الرجل والمجتمع -أي في كيفية علاج ذلك-)، وأُكرِّر المشروعة والمنصفة، ولكن هناك من يتعدَّى حدود ذلك على حساب الرجل، وما أقصده هنا حالات الطلاق، فأمامي قضية لرجل -وليست لامرأة- اتفق مع زوجته على الطلاق، ورتَّبا موضوع البنتين بينهما على أساس بقائهما عند الوالد، وكان هذا خطأً -لأنه كان لابد أن يتضمن ذلك الاتفاق صك الطلاق، فيَصدر صك الطلاق وبعدها يُدوَّن الاتفاق- وبعد مدة تجرَّأت المطلقة وسحبت بنتيها من المدرسة، وأخذتهن لمدينتها وأقامت دعوى، وحصلت على حكم ببقائهن لديها، مع أنها تزوَّجت في مدينةٍ أخرى، ثم عادت وأقامت دعوى أخرى بالنفقة، وطالبت بمبلغ يفوق قدرات الأب بمراحل كبيرة، حيث إن مرتبه ضعيف، وعليه مديونيات، والتزام بإعالة والدته الأرملة، وفوق ذلك طالبت المحامية التي تحضر الجلسات نيابةً عن الزوجة بتصريح سفر لمدة عشر سنوات ولعدة مرات، لأن والد المطلقة يعيش خارج المملكة، وفي هذا تمادي في حصولها على حقوق غير مشروعة، ولا منصفة، خاصةً تصريح السفر، وحسب ادعاء المحامية (وحسب علمي أن هناك محاميات يستمتن في مثل هذه القضايا) أنَّ هذا حصل في حالات أخرى، وتمت الموافقة على تصريح السفر في تلك الحالات، وهذا خطأ فادح مهما كانت الحجة له، وبالنسبة لأي حالة إذا ما رغبت الأم في السفر، فالمكان الصحيح لبقاء الأبناء بيت الأب، ويمكن أن تختار الأم زمن سفرها مدة الزيارة للأب في الإجازات.

والذي أستغربه ما تم أخيراً في تعميم الحضانة، (لأن بعض الأمهات لا تستحق ذلك، وخاصة إذا ما كانت غير متفرغة وتعمل طوال النهار)، وهنا لابد من الإشارة إلى أننا لا ننكر حق بعض الأمهات الصالحات القادرات على حضانة الأبناء بما يرضي الله، وخاصة إذا لم تتزوجن. وأستغرب أيضا بقاء الأبناء عند الأم (خاصة إذا ما الأم تزوجت)، في حالة أخذ رأي الأبناء، لأن بعضهم يكون مملي عليهم ماذا يقولون أمام القاضي، والذي أقترحه أن هناك أساليب كثيرة وفعالة، يُترك للقاضي الأخذ بها، أو ببعضها، للتأكد مَن مِن الأبوين هو الأصلح لبقاء الأبناء معه، وأن كل حالة تُقدَّر بِقَدْرِهَا، ولا يُعمَّم ذلك على جميع الحالات، وأما السفر والبنات مع أمهم، وزوجها خارج المملكة، لا أجد له مبرر نهائي، وإن كانت العائلة كلها تعيش خارج المملكة، لأن الحق المشروع للأم والأب في الزيارة، وليس للجد والجدة وبقية العائلة حق زيارة شرعية بعد الانفصال بين الزوجين، وأما النزهة والترفيه فليس له مكان، خاصةً في ظل وجود واستمرار الخلافات بين المطلقين، والذي فصل فيها القضاء، ولن ننصف المرأة بمنحها غير ما شرع الله لها، وعلى حساب مصلحة الأبناء التي تنعكس على مصلحة المجتمع، لأن الفرد الصالح أداة بناء، والطالح أداة هدم، وأول بذرة للنشأة السليمة بيت الأسرة، وإن كان فيه أحد الطرفين فقط بسبب الانفصال.

وما اتكالي إلا على الله، ولا أطلب أجراً من أحد سواه.

نظام الأحوال الشخصية بين "الحاجة والضرورة"

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 1 ربيع ثاني 1439هـ - 19 ديسمبر 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1598933

بيان محمود زهران

لا شك أن مسألة سن القوانين وتعديلها هي من أهم مقومات تلبية احتياجات المجتمعات وحمايتها وتطورها نحو مقتضيات ومستجدات ومتغيرات الحياة، لاسيما إذا كانت تلك القوانين مطبقة بشكل حازم وفاعل.

خلال الأسبوع الماضي قامت جمعية عيون جدة مشكورة بعقد ملتقى للأم العزباء، ودعوتي للنقاش حول حقوق هذه الأم في ظل غياب رب الأسرة عن قيامه برعاية أسرته.

من خلال هذا الملتقى تم فتح الحوار مع الحاضرات، البالغ عددهن نحو 30 سيدة، لمعرفة وتلمس معاناتهن التي تنوعت ما بين عدم الإنفاق والهروب من المسؤوليات وعدم المعاشرة بالمعروف، ومسألة ترك المرأة معلقة، كما تضمنت معاناة جزء منهن في المسائل التي تحدث فيما بعد الطلاق وأحكام الحضانة والنفقة للأبناء واستلام المستندات الخاصة بهم، بعد ذلك وجهت سؤالا للحاضرات هل تعلمين ما هي حقوقك وكيفية المطالبة بها؟

تفاجأت أن أغلبهن لا يعرفن حقوقهن ولا إجراءات الحصول على كيفية تلك الحقوق، بل إن عددا منهن صرح بتعرضهن للمساومة في حقوقهن وحقوق أبنائهن، وقبلن ذلك بسبب الجهل بأن كل دعوى مستقلة عن الأخرى، ولا يمكن إجبارها شرعاً أن تتنازل عن حق مقابل الحصول على حق آخر.

خطورة قبولهن بأن يساوم الزوج أو الطليق على حقوقهن، كأن يجبرهن على التنازل عن حضانة أبنائهن مقابل الطلاق أو التنازل عن نفقتهن مقابل الحضانة.

وبالتأكيد إن غياب تقنين (نظام) للأحوال الشخصية ساهم بشكل كبير في عدم وضوح تلك الأحكام التي توضح حقوقهن، خاصة إذا وضع بلغة مبسطة يسهل الوصول لها والاطلاع عليها. لا يزال موضوع التقنين محل خلاف فقهي بين المؤيدين والمعارضين، والحقيقة لا بد أن تقال هنا إن من يقابل هؤلاء النساء ويستمع لحقيقة معاناتهن سوف يدرك حتما المصالح التي رجحها مؤيدون أهمية صدور هذا التقنين.

اليوم، المملكة العربية السعودية تجسد المرجع الأفضل من حيث اتباع أحكام الشريعة الإسلامية تنظيما وتطبيقا، ولا تكاد تخلو دراسة مقارنة أو تقرير دولي من الرجوع إليها لإظهار ذلك، تدوين تلك الأحكام في قواعد قانونية أصبح يشكل أهمية بالغة وحاجة ملحة، والإيجابيات التي يمكن تحقيقها من خلال إصدار ذلك النظام لا يمكن حصرها، بداية من تقليص تفاوت الأحكام القضائية في الحالات المماثلة وحماية حقوق الأسرة إلى توضيح مدى ما تميز به التشريع الإسلامي للأسرة وحفاظه على مبادئ ومعايير عدلية متقدمة، ناهيك أن إعلان تلك القواعد المدونة سوف يُسهل عملية الوصول والاطلاع والإشارة إليها، مما يعني إدراكا أكبر للأسرة بتلك الأحكام، ورفع مستوى الوعي بها وربما ينتج عنه التخفيف من حالات الطلاق، فضلاً عن وضوح مسألة تطبيق القوانين والأحكام للعاملين في المجال العدلي.

متفائلة جداً بصدور هذا النظام قريبا، في ظل قيادتنا الرشيدة ووالدنا الملك سلمان حفظه الله، الذي يسعى دائماً للتطوير والحفاظ على الأسرة والمجتمع.

حادث كل دقيقة!

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 1 ربيع ثاني 1439هـ - 19 ديسمبر 2017م
http://www.alyaum.com/article/4219924

علي بطيح العمري

في إحصائية جديدة ومفزعة ومخيفة عن حوادث المرور في السعودية للعام الفائت 1438هـ.. ومما ورد في الإحصائية التالي:
إجمالي حوادث الطرق بلغ 460488 حادثا.. خلفت هذه الحوادث 33199 كعدد إصابات، فيما كان عدد الوفيات 7489.. وبناء عليه يكون معدل الحوادث المرورية في بلادنا.. حادثا كل دقيقة، وأربع إصابات كل ساعة، و 20 حالة وفاة يوميا!
وأكثر فئة عمرية في الحوادث هي من سن 18 إلى سن 30 سنة.
هي إحصائية مفزعة ومخيفة لأسباب..
أكثر ضحاياها هم شباب وطننا الذين عليهم وبهم ينهض المجتمع.. ولما لها من آثار وأضرار دينية واجتماعية واقتصادية، فمن الآثار الدينية إزهاق الأرواح وإتلاف الأموال.. والأضرار الاجتماعية، فكم فرقت هذه الحوادث من عوائل وشتتت من أسر، وهدمت بيوتا وأحلاما!، ولها آثار وطنية واقتصادية، فهذه الحوادث تكلف الدولة مليارات الريالات.

لا يزال الأمل والتفاؤل موجودا ومرجوا في أن تساهم رؤية 2030 في خفض هذه المعدلات المخيفة، فالرؤية بهذا الشأن تقوم على إعداد خطة عملية لرفع مستوى السلامة المرورية على الطرق مع خطة التحول الوطني 2020، تهدف إلى خفض معدل الوفيات.. ولعل صرامة المخالفات المرورية الجديدة، والتوسع في نظام ساهر يقلل النسبة في السنوات القادمة.
في بلادنا - ولله الحمد - كفانا الله الكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل التي تحصد الآلاف، وحمانا الله من شر الحروب المدمرة، لكن حوادث المرور بات حصادها يقارب آثار تلك الكوارث والحروب.
وإذا كان الشيء بالشيء يذكر فقد كتبت مقالا في صحيفتنا «اليوم» قبل أربع سنوات عن حوادث المرور وكان عنوانه: في بلادنا.. كل يوم 17 ضحية!، أعود اليوم لمناقشة هذه القضية ويؤسفني أن العدد زاد، والإحصائية زادت، فصار المعدل 20 ضحية يومية جراء الحوادث المرورية.
بقي أن أشير إلى أن أكثر أسباب الحوادث الإنشغال بالجوال، فالدردشات والأخذ والرد والسيلفي وهياط التحدي قدمت شبابنا قرابين للحوادث، وأعمت أبصارهم.. فبحسب الإحصاءات أن ما نسبته 78% من الحوادث المرورية في المملكة تقع بسبب استخدام الجوال أثناء القيادة، وهنا نقول: لا ترخص حياتك وحياة الناس بسبب جوال.. كما أن النسبة العالية في الحوادث هي بسبب أخطاء بشرية ونسبة قليلة منها يكون سببها الطريق.. فما نشاهده في شوارعنا من تحد وسباقات وتفاخر بسرعة الوصول إسراف في القتل، نحن نخاف من الأمراض المعدية ونخشى عدواها ونحسب لها ألف حساب، لكن لا نحسب حسابات خطورة الحوادث!
إذن، الحل هو بأيدينا لا بيد عمرو.. يكمن في الوعي وفي تطبيق الأنظمة بحزم!

نظام الأحوال الشخصية بين "الحاجة والضرورة"

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 1 ربيع ثاني 1439هـ - 19 ديسمبر 2017م
http://www.okaz.com.sa/article/1598933

بيان محمود زهران

لا شك أن مسألة سن القوانين وتعديلها هي من أهم مقومات تلبية احتياجات المجتمعات وحمايتها وتطورها نحو مقتضيات ومستجدات ومتغيرات الحياة، لاسيما إذا كانت تلك القوانين مطبقة بشكل حازم وفاعل.

خلال الأسبوع الماضي قامت جمعية عيون جدة مشكورة بعقد ملتقى للأم العزباء، ودعوتي للنقاش حول حقوق هذه الأم في ظل غياب رب الأسرة عن قيامه برعاية أسرته.

من خلال هذا الملتقى تم فتح الحوار مع الحاضرات، البالغ عددهن نحو 30 سيدة، لمعرفة وتلمس معاناتهن التي تنوعت ما بين عدم الإنفاق والهروب من المسؤوليات وعدم المعاشرة بالمعروف، ومسألة ترك المرأة معلقة، كما تضمنت معاناة جزء منهن في المسائل التي تحدث فيما بعد الطلاق وأحكام الحضانة والنفقة للأبناء واستلام المستندات الخاصة بهم، بعد ذلك وجهت سؤالا للحاضرات هل تعلمين ما هي حقوقك وكيفية المطالبة بها؟

تفاجأت أن أغلبهن لا يعرفن حقوقهن ولا إجراءات الحصول على كيفية تلك الحقوق، بل إن عددا منهن صرح بتعرضهن للمساومة في حقوقهن وحقوق أبنائهن، وقبلن ذلك بسبب الجهل بأن كل دعوى مستقلة عن الأخرى، ولا يمكن إجبارها شرعاً أن تتنازل عن حق مقابل الحصول على حق آخر.

خطورة قبولهن بأن يساوم الزوج أو الطليق على حقوقهن، كأن يجبرهن على التنازل عن حضانة أبنائهن مقابل الطلاق أو التنازل عن نفقتهن مقابل الحضانة.

وبالتأكيد إن غياب تقنين (نظام) للأحوال الشخصية ساهم بشكل كبير في عدم وضوح تلك الأحكام التي توضح حقوقهن، خاصة إذا وضع بلغة مبسطة يسهل الوصول لها والاطلاع عليها. لا يزال موضوع التقنين محل خلاف فقهي بين المؤيدين والمعارضين، والحقيقة لا بد أن تقال هنا إن من يقابل هؤلاء النساء ويستمع لحقيقة معاناتهن سوف يدرك حتما المصالح التي رجحها مؤيدون أهمية صدور هذا التقنين.

اليوم، المملكة العربية السعودية تجسد المرجع الأفضل من حيث اتباع أحكام الشريعة الإسلامية تنظيما وتطبيقا، ولا تكاد تخلو دراسة مقارنة أو تقرير دولي من الرجوع إليها لإظهار ذلك، تدوين تلك الأحكام في قواعد قانونية أصبح يشكل أهمية بالغة وحاجة ملحة، والإيجابيات التي يمكن تحقيقها من خلال إصدار ذلك النظام لا يمكن حصرها، بداية من تقليص تفاوت الأحكام القضائية في الحالات المماثلة وحماية حقوق الأسرة إلى توضيح مدى ما تميز به التشريع الإسلامي للأسرة وحفاظه على مبادئ ومعايير عدلية متقدمة، ناهيك أن إعلان تلك القواعد المدونة سوف يُسهل عملية الوصول والاطلاع والإشارة إليها، مما يعني إدراكا أكبر للأسرة بتلك الأحكام، ورفع مستوى الوعي بها وربما ينتج عنه التخفيف من حالات الطلاق، فضلاً عن وضوح مسألة تطبيق القوانين والأحكام للعاملين في المجال العدلي.

متفائلة جداً بصدور هذا النظام قريبا، في ظل قيادتنا الرشيدة ووالدنا الملك سلمان حفظه الله، الذي يسعى دائماً للتطوير والحفاظ على الأسرة والمجتمع.

حادث كل دقيقة!

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 1 ربيع ثاني 1439هـ - 19 ديسمبر 2017م
http://www.alyaum.com/article/4219924

علي بطيح العمري

في إحصائية جديدة ومفزعة ومخيفة عن حوادث المرور في السعودية للعام الفائت 1438هـ.. ومما ورد في الإحصائية التالي:
إجمالي حوادث الطرق بلغ 460488 حادثا.. خلفت هذه الحوادث 33199 كعدد إصابات، فيما كان عدد الوفيات 7489.. وبناء عليه يكون معدل الحوادث المرورية في بلادنا.. حادثا كل دقيقة، وأربع إصابات كل ساعة، و 20 حالة وفاة يوميا!
وأكثر فئة عمرية في الحوادث هي من سن 18 إلى سن 30 سنة.
هي إحصائية مفزعة ومخيفة لأسباب..
أكثر ضحاياها هم شباب وطننا الذين عليهم وبهم ينهض المجتمع.. ولما لها من آثار وأضرار دينية واجتماعية واقتصادية، فمن الآثار الدينية إزهاق الأرواح وإتلاف الأموال.. والأضرار الاجتماعية، فكم فرقت هذه الحوادث من عوائل وشتتت من أسر، وهدمت بيوتا وأحلاما!، ولها آثار وطنية واقتصادية، فهذه الحوادث تكلف الدولة مليارات الريالات.
لا يزال الأمل والتفاؤل موجودا ومرجوا في أن تساهم رؤية 2030 في خفض هذه المعدلات المخيفة، فالرؤية بهذا الشأن تقوم على إعداد خطة عملية لرفع مستوى السلامة المرورية على الطرق مع خطة التحول الوطني 2020، تهدف إلى خفض معدل الوفيات.. ولعل صرامة المخالفات المرورية الجديدة، والتوسع في نظام ساهر يقلل النسبة في السنوات القادمة.
في بلادنا - ولله الحمد - كفانا الله الكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل التي تحصد الآلاف، وحمانا الله من شر الحروب المدمرة، لكن حوادث المرور بات حصادها يقارب آثار تلك الكوارث والحروب.
وإذا كان الشيء بالشيء يذكر فقد كتبت مقالا في صحيفتنا «اليوم» قبل أربع سنوات عن حوادث المرور وكان عنوانه: في بلادنا.. كل يوم 17 ضحية!، أعود اليوم لمناقشة هذه القضية ويؤسفني أن العدد زاد، والإحصائية زادت، فصار المعدل 20 ضحية يومية جراء الحوادث المرورية.
بقي أن أشير إلى أن أكثر أسباب الحوادث الإنشغال بالجوال، فالدردشات والأخذ والرد والسيلفي وهياط التحدي قدمت شبابنا قرابين للحوادث، وأعمت أبصارهم.. فبحسب الإحصاءات أن ما نسبته 78% من الحوادث المرورية في المملكة تقع بسبب استخدام الجوال أثناء القيادة، وهنا نقول: لا ترخص حياتك وحياة الناس بسبب جوال.. كما أن النسبة العالية في الحوادث هي بسبب أخطاء بشرية ونسبة قليلة منها يكون سببها الطريق.. فما نشاهده في شوارعنا من تحد وسباقات وتفاخر بسرعة الوصول إسراف في القتل، نحن نخاف من الأمراض المعدية ونخشى عدواها ونحسب لها ألف حساب، لكن لا نحسب حسابات خطورة الحوادث!
إذن، الحل هو بأيدينا لا بيد عمرو.. يكمن في الوعي وفي تطبيق الأنظمة بحزم!

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

ميزانية بالمفهوم الاستراتيجي

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 2 ربيع ثاني 1439هـ - 20 ديسمبر 2017م
http://www.aleqt.com/2017/12/20/article_1301296.html

كلمة الاقتصادية|

تتطابق الميزانية العامة للمملكة لعام 2018، مع المسار الاقتصادي العام، الذي يرتكز في الدرجة الأولى، على استكمال بناء الاقتصاد وفق الأسس التي تضمنتها "رؤية المملكة 2030"، وبرنامج التحول المصاحب لها. وهي ميزانية "انسيابية" إن جاز التعبير، ما يعني أنها في حد ذاتها تمثل عاملا إضافيا آخر في مرحلة البناء الاقتصادي. وتستحق توصيف "التاريخية" لمجموعة من الأسباب، في مقدمتها بالطبع، أنها الأكبر من حيث الإنفاق في تاريخ البلاد، بعدما بلغت 978 مليار ريال، بأسعار نفط متدنية. وهذا الإنفاق الكبير، ليس استهلاكيا بالمفهوم العام بل استراتيجيا، أي أنها تخدم الحراك التنموي، والمتغيرات التي يتطلبها التحول، خصوصا مع وجود آليات جديدة، تضع الإنفاق في مساره الصحيح، بينما معاول التغيير تمضي قدما. العجز في الميزانية الجديدة الذي بلغ 195 مليار ريال كان متوقعا، في ظل الجهود المبذولة من أجل تخفيف هذا العجز في المرحلة التنموية المقبلة. فالسلطات المختصة وضعت هذه المسألة على رأس أولوياتها، وفق منهجية متطورة، تأخذ في الاعتبار المتطلبات التي يفرضها الحراك الاقتصادي العام. ورغم ذلك، لا تزال السعودية من البلدان الأقل مديونية قياسا إلى ناتجها المحلي. فالأرقام العالمية الأخيرة أظهرت أن المملكة تتصدر المركز الأول عربيا والرابع عالميا في قائمة البلدان الأقل مديونية. وهذا عامل مهم جدا خصوصا في مرحلة البناء الاقتصادي المشار إليها. ولذلك فإن العجز الذي تضمنته ميزانية عام 2018 مسيطر عليه، ومن المتوقع ألا يكون بهذا الحجم في السنوات القليلة المقبلة. دون أن ننسى بالطبع، أن العجز انخفض عما كان عليه في العام الماضي بنسبة 25 في المائة. نجحت البرامج الحكومية المختلفة في تقليص الاعتماد على النفط ليصل إلى 50 في المائة والبدء في الانعتاق من تأثيره في المالية العامة للدولة، وهو مستوى جيد للغاية مقارنة بالفترة التي بدأت فيها عمليا الاستراتيجية الاقتصادية. واللافت أيضا في الميزانية، أنها تتضمن لأول مرة مشاركة الصناديق التنموية وصندوق الاستثمارات العامة في الإنفاق الرأسمالي الاستثماري. والجانب المهم أيضا، الاعتماد على تنويع القاعدة الاقتصادية ومصادر الدخل، وهذا المحور هو الأساس في "الرؤية" وبرنامج التحول، من أجل الوصول إلى الاقتصاد الكلي، الذي يضمن مواجهة أي استحقاقات ومتغيرات على الساحتين المحلية والخارجية. وهذا النجاح أسهم في تعديل الحكومة برنامج التوازن المالي لتكون سنة التوازن 2023. إنها خطوة متقدمة أخرى للأمام، تضاف إلى خطوات مشابهة تتعلق باستكمال تنفيذ بعض المشاريع التنموية حتى قبل موعدها المقرر لها. ميزانية عام 2018 جاءت متكاملة ومتجانسة مع المتغيرات الراهنة، إضافة طبعا إلى متطلبات المرحلة. فرغم عمليات الترشيد الكبرى في الإنفاق، إلا أنها تضمنت إنفاقا رئيسا في مجالات حيوية وفي مقدمتها الإسكان، فضلا عن إنفاق الصناديق الحكومية الذي سيسهم تلقائيا في دفع العجلة إلى الأمام. وهذه الميزانية تأتي أيضا في أعقاب أكبر حملة تقوم بها السعودية على الفساد المحلي في تاريخها. وهذه الحملة دفعت مؤسسات عالمية إلى التأكيد على أنها تصب في مصلحة التحول الاقتصادي الكبير، وتستقطب مزيدا من الاستثمارات، وكل خطوة في هذا الاتجاه تنعكس بصورة مباشرة على الموازنات العامة كلها. لن تكون هذه الميزانية متميزة تاريخيا وحدها. فموازنات السنوات المقبلة ستقدم مزيدا من العناصر التاريخية، خصوصا أنها مرتبطة بقوة بمسيرة البناء الاقتصادي. المملكة تقدم ميزانية للإنفاق وفي الوقت نفسه ميزانية للبناء، وتحقق الإنجازات الكبيرة في هذا المجال، في حين يصعب حتى على البلدان المتقدمة أن توائم بين الإنفاق والبناء.

متى يساهم المواطن في حل مشكلاته؟!

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 2 ربيع ثاني 1439هـ - 20 ديسمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/553328

محمد البلادي

• أحد القراء الكرام أرسل يقول: إنه أخذ باقتراحي الذي عرضتُه هنا قبل فترة، حيث تقدم لأمانة مدينته بحل لإحدى المشكلات المزمنة التي تعاني منها المدينة، ويضيف: رغم أنهم تجاوبوا هذه المرة؛ وأخذوا بمقترحي -الذي رفضته إدارات سابقة- إلا أنهم نسبوا الحل لأنفسهم!.

• ودون الدخول في تفصيلات مشكلة الأخ القارئ وحقوقه، نقول: إن إشراك المواطنين في حل بعض القضايا الإدارية الشائكة -خصوصا التي تمسهم شخصيا- من خلال فتح قنوات اتصال جدية، وابتكار آليات تسمح لهم بالمشاركة الفاعلة بعيدا عن المجالس (الصورية) هو أمر مهم للغاية.. ليس لأنه يرفع من مستوى المواطنة؛ والإيجابية عند المواطن، ولا لأنه لا أحد يُفكِّر في المشكلة قدر صاحبها، فحسب، بل لأن مجتمعاتنا المحلية أصبحت على قدر من النضج والثقافة والمسؤولية تسمح لها بالمشاركة والمساهمة الجدية في التنمية والتطوير.

• هذا التفاعل الحضاري ليس جديدا، بل موجود وملاحظ في معظم مدن وبلديات العالم، التي ارتقت كثيرا بسبب المشاركات الشعبية التي لا تقف عند حدود برود المجالس البلدية، ولا بيروقراطية بعض الجهات الرسمية، ولعل أكثر ما يعيق شيوع هذا الفكر لدينا هو النظرة المركزية المتصلبة التي يحملها بعض المسؤولين، والتي تنظر إلى المشاركات التي لا تأتي من (قدح رأس المسؤول) على أنها اعتراف بالتقصير وعدم الفهم، لذا فإنها تتحرَّج من إشراك المواطن في استراتيجياتها (هذا على اعتبار أن لديها استراتيجية)، وحتى إن قبلت ببعضها، فإنها تقبلها على مضض واستحياء، ودون الإشارة في الغالب إلى أصحابها الحقيقيين، كما فعلوا مع القارئ العزيز.

• إن الفارق بين المسؤول الغربي في إدارته ونظيره العربي هو فارق ثقافي؛ يقوم على كيفية نظر كل منهما إلى مواطنيه، فبينما يراهم الغربي سببا لنجاحه وبقائه في منصبه، لذا تجده متفاعلا وبسيطا ومتواضعا إلى الحد الذي يقوم فيه بصناعة قهوته وترتيب مكتبه بنفسه، ومتقبِّل لمبدأ المشاركة مع المواطنين.. نجد الثاني متضخما ومتعاليا، من خلال طابور من المساعدين والمستشارين الذين لا عمل لهم في الغالب سوى زيادة العمل تعقيدا وغموضا، وهي نظرة ترتكز على إرث عميق من السلطوية والمحورية العربية التي ترى في (المشاركة) انتقاصا من الذات، على طريقة (وش دخّلك.. حنا أبخص)!.

• كل الجهات المنوطة بالخدمات الأساسية للمواطن (كالإسكان والصحة والتعليم) يجب أن تكون أكثر شفافية وتشاركية مع المواطن السعودي، الذي أصبح على درجة كبيرة من العلم والوعي والإيجابية تسمح له بصناعة الحلول التي تعنيه شخصيا.

التضامن الإنساني في يومه العالمي

المصدر: جريدة اليوم الخميس 3 ربيع ثاني 1439هـ - 21 ديسمبر 2017م
http://www.alyaum.com/article/4220190

د.عادل رشاد

جميل أن يتحدث البشر عن قيم إنسانية راقية، فهذا دليل على أن الفطرة التي فطر الله الناس عليها لا يزال لها صوت على الرغم من ركام المعاناة الإنسانية الذي يحتاج إلى تفعيل هذه القيم على أرض الواقع.

بالأمس تحدث العالم عن (التضامن الإنساني) الذي يعتبر في إعلان الألفية أحد القيم الأساسية للعلاقات الدولية في القرن 21؛ ولذا أعلنت الجمعية العامة يوم 20 ديسمبر يوما عالميا للتضامن الإنساني؛ إيمانا منها بأن تعزيز ثقافة التضامن والتعاون ضرورة لحل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني، ورد الحقوق إلى أهلها وتحسين ظروف العيش بشكل عام.

ويقولون إنه يوم للاحتفاء بوحدتنا في إطار التنوع، ورفع مستوى الوعي العام بأهمية التضامن، وتشجيع النقاش بشأن سبل تعزيز التضامن لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك القضاء على الفقر وتشجيع على مبادرات جديدة للقضاء عليه.

وهي أقوال محمودة، وعندما تصبح ممارسات فعلية فستكون النتائج مبهرة، ويتطلب ذلك العمل على تحقيق أمرين:

الأول: السعي إلى (أنسنة التضامن) وتحريره من القيود العرقية والطائفية، وهو هدف كبير لا بد من العمل على تحقيقه؛ حتى لا ينحبس التضامن في إطار ضيق الأفق معزول عن سياقه الكوني الإنساني.

وما أحوجنا إلى بناء وعي ثقافي يزيح الحواجز الوهمية بين مختلف المجتمعات والشعوب حول العالم، هذا ما صنعه الإسلام، حيث أكد على بناء المشترك الإنساني في كتابه العزيز كما في قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ} (13) سورة الحجرات.

والخطاب في الآية الكريمة ذو بعد إنساني للناس بصرف النظر عن معتقدهم ولغتهم وعرقهم ولونهم وجنسهم وهي تذكّر بوحدة الأصل الإنساني.

وعملية التعارف على الصعيد الحضاري تتسع لتبادل المعارف والخبرات عن طريق معرفة الأبعاد المتعددة للآخر، وهي أساس جوهري للوصول إلى التضامن الإنساني.

الثاني: استثمار الجهود ومساعدة كل قادر على أن يعمل ليس فقط لسد حاجاته الشخصية، وإنما ليسهم في دعم الفئات العاجزة عن حركة الكسب.

وهو معنى صريح في قول رسول الإسلام في الصَّحِيحَيْنِ عَنْ أَبِي مُوسَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ صَدَقَةٌ، قِيلَ: أَرَأَيْت إنْ لَمْ يَجِدْ؟ قَالَ: يَعْتَمِلُ بِيَدَيْهِ فَيَنْفَعُ نَفْسَهُ وَيَتَصَدَّقُ، قَالَ: أَرَأَيْت إنْ لَمْ يَسْتَطِعْ؟ قَالَ: يُعِينُ ذَا الْحَاجَةِ الْمَلْهُوفَ، قَالَ: قِيلَ لَهُ: أَرَأَيْت إنْ لَمْ يَسْتَطِعْ؟ قَالَ: يَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ أَوْ الْخَيْرِ، قَالَ: أَرَأَيْت إنْ لَمْ يَفْعَلْ؟ قَالَ: يُمْسِكُ عَنْ الشَّرِّ فَإِنَّهَا صَدَقَةٌ).

في القول النبوي: (يَعْتَمِلُ بِيَدَيْهِ فَيَنْفَعُ نَفْسَهُ وَيَتَصَدَّقُ)، فتح الباب لمضاعفة الجهود لتحقيق النفع الشخصي والعام.

أما الاكتفاء بتقديم المساعدات في الإطار الاستهلاكي فهو إبقاء لفئات قادرة على العمل وتنتظر-في اتكالية معيبة- ما يجود به المحسنون.

إن التضامن -عزيزي القارئ- كلمة مكونة من ثلاثة أحرف هي (نحن)

ونحلة واحدة لا تجني العسل.

الرياض
www.Alriyadh.com

القيمة المضافة.. العدالة التي تأخرت وأنانية المرجفين

المصدر: جريدة الرياض الخميس 3 ربيع ثاني 1439هـ - 21 ديسمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/16481112

د.حمد المانع

تحاول بعض الأصوات المرجفة التي تتربص ببلادنا الدوائر أن تنال من ثقة المواطن في قيادته، وتصيبه بالإحباط، مع ما اتخذته الدولة من إجراءات واضحة لتجعله بمنأى عن أي تأثيرات تضر بمعيشته ورفاهيته التي اعتادها..

الاختبارات تكشف عن القيمة الحقيقية للمعادن، وليس البريق وحده، فما أكثر ما يلمع من معادن رخيصة الثمن، لذا قال الأقدمون "ليس كل ما يلمع ذهباً".. الجميع يتحدثون عن المواطنة وعن حبهم للوطن، وتاريخ بلادنا حافل بالمدائح التي تعقب العطاء، لكنه لا يمكننا الوثوق بهذه المدائح وأصحابها إلا بعد إخضاعهم للاختبار. وليس ثمة اختبار أكبر من التحولات الاقتصادية التي تميز المواطن الحقيقي المحب لبلاده المساند لها في جميع ما تصبو إليه من تطلعات تنموية ونقلات اقتصادية، من المواطن المرجف الذي اعتاد تلقي المكرمات والمنح والمعونات وليس لديه استعداد للانخراط مع قيادته ومساندتها في النهوض باقتصاد بلادها، والتحول به من اقتصاد ريعي يقوم على ثروات إن نضبت أو تراجع إقبال العالم عليها أصبحت البلاد –لا قدر الله- في كارثة اقتصادية، إلى اقتصاد قائم على المعرفة والصناعات والسياحة والمنتجات الوطنية، اقتصاد متنوع مصادر الدخل، فلا يعقل أن تعول بلادنا على النفط، ولا يعقل أن تبقى مصائر أجيالها المقبلة معلقة بحجم احتياطي الطاقة القابلة للنضوب وإن طال الزمن.

إن قيادتنا اليوم تقود بلادنا إلى المنعطف الأكبر في تاريخها، نحو تحول اقتصادي شامل، يتطلب من الجميع أقصى درجة من الوعي واليقظة، ليس على مستوى الشراكة الوطنية وحسب، بل على مستوى الوعي الوطني بأي دعوى إرجاف يتسلل بها أصحابها بين صفوف المواطنين ليحرضوهم على قيادتهم، فليس هناك وقت أنسب من هذا لضرب أسافين الوقيعة بين الشعوب وقياداتها، وأيضاً، ليس هنا وقت أنسب من هذا لتلتف فيه الشعوب حول قياداتها، وتدعم مسيرتها نحو توفير فرصة حياة أكثر أماناً وثراء للأجيال بلادها.

ومن واقع مراقبتي للأحاديث الكثيرة عن ضريبة القيمة المضافة التي تشغل الناس هذه الأيام، فهناك تساؤلات كثيرة واعية تدور في فلك محاولات الفهم المشروعة من المواطن، وما عليه من التزامات تجاهها، وأيضاً ما يقدم له من دعم لتجنيبه أي آثار لتطبيق هذه الضريبة عليه، ويتمثل في برنامج حساب المواطن، الخطوة العظيمة والذكية التي تجسد حرص الدولة على تلافي أي انعكاسات سلبية على المواطنين لهذه الضريبة التي تمثل رافداً اقتصادياً مهماً وحقا للدولة تأخر طويلاً، وما من شك في أنه سينعكس في الأخير إيجاباً على حياة المواطنين، في صورة خدمات إضافية ستقدمها الدولة لهم، تسهم في رفاهتهم، وفي نمو دولتهم وثرائها غير المنفصل عن ثرائهم بكل تأكيد.

لكن في المقابل تحاول بعض الأصوات المرجفة التي تتربص ببلادنا الدوائر أن تنال من ثقة المواطن في قيادته، وتصيبه بالإحباط، مع ما اتخذته الدولة من إجراءات واضحة لتجعله بمنأى عن أي تأثيرات تضر بمعيشته ورفاهيته التي اعتادها، ودور المواطن في هذه الحالة أن يكون يقظا على نحو يليق باللحظة الراهنة، وألا يستجيب لدعاة الإحباط والتشكيك، فبلادنا بخير، ولديها من الثروات وفرص تنمية مواردها لكثير فقط كان ينقصها طوال العقود الماضية أن تنبه إليه وتستثمره، وهو ما يحدث الآن، بوعي وحرص على مصلحة المواطن الذي لن يتأثر بشيء من هذا، ولا سيما أصحاب الدخول المتوسطة والمحدودة، فالزيادات التي ستطرأ على السلع والخدمات ستدخل حسابه الذي خصصته الدولة من أجل دعمه، أما المواطن الثري فلا أعرف حقيقة ما وجه الاعتراض لديه، وما سيطرأ من زيادات على السلع والخدمات شيء لا يذكر بالنسبة إلى مستوى دخله، فإن كانت دريهمات معدودات بالنسبة إلى دخول هؤلاء ستجعلهم يقفون في وجه استراتيجية وطنية بهذه الأهمية لحاضر بلادنا ومستقبلها، فعلى هؤلاء أن يراجعوا مواطنتهم التي يتشدقون بها، فليس الأصل في المواطنة أنها تلقي الخدمات وراء الخدمات والعطاء وراء العطاء من الوطن من دون حساب، بل المواطنة الحقة أن ننظر بإنصاف إلى واقعنا وواقع غيرنا، وننظر إلى الاستفادة العظيمة التي ستتحقق لبلادنا ومواطنينا في حين لن

نخسر شيئاً ذا بال، شيء ربما ننفقه جميعاً في رفاهيات، وربما تفاهات وأشياء لا نستفيد منها طوال الوقت، لكن حين يذهب لصالح الوطن ولصالح الناس يغضب أحدهم في مشهد أنانية مفرط، لا ينبغي أن نستجيب له، فالدولة لم تقصر في حق الشرائح المحتاجة إلى تلقي الدعم، أم الشرائح التي تعيش في رغد العيش، فعلى من يتذمر منها أن يخجل من أنانيته، فجميع أوطان العالم تبنى بالشراكة، وتدليل بلادنا طوال عقود لأمثال هؤلاء، هو الذي جر علينا ما نحن فيه اليوم، فمساواة الغني بمتوسط الدخل ومحدود الدخل في تلقي الدعم والخدمات يتنافى مع أي مفهوم للعدالة، وهو أمر سيتوقف مع بدء تطبيق هذه الضريبة العادلة، فعلينا أن نتنبه جيداً لهؤلاء، فليسوا سوى أحجار عثرة في طريق أي تغيير تتطلع إليه بلادنا.

تصويت مجلس الأمن على إلغاء قرار ترمب بشأن القدس.. غداً

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 30 ربيع أول 1439هـ - 18 ديسمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1647213

الأمم المتحدة - رويترز
قال دبلوماسيون اليوم الأحد إن من المقرر أن يصوت مجلس الأمن الدولي غدا الاثنين على مشروع قرار يشدد على أن القرارات الخاصة بوضع القدس ليس لها أي تأثير قانوني ويجب إلغاؤه، وذلك بعدما اعترف الرئيس الأمريكي دونالد ترمب بالمدينة عاصمة لإسرائيل.
غير أن مشروع القرار، الذي جاء في صفحة واحدة وقدمته مصر ووزع على أعضاء المجلس الخمسة عشر يوم السبت واطلعت عليه رويترز، لم يذكر الولايات المتحدة أو ترمب بالتحديد.
ويقول دبلوماسيون إن مشروع القرار يحظى بتأييد واسع لكن من المرجح أن تستخدم واشنطن حق الفيتو لنقض المشروع.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة الاحد 29 ربيع أول 1439هـ - 17 ديسمبر 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/26095902

المصدر: جريدة المدينة الاحد 29 ربيع أول 1439هـ - 17 ديسمبر 2017م

http://www.al-madina.com/article/552896

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية
الاثنين 30 ربيع أول 1439هـ - 18 ديسمبر 2017م

http://www.aleqt.com/2017/12/17/article_1300156.html

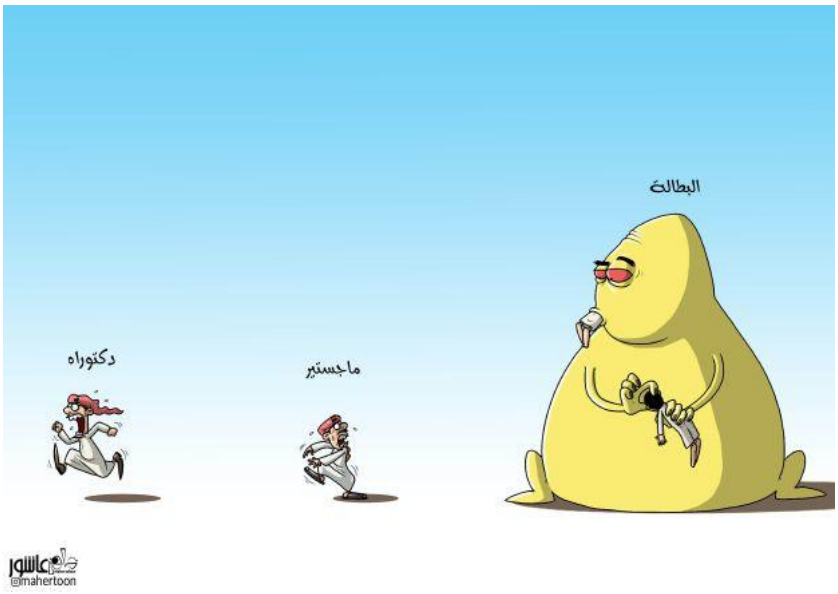

الحياة
AL HAYAT

المصدر: جريدة الحياة
الاثنين 30 ربيع أول 1439هـ - 18 ديسمبر 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/26137638

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 1 ربيع ثاني 1439هـ - 19 ديسمبر 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/26157190

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 1 ربيع ثاني 1439هـ - 19 ديسمبر 2017م

http://www.al-madina.com/article/553196

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 2 ربيع ثاني 1439هـ - 20 ديسمبر 2017م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=8304

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 2 ربيع ثاني 1439هـ - 20 ديسمبر 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/26185493

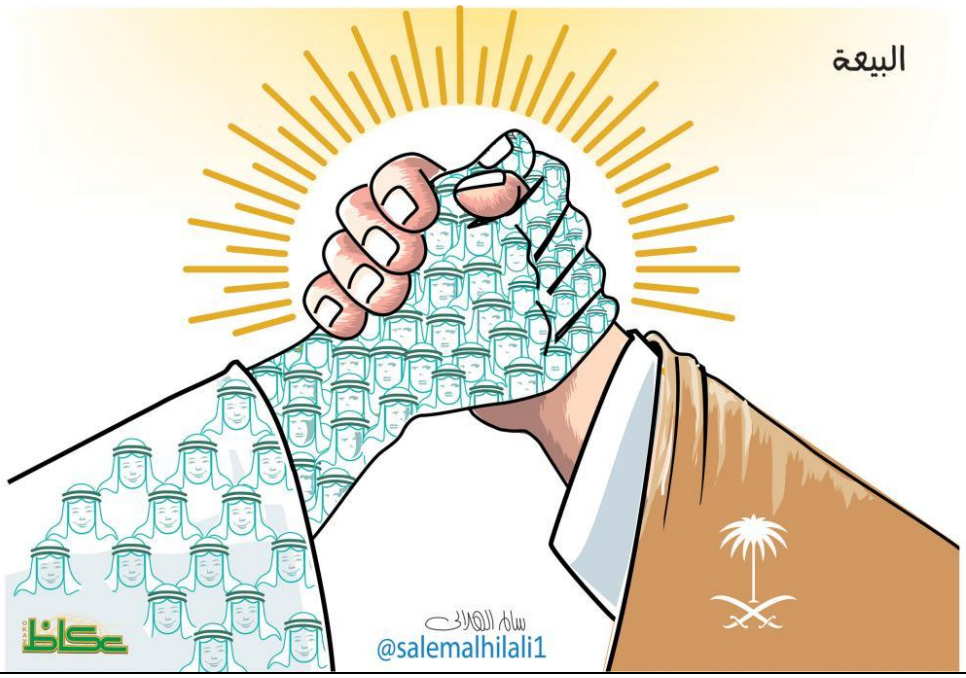

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 3 ربيع ثاني 1439هـ - 21 ديسمبر 2017م

http://www.okaz.com.sa/article/1599619

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 3 ربيع ثاني 1439هـ - 21 ديسمبر 2017م

http://www.aleqt.com/sites/default/files/styles/resize_660x371